

القَوَاعِدُ المُثلَى

فِي صِفَاتِ اللّهِ وَأَسْمَائِهِ الحُسْنَى

تأليف

محمد بن صالح بن محمد العثيمين

(ت ١٤٢١ هـ)

تقريظ

الشيخ /عبد العزيز بن عبد الله بن باز

(ت ١٤٢٠ هـ)

ضبطه وعلق عليه

أحمد بن محمد نبيل بن محمد شمس الدين

دار الحمد

الْقَوَاعِدُ الْمُثْلَى فِي صِفَاتِ اللَّهِ وَأَسْمَائِهِ الْحُسْنَى

تأليف

محمد بن صالح بن محمد العثيمين

(ت ١٤٢١هـ)

تقريظ

الشيخ/ عبد العزيز بن عبد الله بن باز

(ت ١٤٢٠هـ)

ضبطه وعلق عليه

أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ نَبِيلِ بْنِ مُحَمَّدِ شَمْسِ الدِّينِ

دار الحمد

الطَّبْعَةُ الأُولَىٰ

١٤٤٢ هـ. ٢٠٢٢ م

دار الحمد

شِبِينُ الكَوْمِ - الْمَنُوفِيَّةِ - مصر

هاتف واتس فقط: ٠١٠٠٦٢٦٦٢٧٨





مُقَدِّمَة المعلق

الحمد لله، حمدًا طيبًا طاهرًا مباركًا فيه، والصلاة والسلام على نبينا محمدٍ ﷺ وعلى آله وصحبه ومن والاه، **وبعد**: فهذه تعليقات سطرتها على رسالة "الْقَوَاعِدِ الْمُثْلَى فِي صِفَاتِ اللَّهِ وَأَسْمَائِهِ الْحُسْنَى" للعلامة محمد العثيمين -رحمه الله-، وذلك وقت شرحها لمجموعة من طلبة العلم، وقد ذكرت في هذه التعليقات أهم الفوائد التي وردت في شرح الشيخ لرسالته، وكذلك التي وردت في الشروح الآتية:

- المجلى في شرح القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى للعلامة محمد صالح العثيمين (المؤلف: كاملة الكواري)
- شرح القواعد المثلى (المؤلف: عبد الرحيم بن صمايل العلياني السلمي)
- التعليق على القواعد المثلى (المؤلف: عبد الرحمن بن ناصر بن براك)

وغير ذلك من الفوائد المتعلقة بمتن الرسالة من فك غريب أو توضيح إشكال أو رد على اعتراض، وقدمت لذلك بتمهيد عن كيف اعتنى السلف الصالح بالعقيدة؟؟!!

***

وليعلم أنه ليس لي في هذه التعليقاتِ إلا النقلُ والجمعُ من المتقدمينَ والمتأخرينَ، وأَسْأَلُ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَنْ يَقْبَلَ مِنِّي هَذَا الْعَمَلَ، وإنْ كُنْتُ قَدْ أَصَبْتُ فيما فَعَلْتُ -وهذا ما أَرْجُوهُ- فهُوَ من تَوْفِيقِ اللَّهِ لي، وإنْ كان غيرُ ذلك -وهو من لَوَازِمِ البشر- فهُوَ تَقْصِيري وجَهْلِي

وإليكم رَابطَ محاضراتِ شرح الرسالة عَلَى قناتنا عَلَى اليوتيوب

https://www.youtube.com/playlist?list=PLW_RdzE7AQzL7NYFQU-TvQoa4E8B0eK9H

أَبُو عُمَرَ/ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ نَبِيلِ بْنِ مُحَمَّدِ شَمْسِ الدِّينِ

شِبِينُ الكَوْمِ - الْمَنُوفِيَّةِ - مصر



تمهيد

كيف اعتنى السلف الصالح بالعقيدة؟؟!!

كانت عناية السلف الصالح رضوان الله عليهم بالعقيدة من جانبين:

- **الجانب الأول:** تصحيح العقيدة.
- **الجانب الثاني:** تعميق العقيدة في النفوس.

الجانب الأول: تصحيح العقيدة، فهو: إزالة الشوائب التي قد تعلق بها سواءً من أهل البدع والضلالات، أو من تسويلات الشيطان ووساوسه التي يحدثها في نفس الإنسان، ولهذا أوضحوا العقائد وبينوها، وصححوها تصحيحاً واضحاً، وتصحيح السلف رضوان الله عليهم لهذه العقيدة اتخذ مسلكين:

المسلك الأول: مسلك عرض العقيدة، ومثاله: كتابه "شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة" للإمام اللالكائي ، وكتاب "السنة" لعبد الله بن الإمام أحمد بن حنبل، وكتاب "شرح السنة" للبربهاري، ومن الأئمة المشهورين البخاري ومسلم وأصحاب السنن الأربعة، فقد جعلوا في مصنفاقم كتباً عن العقائد، كـــ: كتاب الإيمان، والرد على الجهمية والاعتصام بالكتاب والسنة، وكتاب التوحيد، وغير ذلك كثير.

المسلك الثاني: مسلك الرد على الطوائف الضالة في العقيدة، ومثاله: كتاب "الرد على الجهمية للدارمي"، وكتاب "الرد على الجهمية" لابن منده، وكتاب "الرد على الجهمية والزنادقة" للإمام أحمد بن حنبل، وبعض الأحيان قد يأخذون علماً من أعلام أهل البدع ويردون عليه، مثل: رد الدارمي رحمه الله على بشر المريسي، وقد خصوه برد خاص؛ لأنه كان إمام المعتزلة في زمانه، وعن بشر المريسي أخذ ابن أبي دؤاد الذي استطاع أن يقنع المأمون بفكرة خلق القرآن، وحصلت بعد ذلك الفتنة المشهورة والتي هي فتنة خلق القرآن، وامتحن بها أئمة أهل السنة.

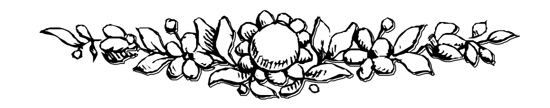
الجانب الثاني: تعميق العقيدة في النفوس، ومعنى ذلك: العناية والاشتغال بأعمال القلوب، مثل: محبة الله سبحانه وتعالى، والخوف منه، والرجاء، والإنابة، والتوكل،

والخشوع ونحو ذلك من أعمال القلوب، وهي من أعظم أعمال الإيمان، وهي من العقيدة؛ لأنه في فترة من الفترات ظن بعض المنتسبين إلى السنة أن العقيدة هي مجرد عرض لبعض الأفكار في أسماء الله، وفي صفاته، وفي التوحيد، وفي الإيمان، والرد على الفرق الضالة فقط، وظنوا أن هذه هي العقيدة، والعقيدة أشمل وأكبر من ذلك، **فالعقيدة تعني**: امتثال الاعتقاد الصحيح عملياً، وبناءه في النفس، ثم بعد ذلك إذا وجد ضلال في الاعتقاد فإنه يصحح، وإذا وجدت فرقة ضالة فإنه يرد عليها، والرد على أهل الضلال فرع من العقيدة وليس بأصل، فالأصل هو تعميق العقيدة في النفوس.

ولهذا فإن آيات القرآن عنيت عناية كبيرة جداً في الاهتمام بتعميق الاعتقاد في نفوس الناس، فالسور المكية تتحدث كثيراً عن أسماء الله وعن صفاته، وتتحدث عن الإيمان، وعن معسكر أهل الإيمان، وتتحدث عن الكفر، وعن معسكر أهل الكفر، وعن صفات المؤمنين وصفات الكفار، وتميز بينهم.

فالقرآن الكريم مليء بالعقيدة، بل لا تخلو آية من القرآن إلا وهي مبنية بناءً عقدياً، حتى الآيات التي تتحدث عن الأحكام الفقهية ففي الغالب تنتهي باسم من أسماء الله، قال تعالى: {وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ} [البقرة:٢٢٨]، {وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ} [البقرة:٢١٨]، {وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ} [آل عمران:١٥٤]، وحتى الآيات التي في الطلاق، والرجعة، وفي البيع والشراء، وفي الأموال، وهكذا نجد أنها تربط الإنسان بالعقيدة، وتبني الأحكام على العقائد.

فالعقائد هي الأصول التي يبنى عليها كل شيء، فمن قوة المنهج السلفي أنه يربط كل شيء بالعقيدة، ويربط كل حياة الناس بالعقيدة فهو يربط الفقه بالعقيدة، ويربط السلوك والأخلاق بالعقيدة، ويربط السياسة بالعقيدة، ويربط اجتماعهم بالعقيدة، ويربط حياتهم الأسرية بالعقيدة.



تقريظ[١] بقلم

سماحة الشيخ: عبد العزيز بن عبد الله بن باز

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وأصحابه ومن اهتدى بهداه، أما بعد: فقد اطلعت على المؤلف القيم الذي كتبه صاحب الفضيلة العلامة أخونا الشيخ: محمد بن صالح العثيمين، في الأسماء والصفات، وسماه: "الْقَوَاعِدُ الْمُثْلَى فِي صِفَاتِ اللَّهِ وَأَسْمَائِهِ الْحُسْنَى"

وسمعته من أوله إلى آخره، فألفيته كتابا جليلاً، قد اشتمل على بيان عقيدة السلف الصالح في أسماء الله وصفاته، كما اشتمل على قواعد عظيمة، وفوائد جمة في باب الأسماء والصفات، وأوضح معنى المعية الواردة في كتاب الله عز وجل الخاصة والعامة عند أهل السنة والجماعة، وأنها حق على حقيقتها، لا تقتضي امتزاجا واختلاطا بالمخلوقين، بل هو سبحانه فوق عرشه كما أخبر عن نفسه، وكما يليق بجلاله سبحانه، وإنما تقتضي علمه واطلاعه، وإحاطته بهم، وسماعه لأقوالهم وحركاتهم، وبصره بأحوالهم وضمائرهم، وحفظه وكلاءته لرسله وأوليائه المؤمنين، ونصره لهم وتوفيقه لهم، إلى غير ذلك مما تقتضيه المعية العامة والخاصة، من المعاني الجليلة والحقائق الثابتة لله سبحانه، كما اشتمل على إنكار قول أهل التعطيل والتشبيه والتمثيل وأهل الحلول والاتحاد، فجزاه الله خيرًا، وضاعف مثوبته، وزادنا وإياه علما وهدى وتوفيقا، ونفع بكتابه القراء وسائر المسلمين، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

قاله ممليه الفقير إلى الله تعالى: عبد العزيز بن عبد الله بن باز سامحه الله

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه.

٥ / ١١ / ١٤٠٤ هـ

الرئيس العام لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد

١- تَقْرِيظُ كِتابٍ: وَصْفُ مَحاسِنِهِ وَمَزاياهُ

مقدمة المؤلف

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونتوب إليه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادى له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله. صلى الله وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان وسلم تسليما.

وبعد:

فإن الإيمان بأسماء الله وصفاته أحد أركان الإيمان بالله تعالى١، وهى: الإيمان بوجود الله تعالى، والإيمان بربوبيته، والإيمان بألوهيته، والإيمان بأسمائه وصفاته٢

١- العلم يشرف بشرف المعلوم، فإذا كان هناك علوم مختلفة، منها: ما يتعلق بالبحار أو طبقات الأرض أو الحيوانات أو النجوم أو الإنسان أو غير ذلك، فلا شك أن أفضل العلوم على الإطلاق ما يعرفنا على ربنا عز وجل، كما أن العلم بأسماء الله وصفاته والفقه لمعناها والعمل بمقتضاها وسؤال الله بها يوجد في قلوب العابدين تعظيم الباري، وتقديسه ومحبته، ورجاءه وخوفه والتوكل عليه والإنابة إليه بحيث يصبح الباري في قلوبهم المثل الأعلى الذي لا شريك له في ذاته ولا في صفاته، وبذلك تسكن النفوس لعظمته، كما أنه ثبت في الصحيحين أن لله تسعة وتسعين اسماً من أحصاها دخل الجنة.

٢- للناس في الإيمان بالله مذاهب وطرق:

- **فأجهلهم وأضلهم وأكفرهم**: الجاحد لوجود الله؛ وهم قلة في العالم، وحتى من يجحد وجود الله الغالب عليهم أنهم يفعلون ذلك تلبيسًا وتجاهلًا وتضليلًا، كما صنع فرعون حين قال: {وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ} [الشعراء: ٢٣] وقال: { مَا عَلِمْتُ لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرِي} [القصص: ٣٨] وهذا تلبيس {فَاسْتَخَفَّ قَوْمَهُ فَأَطَاعُوهُ} [الزخرف: ٥٤] وهو يعرف لكن وَجَدَ أقوامًا يخدعهم ويضللهم، وقال تعالى: {وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ} [النمل: ١٤]

=

منزلة العلم بأسماء الله وصفاته من الدين:

وتوحيد الله به أحد أقسام التوحيد الثلاثة: توحيد الربوبية، وتوحيد الألوهية، وتوحيد الأسماء والصفات ١

---- =

- **وهناك من يؤمن بوجود الله لكن لا يؤمن به على الوجه الصحيح الذي دلت عليه العقول والفطر والشرائع**؛ فالفلاسفة يثبتون وجود الله ويسمونه العلة الأولى، لكن يقولون فيه أقوالا تناقض العقول والفطر وما جاءت به الرسل.
- **وآخرون يؤمنون بوجود الله، ويؤمنون بربوبية الله وبصفاته في الجملة**، ولكنهم يعبدون معه غيره؛ وهذا هو الغالب على الأمم، فيكون انحرافهم في توحيد العبادة حيث جعلوا مع الله آلهة أخرى.
- **والرسل وأتباعهم بريئون من كل هذه المذاهب الباطلة**، فيؤمنون بالله إيمانًا تامًا، ويوحدونه في ربوبيته وإلهيته وأسمائه وصفاته، ويخلصون له العبادة، ويكفرون بكل ما يُعبد من دونه.

١- إليكم تعريف الأنواع الثلاثة:

توحيد الربوبية: معناه اعتقاد أنه تعالى رب السموات والأرض وخالق من فيهما وما فيهما ومالك الأمر في هذا العالم كله لا شريك له في ملكه ولا معقب عليه في حكمه، وهو وحده رب كل شيء ورازق كل حي ومدبر كل أمر وهو وحده الخافض الرافع، المعطي المانع، الضار النافع، المعز المذل، وكل من سواه وما سواه لا يملك لنفسه ولا لغيره نفعاً ولا ضراً إلا بإذن الله ومشيئته.

وهذا القسم من التوحيد لم يجحده إلا الماديون الملحدون الذين ينكرون وجود الله تعالى، كالدهريين قديماً، والشيوعيين في عصرنا، ومثل الماديين "الثنوية" الذين يعتقدون أن للعالم إلهين إلهاً للنور وإلهاً للظلمة

توحيد الألوهية: إفراد الله تعالى بالعبادة والخضوع والطاعة المطلقة، فلا يعبد إلا الله وحده ولا يشرك به شيء في الأرض أو في السماء، ولا يتحقق التوحيد ما لم ينضم توحيد الألوهية إلى توحيد الربوبية، فإن هذا وحده لا يكفي:

=

= ـــــــــــــــــــــــــــــ
- فالعرب المشركون كانوا يقرون به، ومع هذا لم يدخلهم في الإسلام، لأنهم أشركوا بالله ما لم يترل به سلطاناً.

- والنصارى لم ينكروا أن الله رب السموات والأرض، ولكنهم أشركوا به المسيح عيسى واتخذوه إلهاً من دون الله

الفرق بين توحيد الربوبية والألوهية

توحيد الربوبية	توحيد الألوهية
اعتقاد أن خالق الكون، ومدبره واحد هو الله تعالى	إفراد الخالق بالعبادة والطاعة والرغبة والرهبة ... الخ
اعتقاد قلبي فقط	اعتقاد وعمل وتوجه وسلوك وانقياد تابع لما استقر في القلب
يقتضي توحيد الألوهية، لأنه كالسبب له والبرهان عليه	لازم لتوحيد الربوبية ونتيجة حتمية له، فما يستحق أن يعبد أو يطاع إلا خالق الكون ومدبره
جلي مستقر في النظر يقر به أكثر الناس، من ثم اعتمد عليه الرسل في دعوتهم لتوحيد الألوهية	دقيق ضل عنه كثير من الناس، ومن ثم كان أول ما دعا الرسل الناس إليه
الإقرار به لا يدخل في الإسلام إلا إذا اقترن بتوحيد الألوهية، فقد أقر به المشركون، ولم يدخلهم في الإسلام لما جحدوا توحيد الألوهية وعبدوا غير الله	لب الإسلام وتحرير الفرد من كل عبودية لغير الله، وتقرير المساواة بين الناس، وسبب السيادة في الدنيا والنجاة في الآخرة.

توحيد الأسماء والصفات: أي: إفراد الله تعالى بأحسن الأسماء وأكمل الصفات التي لا تنبغي لأحد غيره، فكل ما وصف الله تعالى به نفسه أو وصفه به رسوله الكريم من الأسماء الحسنى والصفات العليا، نثبته لله تعالى بلا تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل.

=

فمنزلته في الدين عالية، وأهميته عظيمة، ولا يمكن أحدًا١ أن يعبد الله على الوجه الأكمل٢ حتى يكون على علم بأسماء الله تعالى وصفاته، ليعبده على بصيرة، قال الله تعالى: {وَلِلَّهِ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا} [الأعراف: ١٨٠] وهذا يشمل دعاء المسألة ودعاء العبادة ٣

فدعاء المسألة: أن تقدم بين يدي مطلوبك من أسماء الله تعالى ما يكون مناسبا، مثل أن تقول: (يا غفور اغفر لي)، و(يا رحيم ارحمني)، و(يا حفيظ احفظني)، ونحو ذلك٤

=

تنبيه: هذه التقسيمات الموجودة عند أهل العلم هي من باب التقريب لا غير، وهي عبارة عن ترتيب لبعض المعاني الذهنية، ولبعض المسائل العقلية، وهذا أمر متفق عليه بين أهل العلم، وليس فيه خلاف، **والعبرة بصحة المعنى وليس العبرة بالألفاظ الموجودة،** إلا إذا كانت ألفاظاً مجملة تتضمن معان باطلة فترد.

١- مفعول به منصوب ليمكن، والفاعل هو المصدر المؤول من أن وما دخلت عليه

٢- لم يقل المؤلف على الوجه الواجب، وإنما قال على الوجه الأكمل، لأن الواجب هو عبادة الله، إلا أن الأكمل هو أن يكون على علم بالأسماء والصفات.

٣- ذهب كثير من المفسرين إلى أن المراد من الآية هو أن يسمى الله في الدعاء أي دعاء المسألة في تعريف المؤلف، إلا أن المحققين على أن الدعاء نوعان: دعاء مسألة ودعاء عبادة، وهذا اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم، واختاره السعدي في تفسيره (١٧٤/٢)

٤- وكقولنا: (يا هادي اهدني أو يا تواب تب علي) وغير ذلك، لكن لو خالف وقال: "اللهم اغفر لي إنك أنت المنتقم، واعطني فأنت الضار المانع"، فإنه لم يرتكب محرماً في الدعاء إلا أنه لم يتبع الأكمل، كما هو ظاهر كلام ابن العربي (٨١٦/٢) وقد نبه ابن العربي إلى أن بعض أسمائه عامة تصلح، لأن يدعى بها في كل موضع، وفي كل الأمور، مثل: (الله، والرب) وقد تبعه على ذلك القرطبي (٣٢٧/٧)

ودعاء العبادة: أن تتعبد لله بمقتضى هذه الأسماء، فتقوم بالتوبة إليه لأنه التواب، وتذكره بلسانك لأنه السميع، وتتعبد له بجوارحك لأنه البصير، وتخشاه في السر لأنه اللطيف الخبير، وهكذا ١

***

١- **قاعدة:** كل دعاء مسألة يتضمن دعاء عبادة، فالداعي عندما يدعو ويطلب فهو يفعل عبادة، ودعاء العبادة يتضمن دعاء مسألة، فالذاكر لله والتالي لكتابه هو داع عابد.
فائدة: هل الأفضل دعاء المسألة أم دعاء العبادة؟ العلماء اختلفوا في ذلك:
القول الأول: أن دعاء العبادة أفضل، ومن أدلته: قوله ﷺ: "أحب الكلام إلى الله أربع: سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر" (أخرجه أحمد في المسند: ٥/٢٠، ومسلم رقم ٢١٣٧ واللفظ له)
القول الثاني: أن دعاء المسألة أفضل، ومن أدلته: قوله ﷺ: "الدعاء هو العبادة" (رواه البخاري في الأدب المفرد ٧٣٥) ورواه الترمذي ٥/٣٨٦) صحيح الجامع (٣٤٠٧)
القول الثالث: التفصيل، بأن ذلك يختلف بحسب الأشخاص والأحوال، ومع ذلك إذا نظر بدون اعتبار، **فدعاء العبادة أفضل،** فجنس الدعاء الذي هو ثناء وعبادة أفضل من جنس الدعاء الذي هو سؤال وطلب، وإن كان المفضول قد يفضل على الفاضل في موضعه الخاص بسبب وبأشياء أخرى، **قال ابن القيم رحمه الله:** "جنس الذكر أفضل من جنس الدعاء من حيث النظر إلى كل منهما مجرداً، وقراءة القرآن أفضل من الذكر، والذكر أفضل من الدعاء، هذا من حيث النظر إلى الكل مجرداً، وقد يعرض للمفضول ما يجعله أولى من الفاضل بل يعينه، فلا يجوز أن يعدل عنه إلى الفاضل، وهذا كالتسبيح في الركوع والسجود، فإنه أفضل من قراءة القرآن فيهما، بل القراءة فيهما منهي عنها نهي تحريم أو كراهة، وكذلك التسبيح والتحميد والتشهد والذكر عقيب السلام من الصلاة، أفضل من القراءة" (الوابل الصيب: ١٨٢-١٨٨) (انظر الأدلة: (مدارج السالكين: ١/٧٥-٧٧، وبدائع الفوائد: ٢/١٩٠، والوابل الصيب:١٨٢، والفتاوى: ٢٢/ ٣٧٩ - ٣٨٩)

سبب تأليف هذا الكتاب:

- ومن أجل مترلته هذه
- ومن أجل كلام الناس فيه بالحق تارة، وبالباطل الناشئ عن الجهل أو التعصب تارة أخرى ١

أحببت أن أكتب فيه ما تيسر من القواعد، راجيا من الله تعالى أن يجعل عملي خالصا لوجهه موافقا لمرضاته نافعا لعباده

وسميته:

"الْقَوَاعِدُ الْمُثْلَى فِي صِفَاتِ اللَّهِ وَأَسْمَائِهِ الْحُسْنَى" ٢



١- كلام باطل وهو ناشيء عن أمرين: الأول: الجهل، والثاني: التعصب، ورجوع الأول أقرب من الثاني، كالغزالي رجع عن الفلسفة وكتب "تهافت الفلاسفة"، وأبي الحسن الأشعري كان معتزليا ثم رجع إلى مذهب أهل السنة.

فائدة: ذكر الشوكاني أسباب الوقوع في التعصب في كتابه "أدب الطلب"، ومنها:

- النشوء في بلد متمذهب بمذهب معين
- حب الشرف والمال
- الجدال والمراء وحب الظهور
- كون المتكلم بالحق صغيرا

٢- القواعد جمع قاعدة وهي في الاصطلاح: (حكم كلي ينطبق على جزئيات كثيرة) ولا شك أن القواعد في الأسماء والصفات كلية، ولهذا ناسب التعبير بها، والأمثل هو الأفضل، وهو نعت للطريقة المثلى

الفصل الأول

قواعد في أسماء الله تعالى ١

القاعدة الأولى

أسماء الله تعالى كلها حسنى ٢

أي: بالغة في الحسن غايته، قال الله تعالى: {وَلِلَّهِ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى} [الأعراف: ١٨٠] وذلك لأنها متضمنة لصفات كاملة لا نقص فيها بوجه من الوجوه، لا احتمالاً ولا تقديرًا ٣

١- أكثر القواعد الموجودة في هذا الفصل مأخوذة من كتاب بدائع الفوائد، لابن قيم الجوزية، ففي المجلد الأول ذكر تقريباً عشرين قاعدة في أسماء الله تعالى، منها هذه القواعد التي ذكرها الشيخ –رحمه الله–.

٢- انظر: مجموع الفتاوى (١٤١/٦) بدائع الفوائد (٢٨٧/١).

٣- أسماء الله تعالى بلغت الغاية في الحسن وفي الجمال وفي الكمال، وقد دل على ذلك أربعة آيات من كتاب الله:

الآية الأولى: قوله تعالى: {وَلِلَّهِ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا} [الأعراف:١٨٠].

الآية الثانية: قوله تعالى: {قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى} [الإسراء: ١١٠]

الآية الثالثة: قوله تعالى: {اللَّهُ لا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لَهُ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى} [طه:٨].

الآية الرابعة: قوله تعالى: {هُوَ اللَّهُ الْخَالِقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ لَهُ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى} [الحشر:٢٤] **وفي هذه الآيات رد على:**

- **الجهمية**؛ نفاة الأسماء مطلقًا، فعندهم: هذه الأسماء التي في القرآن وفي السنة ليست أسماءً لله ، وإضافتها إليه مجاز، وهي أسماء لبعض المخلوقات.

- **وعلى المعتزلة**؛ نفاة المعاني الذين ينفون معاني الصفات، لأنها إذا كانت لا تدل على صفات لم تكن حسنى، أفتكون حسنى لألفاظها فقط؟! فعند المعتزلة: هي أسماء لله، لكن لا تدل على معان، فعلى مذهبهم لا فرق بين عزيز وحكيم ورحيم وقدير، فكلها تدل =

= ــــــــــــــــــــــــ

على الذات، ولا تدل على إثبات صفات، ولهذا يقال: إنها على مذهبهم أعلام محضة، بمعنى: خالصة.

مسألة: أقسام الألفاظ أربعة، وهي:

القسم الأول: ألفاظ تدل على معنى ناقص لا كمال فيه، كالعجز والفقر والعمى، فهذا لا يجوز أن يسمى الله به، فلا يسمى بالعاجز أو الفقير أو الخائن

القسم الثاني: ألفاظ تحتمل نقصا وكمالا في نفس المعنى، لا في المتعلق، مثل: المكر، الكيد، الاستهزاء، فهذا لا يسمى الله به أيضاً، فلا يقال: الماكر والمخادع والمستهزئ، كما سيأتي في قواعد الصفات، وهذا هو مراد المؤلف من لا احتمالا، فهذه الأوصاف إن ذكرت في مقابل من يعامل بهذه الأوصاف صارت أوصافاً محمودة ويوصف الله بها، وإلا فلا.

أمثلة:

- المكر وصف الله نفسه بأنه يمكر، ولكن وصفاً مقيداً بمن يمكر به، فقال: {وَمَكَرُوا وَمَكَرَ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ} [آل عمران: ٥٤]

- قوله تعالى: {إِنَّا مِنَ الْمُجْرِمِينَ مُنتَقِمُونَ} [السجدة:٢٢]، لا يؤخذ منه اسم لله وهو المنتقم؛ لأن الوصف هنا وهو قوله: {مُنتَقِمُونَ} [السجدة:٢٢] مرتبط ومقيد بالمجرمين، لكن إذا قلت: المنتقم بشكل عام احتمل هذا أن يكون منتقماً أيضاً حتى من المؤمنين فلا يصح، وحينئذ سينافي الحسن الوارد في الآيات الأربع.

فالأسماء التي تأتي مقيدة ومضافة لا يصح أن يؤخذ منها اسم من أسماء الله سبحانه وتعالى، مثل: مجري السحاب، وهازم الأحزاب، ونحو ذلك.

القسم الثالث: ألفاظ تدل على الكمال، لكن تحمل النقص بالتقدير الذهني، كالمتكلم، والمريد، والفاعل والشائي (الذي يشاء) فهذا يخبر به عنه ولا يسمى به، لأن باب الإخبار أوسع من باب التسمية، لأن التسمية إنشاء أي: تنشأ اسما للمسمى الذي تريد أن تسميه، لكن الإخبار مجرد خبر ليس بإنشاء.

مثاله: المتكلم قد يتكلم بخير، وقد يتكلم بشر، فلا يسمى الله به، لأن أسماءه لا تحمل النقص ولو بالتقدير (مدارج السالكين (٤١٥/٣) (بدائع الفوائد (١٦١/١)

=

مثال ذلك: "الحي" اسم من أسماء الله تعالى، متضمن للحياة الكاملة التي لم تسبق بعدم ولا يلحقها زوال، الحياة المستلزمة لكمال الصفات من العلم والقدرة والسمع والبصر وغيرها.

ومثال آخر: "العليم" اسم من أسماء الله، متضمن للعلم الكامل الذي لم يسبق بجهل ولا يلحقه نسيان، قال الله تعالى: {عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي فِي كِتَابٍ لا يَضِلُّ رَبِّي وَلا يَنْسَى} [طه: ٥٢] العلم الواسع المحيط بكل شيء جملة وتفصيلا، سواء ما يتعلق بأفعاله أو أفعال خلقه، قال الله تعالى: {وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لا يَعْلَمُهَا إِلاّ هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلا حَبَّةٍ فِي ظُلُمَاتِ الأَرْضِ وَلا رَطْبٍ وَلا يَابِسٍ إِلاّ فِي كِتَابٍ مُبِينٍ} [الأنعام: ٥٩] {وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الأَرْضِ إِلاّ عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا كُلٌّ فِي كِتَابٍ مُبِينٍ} [هود: ٦] {يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعْلِنُونَ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ} [التغابن: ٤]

ومثال ثالث: "الرحمن" اسم من أسماء الله تعالى، متضمن للرحمة الكاملة التي قال عنها رسول الله ﷺ: "للهُ أَرْحَمُ بَعِبَادِهِ مِنْ هذِهِ بِولَدِها"، يعني: أم صبي وجدته في السبي١ فأخذته وألصقته ببطنها وأرضعته، ومتضمن أيضا للرحمة الواسعة التي قال

=

القسم الرابع: **ألفاظ دالة على غاية الكمال**، وليس فيها نقص أبداً لا احتمالا ولا تقديراً، وهذا هو الذي يسمى الله به، كـــ: (السميع والبصير)

تنبيه: الأسماء الجامدة التي لا تدل على معان ليست من أسماء الله سبحانه وتعالى؛ لأنها ليست حسنة ولا يتحقق فيها وصف الحسنى، مثل: الموجود، فلا يمكن أن يسمى الله: الموجود حتى ولو كان المعنى صحيح، فلا يسمى به، ولا يمكن أن يكون هذا له اسم؛ والسبب في ذلك: أنه ليس فيه معنى الحسن، وإنما غاية ما فيه أنه شيء موجود.

١- في الصحيحين، عَنْ عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ رضي الله عنه: قَدِمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ سَبْيٌ، فَإِذَا امْرَأَةٌ مِنَ السَّبْيِ قَدْ تَحْلُبُ ثَدْيَهَا تَسْقِي، إِذَا وَجَدَتْ صَبِيًّا فِي السَّبْيِ أَخَذَتْهُ، فَأَلْصَقَتْهُ بِبَطْنِهَا وَأَرْضَعَتْهُ، فَقَالَ لَنَا النَّبِيُّ ﷺ: «أَتُرَوْنَ هَذِهِ طَارِحَةً وَلَدَهَا فِي النَّارِ» قُلْنَا: لاَ، وَهِيَ تَقْدِرُ

=

الله عنها: {وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ} [الأعراف: ١٥٦] وقال عن دعاء الملائكة للمؤمنين: {رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْماً} [غافر: ٧]

أسماء الله المقترنة

والحُسْنُ في أسماء الله تعالى يكون باعتبار كل اسم على انفراده، ويكون باعتبار جمعه إلى غيره١ ، فيحصل بجمع الاسم إلى الآخر كمال فوق كمال.

مثال ذلك: "العزيز الحكيم"، فإن الله تعالى يجمع بينهما في القرآن كثيرًا، فيكون كل منهما دالا على الكمال الخاص الذي يقتضيه، وهو العزة في العزيز، والحكم والحكمة في الحكيم، والجمع بينهما دال على كمال آخر، وهو أن عزته تعالى مقرونة بالحكمة.

= عَلَى أَنْ لاَ تَطْرَحَهُ، فَقَالَ: «لَلَّهُ أَرْحَمُ بِعِبَادِهِ مِنْ هَذِهِ بِوَلَدِهَا» فالسبي هو أسر الصبيان والنساء.

١- هناك قسمان من الأسماء الحسنى وهي:

القسم الأول: أسماء يكون الحسن باعتبار انفراده، وباعتبار جمعه يزيد كمالاً فوق كمال، مثال ذلك:

- (الغفور الرحيم) فالمغفرة صفة كمال، والرحمة صفة كمال آخر، واقتران مغفرته برحمته كمال ثالث.

- وكاقتران الغنى بالكرم في قوله تعالى {فَإِنَّ رَبِّي غَنِيٌّ كَرِيمٌ} [النمل: ٤٠] إذ من المعلوم أنه ليس كل غني كريماً، وليس كل كريم غنياً، وإنك لن تفيد من الغني إذا كان بخيلاً، ولا من الكريم إذا كان فقيراً، وليس هناك من غني كريم غناه تام وكرمه تام إلا الله تعالى الأمر الذي يدفع بالعبد إلى الاعتماد عليه سبحانه وحده.

القسم الثاني: أسماء لا يكون الحسن بانفراده بل بجمعه إلى غيره، وهي الأسماء المزدوجة، وتعريفها: هي كل اسمين اقترن أحدهما بالآخر، ولولا هذا الاقتران لما دل على الكمال، فكانا كالصفة الواحدة في الدلالة على المعنى الممدوح، ومن أمثلتها: النافع الضار، والمعطي المانع وسيأتي الكلام عليه في القاعدة التاسعة.

فعزته لا تقتضي ظلما وجورًا وسوء فعل، كما قد يكون من أعزاء المخلوقين١، فإن العزيز منهم قد تأخذه العزة بالإثم فيظلم ويجور ويسيء التصرف ٢
وكذلك حكمه تعالى وحكمته مقرونان بالعز الكامل، بخلاف حكم المخلوق وحكمته فإنهما يعتريهما الذل ٣



١- كالملك مثلاً أو الأمير الذي لا يعارضه أحد لكمال سلطانه وعزته.

٢- لأنه ليس له حكمة فلم يجمع بين العزة والحكمة بل هو عزيز غير حكيم، وقد يوجد من يجمع بينهما فيكون قد أوتي خيراً كثيراً، بخلاف عزة الله وحكمته فهما مقترنان.

٣- أي: أن بعض الناس عنده حكمة ويضع كل شيء في موضعه ويتصرف تصرفاً حسناً، لكن ليس عنده عزة وقوة ينفذ فيها ما أراد، أما الله عز وجل فحكمته مقرونة بالعزة.

ومن هذا: ختمه سبحانه قصص الأنبياء وأممهم في سورة الشعراء عقيب كل قصة: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ﴾ [الشعراء: ٩، ٦٨، ١٠٤، ١٢٢، ١٤٠، ١٥٩، ١٧٥، ١٩١] فإن ما حكم به لرسله وأتباعهم ولأعدائهم صادر عن عزة ورحمة، فوضع الرحمة في محلها، وانتقم من أعدائه بعزته، ونجى رسله وأتباعهم برحمته، والحكمة الحاصلة من ذلك أمر مطلوب مقصود وهي غاية الفعل لا أنها أمر اتفاقي.

القاعدة الثانية

أسماء الله تعالى أعلام وأوصاف ١

---

١ -

الاسم	الصفة	الخبر
مادل على الذات والوصف معا، وجميع أسماء الله أعلام وأوصاف، والوصف بها لا ينافي العلمية بخلاف أوصاف العباد فإنها تنافي علميتهم، فقد يسمى الإنسان سعيدا وهو شقي، ويسمى جميلا وهو من أقبح الخلق، ويسمى فائزا وهو خاسر بخلاف أسماء الله فهي أعلام وأوصاف.	تدل على معنى يقوم بذات الله سبحانه وتعالى، لا يقوم بنفسه ولا ينفصل عن الموصوف كالعلم والرحمة والعزة والحكمة والسمع والبصر .	ما يطلق على الله عز وجل، كأن يقال: إن الله سبحانه وتعالى واجب الوجود مثلاً، أو إن الله سبحانه وتعالى قديم أزلي، وهذه الألفاظ لم ترد في السنة ولم ترد في القرآن، لكن يصح إطلاقها على الله عز وجل من باب الخبر. فالقاعدة: باب الخبر واسع، وباب الصفات أضيق منه، وباب الأسماء أضيق من باب الصفات.
الاسم هو الذي يعبَّد له، فيقال في الرحمن عبد الرحمن، ويقال في العزيز عبد العزيز، ويقال في الكريم عبد الكريم	الصفة لا يعبد لها، فلا يقال في الرحمة مثلاً: عبد الرحمة، ولا يقال: عبد المُلك، وعبد العزة، وعبد الكرم، وعبد الرحمة.	

=

=

- الاسم هو العلم في اللغة، فمثلاً: العزيز علم	- الصفة هي المصدر، فمثلا: العزة هي المصدر	
- الأسماء توقيفية - الأسماء قد بلغت الغاية في الحسن	- الصفات توقيفية - الصفات قد بلغت الغاية في الحسن	- الخبر ليس مبيناً على النص، لكنه مبني على المعنى الصحيح الثابت لله سبحانه وتعالى، مثل الموجود فهي لا تتضمن مدحاً ولا تتضمن معنى حسناً، لكن يصح أن يخبر عن الله عز وجل بها
الاسم يدعى به؛ فيقال: يا عزيز يا كريم	دعاء الصفة لم يرد في الأدعية المأثورة، لأن دعاء الصفة كقولك: يا رحمة الله، يا عزة الله، يا قوة الله، تقتضي أن الصفة شيء مستقل منفصل عن الله يسمع ويجيب، أما "برحمتك أستغيث"، "أسألك يا الله برحمتك"، "أستخيرك بعلمك، وأستقدرك بقدرتك فهذا من قبيل التوسل إلى الله بصفاته لا من قبيل دعاء الصفة.	ما يخبر به عن الله لا يدعى به، فلا يقال: يا واجب الوجود مثلاً.

=

أعلام: باعتبار دلالتها على الذات١

وأوصاف: باعتبار ما دلت عليه من المعاني

وهى بالاعتبار الأول مترادفة لدلالتها على مسمى واحد، وهو الله عز وجل٢

إذن الاسم:

- تارة يكون عَلَمًا محضًا، ومثاله: الإنسان الذي اسمه صالح وليس فيه من الصلاح شيء؛ فصالح بالنسبة له عَلَمٌ محض.

- وتارة يكون صفةً، ومثاله: الرجل الذي اسمه محمد وهو رجل صالح، نقول: محمدٌ صالح، فصالح صفة وليس بِعَلَم.

- وتارة يكون عَلَمًا وصفةً، ومثاله: اسم الرسول محمد، فهو عَلَمٌ وصفة، فهو عَلَم دال على شخصه الكريم، ويدل على ما يتصف به من كثرة المحامد.

أسماء الله تعالى أعلام وأوصاف: هذه القاعدة لبيان أن أسماء الله أعلام وأوصاف بخلاف أعلام البشر، فإنها أعلام محضة، ولهذا يقول الدارمي في رده على بشر المريسي (١٦٢/١) وقد يسمى الرجل حكيماً وهو جاهل، وحكماً وهو ظالم، وعزيزاً وهو حقير، وكريماً وهو لئيم، وصالحاً وهو طالح، وسعيداً وهو شقي، ومحموداً وهو مذموم، وحبيباً وهو بغيض، وأسداً، وحماراً، وكلباً، وجدياً، وكليباً وهراً وحنظلة وعلقمة وليس كذلك ا. هـــ، **ونظير هذا شيئان:**

أ) أعلام النبي ﷺ فإنها أعلام وأوصاف، قال ابن القيم في زاد المعاد (٨٦/١) عن أسماء النبي ﷺ أنها كلها نعوت ليست أعلاماً محضة لمجرد التعريف، بل أسماء مشتقة من صفات قائمة به توجب له المدح والكمال ا. هـــ

ب) أسماء القرآن، (انظر: البرهان للزركشي ٢٧٣/١) والإتقان للسيوطي ١٥٩/١)

١- العلم هو الذي يعين مسماه مطلقاً من غير قرينة

٢- لأن العليم بمعنى السميع بمعنى البصير، وهكذا لدلالته على مسمى واحد، والترادف هو الألفاظ الكثيرة لمعنى واحد، مثل: أسد وليث، وقمح وبر وحنطة وهكذا

وبالاعتبار الثاني متباينة، لدلالة كل واحد منها على معناه الخاص ١

فـــ "الحي، العليم، القدير، السميع، البصير، الرحمن، الرحيم، العزيز، الحكيم" كلها أسماء لمسمى واحد وهو الله سبحانه وتعالى، لكن معنى الحي غير معنى العليم، ومعنى العليم غير معنى القدير، وهكذا٢

وإنما قلنا: بأنها أعلام وأوصاف:

– **لدلالة القرآن عليها،** كما في قوله تعالى: {وَهُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ} [الأحقاف:٨] وقوله: {وَرَبُّكَ الْغَفُورُ ذُو الرَّحْمَةِ} [الكهف: ٥٨] فإن الآية الثانية دلت على أن الرحيم هو المتصف بالرحمة ٣

١– أي باعتبار ما تدل عليه من المعاني فإنها متباينة، لأن السمع غير البصر وهكذا، والتباين هو الاختلاف بين الألفاظ باعتبار تعدد معناها، مثل: حديد، كتاب، سماء.

٢– الصفات التي تتضمنها أسماء الله تعالى أربعة أنواع:

النوع الأول: ما يرجع إلى صفات معنوية، فالعليم يؤخذ منه صفة معنوية وهي العلم، والقدير يؤخذ منها صفة القدرة، والسميع يؤخذ منها صفة السمع، وكلاهما صفتان معنويتان.

النوع الثاني: ما يرجع إلى أفعال الله سبحانه وتعالى، فاسمه الخالق يدل على صفة الخلق، واسمه الرازق يدل صفة الرزق وهي من الأفعال، واسمه المحيي المميت يدل على صفة الإحياء والإماتة وهي من أفعاله سبحانه وتعالى.

النوع الثالث: ما يرجع إلى التنزيه والتقديس المحض، فاسمه القدوس، وهو المنزه عن كل عيب.

النوع الرابع: ما يدل على جملة أوصاف متعددة، وليس له معنى واحد فقط، وإنما يدل على معانٍ متعددة، مثل: العظيم، فهو العظيم في كل شيء: العظيم في خلقه العظيم في أمره، ومثله المجيد، والصمد، ونحو ذلك.

٣– قوله (ذو الرحمة) معناها: صاحب الرحمة أي أن الرب موصوف بها، ففرق بين الرحيم وبين (ذو الرحمة) تأكيداً لإثبات الصفة لله.

- ولإجماع أهل اللغة والعرف أنه لا يقال: عليم إلا لمن علم، ولا سميع إلا لمن سمع، ولا بصير إلا لمن له بصر، وهذا أمر أبين من أن يحتاج إلى دليل ١

وبهذا عُلم ضلالُ من سلبوا٢ أسماء الله تعالى معانيها من أهل التعطيل٣، وقالوا: إن الله تعالى سميع بلا سمع، وبصير بلا بصر، وعزيز بلا عزة، وهكذا٤

١- قاعدة: الذات إذا لم تتصف بالمصدر فلا يصح الاشتقاق لها منه، فلا يصح اشتقاق الضارب لمن لم يقم منه ضرب أصلاً، ولا اشتقاق الأسود لمن لم يقم به سواد، خلافاً للمعتزلة القائلين بجواز ذلك مع عدم اتصاف الذات بالمصدر.

٢- السلب بمعنى النفي، أي: نفوا المعاني والصفات من أسماء الله تعالى

٣- من المعتزلة والفلاسفة وغيرهما الذين نفوا الصفات، والتعطيل لغة: التفريغ، وفي الاصطلاح هنا: إنكار ما يجب لله تعالى من الأسماء والصفات أو إنكار بعضه، وأول من عُرف بالتعطيل من هذه الأمة هو الجعد بن درهم، وهو نوعان:

النوع الأول: تعطيل كلي، كتعطيل الجهمية الذين أنكروا الصفات وغلاتهم ينكرون الأسماء أيضاً.

النوع الثاني: تعطيل جزئي، كتعطيل الأشعرية الذين ينكرون بعض الصفات دون بعض.

٤- ذهب جمهور المعتزلة إلى أن الله عالم بالذات لا بعلم زائد على الذات، وهكذا في بقية الصفات، ولهذا قالوا: عليم بلا علم، سميع بلا سمع إذ لو أنكروا أن الله يعلم لكفرهم المسلمون، فهم يثبتون الاسم والأثر، وينفون الصفة كما سيأتي في القاعدة الثالثة، وذهب أبو الهذيل العلاف إلى أن الله عالم بعلم وعلمه ذاته، قادر بقدرة وقدرته ذاته، حي بحياة وحياته ذاته، كذا في الملل للشهرستاني (٥٠/١) ونقل الأشعري في المقالات (٢٦٥/١) عن أبي الهذيل أنه يقول: لله علم هو هو، وقدرة هي هو، وحياة هي هو، وسمع هو هو، وكذلك في سائر صفات الذات

قال الشهرستاني في الملل (٥٠/١): والفرق بين قول القائل: عالم بذاته لا بعلم، وبين قول القائل: عالم بعلم هو ذاته: أن الأول نفى الصفة، والثاني إثبات ذات هو بعينه صفة =

وعللوا ذلك: بأن ثبوت الصفات يستلزم تعدد القدماء١، وهذه العلة عليلة، بل ميتة لدلالة السمع والعقل على بطلانها.

أما السمع٢:

فلأن الله تعالى وصف نفسه بأوصاف كثيرة مع أنه الواحد الأحد:

- فقال تعالى: {إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ (١٢) إِنَّهُ هُوَ يُبْدِئُ وَيُعِيدُ (١٣) وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ (١٤) ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ (١٥) فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ} [البروج: ١٢- ١٦] ٣

- وقال تعالى: {سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى (١) الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى (٢) وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى (٣) وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى (٤) فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَى} [الأعلى: ١ - ٥] ١

________________ =

أو إثبات صفة هي بعينها ذات، وقد ذكر الجويني في الإرشاد ص ١٠١ أن قول أبي الهذيل يعد من فضائحه وتناقضاته

١- ولهذا كان يقول واصل بن عطاء كما في الملل (٤٦/١): إن من أثبت معنى صفة قديمة فقد أثبت إلهين، ونقل الشهرستاني في نهاية الأقدام في علم الكلام (ص: ١٩١: "إن المعتزلة تأثروا بالفلاسفة في نفيهم للصفات"، والقديم: يطلق على أمرين:

الأمر الأول: المتقدم على غيره فيقال: هذا قديم للعتيق.

الأمر الثاني: الأزلي فيقال: الله قديم، أي أزلي

ولهم حجة أخرى هي أن إثبات الصفات يستلزم التشبيه، وعقيدتهم ذكرها القاضي عبد الجبار في كتاب المغني في أبواب العدل والتوحيد، وفي كتاب شرح الأصول الخمسة، وقد نسب الشهرستاني في الملل والنحل هذه العقيدة إلى المعتزلة، وكذلك البغدادي في الفرق بين الفِرَقْ.

٢- السمع هو القرآن والسنة، وسيمر بك هذا التعبير كثيرًا فانتبه له.

٣- في هذه الآية وصف الله نفسه بالبطش، وأنه الذي يبدىء ويعيد، وأنه الغفور الودود، وأنه صاحب العرش، وأنه المجيد، وأنه الفعال، وقد اختلف القراء في كلمة المجيد: فقرأ بالرفع على أنه صفة لقوله (ذو)، وقرأ بالخفض على أنه نعت للعرش (القراءات للأزهري ٧٦٣/٢)

ففي هذه الآيات الكريمة أوصاف كثيرة لموصوف واحد، و لم يلزم من ثبوهما تعدد القدماء.

وأما العقل:

- فلأن الصفات ليست ذوات بائنة٢ من الموصوف حتى يلزم من ثبوهما التعدد، وإنما هي من صفات من اتصف بها فهي قائمة به

- وكل موجود فلا بد له من تعدد صفاته، ففيه صفة الوجود٣ وكونه واجب الوجود أو ممكن الوجود٤

=

١- فوصف نفسه بأنه الأعلى، وأنه الذي خلق، وأنه الذي سوى وقدر وهدى وأخرج المرعى.

٢- أي: منفصلة.

٣- ظاهر كلام المؤلف أن الوجود صفة لله، وللناس في ذلك أقوال:

- الوجود صفة كما ذكر المؤلف وهو مذهب الرازي، ومشى عليه السفاريني في اللوامع (٤٢/١)

- الوجود صفة للحادث دون القديم، وهو قول الفلاسفة.

- الوجود ليس صفة بل هو عين الذات ليس بزائد عليها، والذات ليست بصفة، لكن لما كان الوجود توصف به الذات في اللفظ، فيقال: ذات مولانا عز وجل موجودة، صح أن يعد صفة على الجملة، وهو مذهب الأشعري.

(شرح أم البراهين للسنوسي مع حاشية الدسوقي ص ٤، ودرء تعارض العقل والنقل لشيخ الإسلام ١٧٠/١)، وحاشية الباجوري على السنوسية ص ٥١)

٤- قوله: (واجب الوجود، وممكن الوجود) هي في الأصل ألفاظ فلسفية، أتى بها الفلاسفة وقسموا ما يمكن، أو ما يتخيل أن يوجد إلى ثلاثة أقسام (لوامع الأنوار للسفاريني (٥٨/١):

القسم الأول: واجب الوجود، هو الذي لا يتصور في العقل عدمه، كوجود الله تعالى.

القسم الثاني: ممكن الوجود، هو الذي يتصور في العقل عدمه ووجوده، ككل المخلوقات، فإن هذه المخلوقات ممكن أن تكون موجودة وممكن ألا تكون موجودة،

=

وكونه عينا قائما بنفسه أو وصفا في غيره ١

وبهذا أيضا علم أن "الدهر" ليس من أسماء الله تعالى، لأنه اسم جامد لا يتضمن معنى يلحقه بالأسماء الحسنى، ولأنه اسم للوقت والزمن، قال الله تعالى عن منكري البعث: {وَقَالُوا مَا هِيَ إِلاّ حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَا إِلاّ الدَّهْرُ} [الجاثية: ٢٤] يريدون: مرور الليالي والأيام ٢

= ـــــــــــــــــــ

فقبل مائتين سنة كان بالإمكان ألا نكون، وكان بالإمكان أن نكون، فكنا كما أراد الله سبحانه وتعالى.

القسم الثالث: المستحيل أو ممتنع الوجود، وهو الأمور التي يستحيل وجودها، مثل: اجتماع النقائض، كاجتماع الحركة والسكون في جسم واحد.

١- عين الإنسان وسمعه وصف قائم بغيره

ومما تقدم يتبين لنا خطأ ابن حزم من الظاهرية وضلال المعتزلة القائلين: بأن أسماء الله أعلام محضة جامدة لا دلالة لها على الوصفية البتة، واعلم أن أسماء الله لو كانت جامدة لا تدل على معنى الوصفية لم تكن حسنى، لكنها حسنى، فلابد من دلالتها على الوصفية.

٢- الاسم الجامد: ما لم يؤخذ من غيره وهو أسبق في الظهور من المشتق: رجل، شمس، وهو قسمان:

- اسم ذات: إنسان، أرض

- اسم معنى: فَهْم، شجاعة، نجاح

أما الاسم المشتقّ، فهو الذي يؤخذ من كلمة سبقته في وجودها؛ فالُمشمِس والُمقْمِر والمتحجّر والمشجَّر، والعالِم والمنصور والراكض، كلها أسماء مشتقّة، لأنها ترجع إلى كلمات سبقتها في الوجود، فكما يكون الصخر جامداً ثم يخرج منه الماء، كذلك شأن الجامد من الكلمات، هو جامد ومنه تؤخذ المشتقات، والاسم المشتق نوعان:

- ما دل على معنى أو حدث مجردان من الزمان و المكان و الذات، وهو ما نسميه المصدر

=

فأما قوله ﷺ: (قَالَ اللَّهُ عز وجل: يُؤْذِينِي ابْنُ آدَمَ١، يَسُبُّ الدَّهْرَ، وَأَنَا الدَّهْرُ، بيدي الأمر، أُقَلِّبُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ)"، فلا يدل على أن الدهر من أسماء الله تعالى، وذلك أن الذين يسبون الدهر، إما يريدون الزمان الذي هو محل الحوادث، لا يريدون الله تعالى، فيكون معنى قوله: "وأنا الدهر"، ما فسره بقوله: "بيدي الأمر أقلب الليل والنهار"٢، فهو سبحانه خالق الدهر وما فيه، وقد بين أنه يقلب الليل والنهار وهما الدهر، ولا يمكن أن يكون المقلِّب (بكسر اللام) هو المقلَّب (بفتحها)، وبهذا تبين أنه يمتنع أن يكون الدهر في هذا الحديث مرادًا به الله تعالى ٣

=

– ما دل على معنى أو ذات أو حدث، وينقسم إلى: مشتق وصفي (اسم الفاعل – اسم المفعول – الصفة المشبهة – اسم التفضيل – صيغ المبالغة) ومشتق غير وصفي (اسم الزمان – اسم المكان – اسم الالة)

١– سؤال: كَيْفَ يَصِحُّ القَولُ بِأَنَّ ابْنَ آدَمَ يُؤْذِي اللهَ تَعَالَى؛ مَعَ أَنَّهُ هُوَ رَبُّ العَالَمِيْنَ سُبْحَانَهُ؟ **والجَوَابُ**: لَا يَلْزَمُ مِنَ الأَذِيَّةِ الضَّرَرُ، فَالإِنْسَانُ يَتَأَذَّى بِسَمَاعِ القَبِيْحِ أَوْ مُشَاهَدَتِهِ، وَلَكِنَّهُ لَا يَتضَرَّرُ بذَلِكَ، وَأَيْضًا يَتَأَذَّى بالرَّائِحَةِ الكَرِيْهَةِ كَالبَصَلِ وَالثُّوْمِ وَلَا يَتضَرَّرُ بذَلِكَ، وَلِهَذَا أَثْبَتَ اللهُ تَعَالَى الأَذِيَّةَ فِي القُرْآنِ، وَنَفَى الضَّرَرَ عَنْ نَفْسِهِ، فَقَالَ تَعَالَى: {إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَاباً مُهِيناً} [الأحزاب:٥٧] وَقَالَ أَيْضًا: {إِنَّ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الْكُفْرَ بِالْإِيمَانِ لَنْ يَضُرُّوا اللَّهَ شَيْئًا وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ} [آل عمران: ١٧٧] وَأَخْبَرَ النَّبِيُّ ﷺ عن نَفْيِ الضَّرَرِ عَنْهُ تَعَالَى كَمَا فِي الحَدِيْثِ القُدُسيِّ (يَا عِبَادِي إِنَّكُمْ لَنْ تَبْلُغُوا ضَرِّي فَتَضُرُّوْنِي) (مُسْلِمٌ (٢٥٧٧) عَنْ أَبِي ذَرٍّ مَرْفُوْعًا).

٢– في تأويل (وأنا الدهر) أكثر من وجه في التقدير:

– أنا مدبر الأمور، ففي الكلام محذوف تقديره: مدبر الدهر، وليس هذا تأويلاً، لأنه بدليل، والدليل إنه لا يمكن أن نجعل الخالق الفاعل هو المخلوق المفعول.

– أنه على تقدير: صاحب الدهر

– على تقدير: مقلب الدهر (فتح الباري لابن حجر).

٣– للناس في الحديث قولان معروفان لأصحاب أحمد وغيرهم:

=

= ـــــــــــــــــــــــــــ

أحدهما: وهو قول أبي عبيد وأكثر العلماء أن هذا الحديث خرج الكلام فيه لرد ما يقوله أهل الجاهلية، ومن أشبههم، فإنهم إذا أصابتهم مصيبة أو منعوا أغراضهم أخذوا يسبون الدهر والزمان، يقول أحدهم: "قبح الله الدهر الذي شتت شملنا، ولعن الله الزمان الذي جرى فيه كذا وكذا"، وكثيراً ما جرى من كلام الشعراء وأمثالهم نحو هذا، كقولهم: "يا دهر فعلت كذا"، وهم يقصدون سب من فعل تلك الأمور، ويضيفونها إلى الدهر، فيقع السب على الله تعالى: لأنه هو الذي فعل تلك الأمور وأحدثها والدهر مخلوق له، هو الذي يقلبه ويصرفه، **والتقدير**: أن أبن آدم يسب من فعل هذه الأمور وأنا فعلتها، فإذا سب الدهر فمقصوده سب الفاعل، وإن أضاف الفعل إلى الدهر، فالدهر لا فعل له، وإنما الفاعل هو الله وحده.

القول الثاني: قول نعيم بن حماد، وطائفة معه من أهل الحديث والصوفية: إن الدهر من أسماء الله تعالى، ومعناه القديم الأزلي، ورووا في بعض الأدعية: يا دهر!! يا ديهور!! يا ديهار، وهذا المعنى صحيح: لأن الله سبحانه هو الأول ليس قبله شيء، وهو الآخر ليس بعده شيء، ولكن النزاع في كونه يسمى دهراً بكل حال، فمما علم بالعقل الصريح أن الله سبحانه وتعالى ليس هو الدهر الذي هو الزمان، أو ما يجرى مجرى الزمان، فإن الناس متفقون على أن الزمان الذي هو الليل والنهار.

وفي هذا رد على ابن حزم (المحلى ٣١/٨) وطائفة ممن أثبتوا اسم الدهر لله، وبهذا يتبين لنا أنه لا يجوز لأحد أن يدعو، ويقول: يا دهر ارحمني، لأنه أن نوى الدهر ذاته فقد كفر وأشرك بالله، وإن نوى الله فقد دعا بغير اسم من أسمائه.

فائدة: سب الدهر ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: **أن يقصد الخبر المحض دون اللوم؛ فهذا جائز**، مثل أن يقول: تعبنا من شدة حر هذا اليوم أو برده، وما أشبه ذلك؛ لأن الأعمال بالنيات، ومثل هذا اللفظ صالح لمجرد الخبر، ومنه قول لوط ﷺ: {هَذَا يَوْمٌ عَصِيبٌ} [هود: الآية ٧٧] وقوله تعالى {فِي أَيَّامٍ نَحِسَاتٍ لِنُذِيقَهُمْ عَذَابَ الْخِزْيِ} [فصلت: ١٦] وقوله تعالى {فِي يَوْمِ نَحْسٍ مُسْتَمِرٍّ} [القمر: ١٩].

=

=

القسم الثاني: أن يسب الدهر على أنه هو الفاعل، كأن يعتقد بسببه الدهر أن الدهر هو الذي يقلب الأمور إلى الخير والشر، فهذا شرك أكبر، لأنه اعتقد أن مع الله خالقا؛ لأنه نسب الحوادث إلى غير الله تعالى.

القسم الثالث: أن يسب الدهر لا لاعتقاده أنه هو الفاعل، بل يعتقد أن الله هو الفاعل، لكن يسبه لأنه محل لهذا الأمر المكروه عنده؛ فهذا محرم، ولا يصل إلى درجة الشرك، وهو من السفه في العقل والضلال في الدين؛ لأن حقيقة سبه تعود إلى الله تعالى؛ لأن الله تعالى هو الذي يصرف الدهر.

القاعدة الثالثة

أسماء الله تعالى إن دلت على وصف متعدٍّ [١] تضمنت ثلاثة أمور:

أحدها: ثبوت ذلك الاسم لله عز وجل

الثاني: ثبوت الصفة التي تضمنها لله عز وجل

الثالث: ثبوت حكمها ومقتضاها [٢]

١- **ينقسم الفعل باعتبار معناه إلى متعد ولازم:**

الفعل المتعدي: هو ما يتعدى أثره فاعله، ويتجاوزه إلى المفعول به، مثل: "فتح طارق الأندلس"، وهو يحتاج إلى فاعل يفعله ومفعول به يقع عليه، وعلامته: أن يقبل هاء الضمير التي تعود إلى المفعول به، مثل: "اجتهد الطالب فأكرمه أستاذه"

الفعل اللازم: هو ما لا يعدى أثره فاعله، ولا يتجاوزه إلى المفعول به، بل يبقى في نفس فاعله، مثل: "ذهب سعيد، وسافر خالد"، وهو يحتاج إلى الفاعل، ولا يحتاج إلى مفعول به، لأنه لا يخرج من نفس فاعله فيحتاج إلى مفعول به يقع عليه.

متى يصير اللازم متعدياً؟ يصير الفعل متعدياً بأحد ثلاثة أشياء:

- إما بنقله إلى باب (أفعل) مثل: "أكرمت المجتهد".
- وإما بنقله إلى باب (فَعَّل) -المضعف العين- مثل: "عظمت العلماء"
- وإما بواسطة حرف الجر، مثل "أعرض عن الرذيلة وتمسك بالفضيلة" (جامع الدروس العربية للغلاييني، (شرح ابن يعيش على المفصل (٧/٦٢).

٢- هو ما يسمى بالأثر، وسيذكر في القاعدة السابعة أن الإلحاد في الأسماء يكون بـــ:
أ- إنكار الاسم ب- إنكار الصفة ت- إنكار الحكم أو المقتضى أو الأثر

في هذه القاعدة رد على المعطلة من الجهمية والمعتزلة وغيرهما، ووجه ذلك: أن ثبوت الاسم فيه رد على الجهمية، وثبوت الصفة فيه رد على المعتزلة، أما الأثر فإن المعتزلة يثبتونه فهم يقولون: إن لله اسم العليم، وليست له صفة العلم، لكنه يعلم، أي أنهم أثبتوا الأثر إلا أنهم يقولون يعلم بذاته.

ولهذا استدل أهل العلم على سقوط الحد[١] عن قطاع الطريق بالتوبة، استدلوا على ذلك بقوله تعالى: {إِلاَّ الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ} [المائدة:٣٤] لأن مقتضى هذين الاسمين أن يكون الله تعالى قد غفر لهم ذنوبهم، ورحمهم بإسقاط الحد عنهم.

مثال ذلك: "السميع" يتضمن إثبات السميع اسما لله تعالى، وإثبات السمع صفة له، وإثبات حكم ذلك ومقتضاه، وهو أنه يسمع السر والنجوى، كما قال تعالى {وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ} [المجادلة: ١] [٢]

وإن دلت على وصف غير متعدٍّ[٣] تضمنت أمرين:

أحدهما: ثبوت ذلك الاسم لله عز وجل.

الثاني: ثبوت الصفة التي تضمنها لله عز وجل.

١- أي: حد الحرابة يسقط قبل القدرة عليهم بلا خلاف بين أهل العلم، وحد الحرابه هو القتل أو الصلب أو قطع اليد والرجل من خلاف، أو النفي، أما حقوق الآدميين من القصاص إن قتل، والجراح إن جرح، ورد المال إن أخذ المال، فهذا لا يسقط بالتوبة (تفسير البغوي (٢/٣٣) والرازي (١١/١٣٥) والمغني (١٢/٤٨٣)

٢- فمعنى الحكم والأثر: أنه سبحانه وسع سمعه الأصوات الجهر والسر والنجوى، ومن ذلك: قول الله تعالى: {قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ} [المجادلة: ١]

وليعلم أن أسماء الله تعالى الحسنى التي تتضمن وصفاً متعدياً منها ما لا يتعلق بكل موجود، بل ببعضها، فكل اسم يتعلق بما يناسبه:

- كاسمه (السميع) الذي يتعلق بالمسموعات
- ومنها: ما يتعلق بكل شيء كاسمه: (العليم) فإنه يتعلق بكل شيء، إذ كل شيء يصلح أن يكون معلوماً، (مجموع الفتاوى (٥/٤٩٤)

٣- كاسم الحيي، والعظيم، والجليل.

مثال ذلك: "الحي" يتضمن إثبات الحي اسما لله عز وجل، وإثبات الحياة صفة له ١

١- ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتاوى (٣١١/١٨) أن اسم الحي القيوم هو الاسم الأعظم، وقال الشيخ ابن عثيمين في الفتاوى أنه لا شك أنه اسم لله بل ورد أنه الاسم الأعظم، وفي الإنصاف للمرداوي (٤/١١) أن الحي ليس اسما لله وهو خلاف ما ذكره الأصحاب.

وخلاصة ما ذكره المؤلف في هذه القاعدة يتضح بإجرائها على اسم الله السميع والحي:

- فإن السميع ورد في القرآن والسنة مراداً به التسمي كما في قوله تعالى: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ} [الشورى: ١١] (وهو من الفعل المتعدي سمع كما في قوله جل شأنه: {قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ} [المجادلة: ١] ويقال إخباراً في غير القرآن سمع الله فلاناً، ويسمع الله فلاناً، وتقول مشتقاً المصدر منه (سمع بفتح فسكون فتقول مخبراً به: الله سَمع، وسَمْعُ الله محيط بجميع المسموعات).

وكذلك الغفور يدل على:

١- الاسم

٢- والوصف.

٣- ويدل على حصول المغفرة للمذنبين، ومثل هذا: (الخالق أو الخلاق)، (والرازق والرزاق) كلها من الأوصاف المتعدية

- أما اسم الله الحي فهو مأخوذ من الفعل اللازم حيى بياءين، ولذا لا يخبر عنه بفعله حيى بفتح الحاء وكسر الياء الأولى، وأما المصدر منه (فحي) بفتح الحاء والاسم منه الحي، فيقال مخبراً بهما: الله حي والحي هو الله، وجاء في التتريل قوله جل ذكره: {وَتَوَكَّلْ عَلَى الْحَيِّ الَّذِي لَا يَمُوتُ} [الفرقان: ٥٨] وكذلك اسم (القوي).

قال الشيخ عبد الرحيم السلمي في شرح القواعد المثلى (١٠/٢): الصحيح هو أن أسماء الله سبحانه وتعالى المتعدية وغير المتعدية تدل على ثلاثة أمور، فكل أسماء الله عز وجل تدل على إثبات الاسم لله، وتدل على إثبات الصفة، وتدل على الآثار، فإنه لا =

= ___

يوجد اسم من أسماء الله تعالى ليس له آثار على الناس، بل كلها لها آثار، وآثارها إما أن تكون آثاراً كونية، وإما أن تكون آثاراً إيمانية.

أمثلة:

- اسمه الخالق يؤخذ منه إثبات اسم الله الخالق، ويؤخذ منه إثبات صفة الخلق لله تعالى، ويؤخذ منه إثبات أن الله سبحانه وتعالى هو خالق هذه المخلوقات الموجودة، فله أثر من آثار الفعل، ومن آثار الصفة، ومن آثار الاسم.

- اسمه الحي الذي ذكر الشيخ أنه يدل على أمرين فإن له أثراً؛ وهو أثر إيماني وجداني.

وكل أسماء الله لابد أن يكون لها أثر إيماني وسلوكي على الإنسان، ويدل على ذلك فعل من الأفعال اللازمة التي تأثر بها أحد الصحابة ﵃ أثراً كبيراً وهي صفة الضحك، ففي سنن ابن ماجه، عَنْ أَبِي رَزِينٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "ضَحِكَ رَبُّنَا مِنْ قُنُوطِ عِبَادِهِ وَقُرْبِ غِيَرِهِ"، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَوَيَضْحَكُ الرَّبُّ؟ قَالَ: "نَعَمْ"، قُلْتُ: لَنْ نَعْدِمَ مِنْ رَبٍّ يَضْحَكُ خَيْرًا"، فاستفاد من هذه الصفة -وهي صفة لازمة غير متعدية- أثراً متعدياً لنفسه، ولهذا كل أسماء الله عز وجل سيكون لها تأثير في النفوس.

القاعدة الرابعة

دلالة أسماء الله تعالى على ذاته وصفاته تكون بالمطابقة، وبالتضمن، وبالالتزام [1]

مثال ذلك: "الخالق" يدل على ذات الله، وعلى صفة الخلق بالمطابقة، ويدل على الذات وحدها وعلى صفة الخلق وحدها بالتضمن، ويدل على صفتي العلم والقدرة بالالتزام، ولهذا لما ذكر الله خلق السماوات والأرض، قال: {لِتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْماً} [الطلاق: ١٢]

١- **تنقسم الدلالة إلى ثلاثة أقسام، وهي:**

الأول: دلالة المطابقة، وهي دلالة اللفظ على المعنى الذي وضع له، مثل: دلالة الإنسان على الحيوان الناطق، ودلالة البيت على مجموع الجدار والسقف، ودلالة الرجل على الإنسان الذكر، والمرأة على الإنسان الأنثى.

الثاني: دلالة التضمن، هي دلالة اللفظ الوضعية على جزء مسماه أو هي دلالة اللفظ الوضعية على جزء المعنى الموضوع له، كدلالة الإنسان على الحيوان أو الناطق، ودلالة لفظ الكتاب على الورق وحده، أو الغلاف، فلو بعت الكتاب يفهم المشتري دخول الغلاف فيه، ولو أردت بعد ذلك أن تستثني الغلاف لاحتج عليك بدلالة لفظ الكتاب على دخول الغلاف.

الثالث: دلالة الالتزام، وهي دلالة اللفظ على خارج عن مسماه لازم له لزوماً ذهنياً، كدلالة الأربعة على الزوجية.

أمثلة توضح ما سبق:

- السيارة: هذه الكلمة تدل على جميع أجزائها بدلالة المطابقة، ويدل على العجلات فقط بالتضمن ويدل على البطارية وحدها بالتضمن، ويدل على الذي صنعها بالالتزام أن لها صانعاً.

- اشتريت داراً: تدل على كل الدار بالمطابقة، ودلالتها على الحمام وحده بالتضمن، وعلى المجلس وحده بالتضمن، وهكذا، ودلالته على أن هناك شخصاً بناه بالالتزام.

ودلالة الالتزام مفيدة جدًا لطالب العلم إذا تدبر المعنى، ووفقه الله تعالى فهما للتلازم، فإنه بذلك يحصل من الدليل الواحد على مسائل كثيرة ١

واعلم أن اللازم من قول الله تعالى وقول رسوله ﷺ إذا صح أن يكون لازما فهو حق، وذلك:

- لأن كلام الله ورسوله ﷺ حقٌ، ولازمُ الحق حق.

- ولأن الله تعالى عالم بما يكون لازما من كلامه وكلام رسوله ﷺ فيكون مرادًا ٢

وأما اللازم من قول أحد سوى قول الله ورسوله ﷺ فله ثلاث حالات:

الأولى: أَنْ يُذْكَرَ للقائل ويلتزم به، مثل أن يقول: من ينفى الصفات الفعلية٣ لمن يثبتها: يلزم من إثباتك الصفات الفعلية لله عز وجل أن يكون من أفعاله ما هو

---

١ - أمثلة:

- يجوز للإنسان أن يصبح جنباً، والدليل قوله تعالى {فَالْآنَ بَاشِرُوهُنَّ وَابْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ} [البقرة: ١٨٧] أي يجوز للإنسان المباشرة إلى الفجر، ومن لازم ذلك أنه يصبح وهو جنب، فالآية دلت على هذا الحكم عن طريق اللازم.

- قول الله تعالى: {وَإِنْ تَعْفُوا وَتَصْفَحُوا وَتَغْفِرُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ} [التغابن: ١٤] فإن قوله تعالى: {فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ} [التغابن: ١٤] الواقع في جواب الشرط يدل عن طريق الدلالة الالتزامية على أن الله يغفر لكم ويرحمكم إن أنتم عفوتم وصفحتهم وغفرتم، مع أن هذا المعنى غير مدلول عليه بمنطوق اللفظ، ولكن يلزم من كون الله غفوراً رحيماً أن يكافئ أهل العفو والصفح والمغفرة بالرحمة والغفران، ولذلك حصل الاكتفاء في جواب الشرط بذكر هذين الوصفين دون التصريح بلازمهما.

٢- قوله تعالى {الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى} [طه: ٥] يلزم منه أن لله ذاتا، نقول: نعم، ولكنها لا تشبه ذوات المخلوقين.

٣- سيأتي معنى الصفات الفعلية في القاعدة الخامسة من قواعد الصفات، ومثالها: النزول، والاستواء على العرش، وغير ذلك، ومن ينفيها كالمعتزلة والأشاعرة

حادث١، فيقول المثبت: نعم، وأنا ألتزم بذلك، فإن الله تعالى لم يزل ولا يزال فعالا لما يريد، ولا نفاد٢ لأقواله وأفعاله، كما قال تعالى: {قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَاداً لِكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنْفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَداً} [الكهف: ١٠٩] وقال: {وَلَوْ أَنَّمَا فِي الأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ} [لقمان: ٢٧] وحدوث آحاد فعله تعالى لا يستلزم نقصا في حقه٣

الحال الثانية: أَنْ يُذْكَرَ له ويَمْنَع التلازم بينه وبين قوله، مثل: أن يقول النافي للصفات لمن يثبتها: يلزم من إثباتك أن يكون الله تعالى مشابها للخلق في صفاته،

١- الحادث له معنيان:

- بمعنى المخلوقات وليس هذا مراد المؤلف قطعاً، فإن الله عز وجل بائن عن مخلوقاته وليست في ذاته شيء منها.

- الحادث بمعنى المتجدد، وهذا هو مراد المؤلف، الذي يرد فيه على نفاة الصفات الفعلية لله تعالى.

٢- أي: لا فناء لأقوال الله وأفعاله (قاله الراغب في المفردات (٢/٦٤٦)

٣- قاعدة: حدوث الفعل لا يلزم منه حدوث الفاعل، فإذا جئنا اليوم إلى الدرس أو العمل أو المسجد وفعلنا أفعالاً، فلا يلزم من ذلك أننا لم نخلق إلا تلك الساعة، فالوجود يسبق الفعل، ونقول: إن الله لم يزل ولا يزال فعالاً، لكن آحاد أفعاله تتجدد، وليس في هذا نقص بل هو كمال، ولهذا كان الرسول ﷺ إذا نزل المطر، قال (إِنَّهُ حَدِيثُ عَهْدٍ بِرَبِّهِ) أي: أن خلق الله لهذا المطر متجدد وليس قديماً، لأنه قال: حديث عهد بربه، فتجدد آحاد فعل الله تعالى كمال (وانظر هذه المسألة في: المطالب العالية للرازي (٢/١٠٧) حيث قال: "فثبت أن القول بحدوث الصفات في ذات الله قول قال به جميع الفرق"، ومنهاج السنة النبوية (٢/٣٨٢)

فيقول المثبت: لا يلزم ذلك، لأن صفات الخالق مضافة إليه، لم تذكر مطلقة١ حتى يمكن ما ألزمت به٢، وعلى هذا فتكون مختصة به لائقة به، كما أنك أيها النافي للصفات تثبت لله تعالى ذاتا، وتمنع أن يكون مشابها للخلق في ذاته، فأي فرق بين الذات والصفات؟

وحكم اللازم في هاتين الحالين ظاهر ٣

الحال الثالثة: أن يكون اللازم مسكوتا عنه، فلا يذكر بالتزام ولا منع، فحكمه في هذه الحال أن لا ينسب إلى القائل، لأنه يحتمل لو ذكر له أن يلتزم به أو يمنع التلازم، ويحتمل لو ذكر له فتبين له لازمه وبطلانه أن يرجع عن قوله، لأن فساد اللازم يدل على فساد الملزوم، ولورود هذين الاحتمالين٤ لا يمكن الحكم بأن لازم القول قول

فإن قيل: إذا كان هذا اللازم لازما من قوله، لزم أن يكون قولا له، لأن ذلك هو الأصل، لا سيما مع قرب التلازم.

١- فيقال: علم الله، وسمع الله، والإضافة ضم الشيء إلى الشيء، فلم تذكر مطلقة من غير قيد بحيث يقال: علم وسمع وبصر وارادة.

٢- ولا يمكن ذلك قطعاً، لأن الصفة المطلقة عن الإضافة أو التخصيص أمر كلى لا يوجد إلا في الأذهان، ويمتنع تحققه في الأعيان فلا يمكن أن يوجد اسم في الخارج إلا وهو مقيد بالإضافة أو التخصيص، وحينئذ لا يمكن أن يلزم مثبت صفة الله بأنه مشبه، لأن بالإضافة يختص الرب بصفاته والمخلوق بصفاته (شرح التدمرية للمؤلف ص ٥٨)

٣- وجه ظهوره: أنه في الحالة الأولى التزم فنأخذ بلازم قوله، وفي الحالة الثانية نفاها فلا نأخذ بلازم قوله.

٤- هناك ثلاثة احتمالات هي: (يلتزم باللازم - يمنع التلازم - يرجع عن قوله لبطلان اللازم)

قلنا: هذا مدفوع بأن الإنسان بشر، وله حالات نفسية وخارجية توجب الذهول عن اللازم، فقد يغفل أو يسهو، أو ينغلق فكره، أو يقول القول في مضايق المناظرات من غير تفكير في لوازمه، ونحو ذلك ١

١- هل لازم المذهب مذهب؟ تحرير محل النزاع:

أولا: لازم قول الله عز وجل ولازم قول الرسول ﷺ قول، لأن لازم قولهما حق كما سبق.

ثانيا: إذا التزم القائل باللازم أصبح قولاً له، وإذا لم يلتزمه لم يكن قولاً له

ثالثا: إذا سكت عن اللازم فهل يكون قولاً أو مذهباً له أم لا؟ اختلف في هذا على أربعة أقوال:

الأول: أنه ليس مذهباً له (الاعتصام (٢/٦٤)

الثاني: أن لازم المذهب مذهب، وهو قول الأثرم والخرقي (الفتاوى ٣٥/٢٨٩)

الثالث: أن لازم المذهب إن كان قريباً فهو مذهب، وإن كان بعيداً فليس مذهباً، وقال الكوثري فيما نقله عنه السقاف في شرح العقيدة الطحاوية ص٣٦٤: "وهذا الاستلزام بين، وما يقال من أن لازم المذهب ليس بمذهب إنما هو فيما إذا كان اللزوم غير بين، فاللازم البين لمذهب العاقل مذهب له، وأما من يقول بملزوم مع نفيه للازمه البين، فلا يُعَدُّ هذا اللازم مذهباً له لكن يسقطه هذا النفي من مرتبة العقلاء إلى درك الأنعام، وهذا هو التحقيق في لازم المذهب..."

الرابع: التفصيل، وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية حيث قال في الفتاوى (٢٩/٤٢): لازم قول الإنسان نوعان:

أحدهما: لازم قوله الحق، فهذا مما يجب عليه أن يلتزمه، فإن لازم الحق حق، ويجوز أن يضاف إليه إذا عُلم من حاله أنه لا يمتنع من التزامه بعد ظهوره، وكثير مما يضيفه الناس إلى مذهب الأئمة من هذا الباب.

والثاني: لازم قوله الذي ليس بحق، فهذا لا يجب التزامه، إذ أكثر ما فيه أنه قد تناقض، وقد ثبت أن التناقض واقع من كل عالم غير النبيين ثم إن عُرف من حاله أنه يلتزمه بعد =

= ______________

ظهوره له، فقد يضاف إليه، وإلا فلا يجوز أن يضاف إليه قول لو ظهر له فساده لم يلتزمه، لكونه قد قال ما يلزمه، وهو لا يشعر بفساد ذلك القول ولا يلزمه، **وهذا القول هو ظاهر كلام الشيخ ابن عثيمين في التي معنا، وهذا هو الصواب لأمور**:

الأمر الأول: أن لازم القول الصحيح حق فلا تمتنع إضافته إلى المجتهد إذ لا ضرر يلحقه في ذلك، أما اللازم الباطل فلو صحت نسبته للزم تكفير كثير من العلماء، كتكفير من قال عن الاستواء أو غيره أنه مجاز، وليس بحقيقة، لأن لازم هذا القول يستلزم التعطيل، والأخذ بقول غلاة الملاحدة (انظر التخريج د. يعقوب الباحسين، والفتاوى (٢١٧/٢) ويقول شيخ الإسلام في الفتاوى (٣٠٦/٥): "فَخَلْقٌ كَثِيرٌ مِنْ النَّاسِ يَنْفُونَ أَلْفَاظًا أَوْ يُثْبِتُونَهَا، بَلْ يَنْفُونَ مَعَانِيَ أَوْ يُثْبِتُونَهَا، وَيَكُونُ ذَلِكَ مُسْتَلْزِمًا لِأُمُورٍ هِيَ كُفْرٌ، وَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ بِالْمُلَازَمَةِ بَلْ يَتَنَاقَضُونَ، وَمَا أَكْثَرَ تَنَاقُضِ النَّاسِ لَا سِيَّمَا فِي هَذَا الْبَابِ، وَلَيْسَ التَّنَاقُضُ كُفْرًا".

الأمر الثاني: أن التناقض ليس مستحيلاً على المجتهد، لكثرة وقوعه.

الأمر الثالث: القول بأن لازم المذهب ليس مذهباً على الإطلاق يتعارض مع ما صنعه علماء المذاهب الأربعة من استنتاج مذاهب الأئمة من فتاواهم بطريق التلازم بين ما أفتوا فيه وسكتوا عنه.

الأمر الرابع: إن كثيراً من اللوازم التي يحكيها العلماء هي ليست لوازم في الحقيقة، ولهذا يقول ابن القيم في مختصر الصواعق ص ٥٧٩: "فَيَا لَلَّهِ الْعَجَبُ كَيْفَ لَا يَسْتَحِي الْعَاقِلُ مِنَ الْمُجَاهَرَةِ بِالْكَذِبِ عَلَى أَئِمَّةِ الْإِسْلَامِ، لَكِنَّ عُذْرَ هَذَا وَأَمْثَالِهِ أَنَّهُمْ يَسْتَجِيزُونَ نَقْلَ الْمَذَاهِبِ عَنِ النَّاسِ بِلَازِمِ أَقْوَالِهِمْ، وَيَجْعَلُونَ لَازِمَ الْمَذْهَبِ فِي ظَنِّهِمْ مَذْهَبًا، كَمَا نَقَلَ بَعْضُ هَؤُلَاءِ الْمُبَاهِتِينَ أَنَّ مَذْهَبَ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ وَأَصْحَابِهِ أَنَّ اللَّهَ لَا يُرَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ، قَالَ: لِأَنَّهُ يَقُولُ أَنَّهُ لَا يُرَى إِلَّا الْأَجْسَامُ، وَقَدْ قَامَ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لَيْسَ بِجِسْمٍ، فَلَا يَكُونُ مَرْئِيًّا عَلَى قَوْلِهِمْ" ا. هـــ.

القاعدة الخامسة

أسماء الله تعالى توقيفية ١ لا مجال للعقل فيها

وعلى هذا: فيجب الوقوف فيها على ما جاء به الكتاب والسنة، فلا يزاد فيها ولا ينقص، لأن العقل لا يمكنه إدراك٢ ما يستحقه تعالى من الأسماء، فوجب الوقوف في ذلك على النص:

- لقوله تعالى: {وَلا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولاً} [الإسراء: ٣٦] ٣

- وقوله: {قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْأِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَاناً وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لا تَعْلَمُونَ} [الأعراف: ٣٣]

- ولأن تسميته تعالى بما لم يُسَمِّ به نفسه أو إنكار ما سمى به نفسه جناية في حقه تعالى، فوجب سلوكُ الأدب في ذلك، والاقتصارُ على ما جاء به النص٤

١- المراد به الوقوف على نص الشارع، فلا يجوز الكلام في هذا الباب بطريق القياس أو الاشتقاق اللغوي، بل يكتفي بما وردت به نصوص الشرع لفظاً ومعنى.

٢- الإدراك هو إحاطة الشيء بكماله (قاله الجرجاني في التعريفات).

٣- من قفاه يقفوه إذا تتبع أثره، وهو مشتق من اسم القفا وهو ما وراء العنق، **ومعنى الآية:** لا تتبع ما لا علم لك به من قول أو فعل فلا تقل رأيت و لم تره، ولا تقل: سمعت و لم تسمع، ولا تقل: علمت و لم تعلم.

٤- بيان المسألة: تحرير محل النزاع، وهو:

أولا: العلماء متفقون على جواز إطلاق الأسماء والصفات إذا ورد بها الإذن من الشارع.

ثانيا: العلماء متفقون على امتناع تسميته إذا ورد المنع منه.

ثالثا: اختلف العلماء إذا لم يوجد إذن ولا منع على أقوال، هي:

=

=

القول الأول: أن أسماء الله توقيفية وهو مذهب أهل السنة، وقد ذكر الشيخ ابن العثيمين في رسالة "القواعد المثلى" الأدلة على ذلك من الكتاب والعقل، ونزيد:

- قوله ﷺ في الحديث الذي رواه مسلم في صحيحه (٣٥٢/١) «اللهُمَّ أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ، وَبِمُعَافَاتِكَ مِنْ عُقُوبَتِكَ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْكَ لَا أُحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ» والتسمية من الثناء فدل على أن العقل لا مجال له في باب الأسماء إلا التصديق والوقوف عند النصوص.

- إذا كان لا يجوز تسمية النبي ﷺ بما ليس من أسمائه فالباري أولى، ذكره السفاريني في اللوامع (١٢٥/١) فلو أن رجلاً سمى الرسول ﷺ بالبطل مثلاً وهذا لم يرد، ولم يسم رسول الله ﷺ به نفسه فلا شك أن هذا باطل وإن كان معناه صحيح؛ لأن التسمية علم كما سبق أن بينا أن الأسماء أعلام، وإن كان معناها صحيح.

القول الثاني: قول المعتزلة، ومال إليه الباقلاني في تمهيد الأوائل ص ٢٦١، ونقله عنه التفتازاني في شرح المقاصد (٣٤٤/٤) وهو أن أسماء الله ليست توقيفية، أي يجوز أن يسمى الله بكل اسم إذا كان متصفاً بمعناه، ولم يوهم نقصاً، وإن لم يرد توقيف من الشارع، وذكره الباجوري في شرح جوهرة اللقاني ص ٨٩، وانظر: شرح المحلي المطبوع مع حاشية العطار على جمع الجوامع (٤٩٦/٢) .

القول الثالث: التوقف وعدم الجزم بالتحريم ولا الجواز، وهو قول إمام الحرمين في الإرشاد ص ١٣٦، ونسب الزركشي في شرح جمع الجوامع (٨٦٩/٤) إلى الباقلاني التوقف أيضاً فلعل له في المسألة قولين.

مناظرة في أسماء الله هل هي توقيفية.

يذكر مترجموا أبي الحسن الأشعري أن من أسباب تركه الاعتزال مناظرته لشيخه أبي علي الجبائي في بعض المسائل، ومنها هذه المسألة، فقد كان أبو الحسن الأشعري يرى أن أسماء الله توقيفية، بخلاف شيخه الجبائي، فمرة دخل رجل على الجبائي، فقال له: هل يجوز أن يسمى الله تعالي عاقلاً، فقال الجبائي: لا لأن العقل مشتق من العقال، وهو المانع، والمنع في حق الله محال، فامتنع الإطلاق.

=

=
فقال أبو الحسن الأشعري: فقلت له: فعلى قياسك لا يسمى الله سبحانه حكيماً لأن هذا الاسم مشتق من حكمة اللجام وهي الحديدة المانعة للدابة عن الخروج، ويشهد لذلك قول حسان بن ثابت ﵁:

فنحكم بالقوافي من هجانا ... ونضربُ حين تختلط الدماء

وقول الآخر:

أبني حنفية حكموا سفهاءكم ... إني أخاف عليكمو أن أغضبا

أى: نمنع بالقوافي من هجانا، وامنعوا سفهاءكم.

فإذا كان اللفظ مشتقاً من المنع، والمنع على الله محال، لزمك أن تمنع إطلاق (حكيم) على الله سبحانه وتعالى.

قال: فلم يجب الجبائي إلا أنه قال لي: فلم منعت أنت أن يسمى الله سبحانه عاقلاً وأجزت أن يسمى حكيماً؟

قال: فقلت له: لأن طريقي في مأخذ أسماء الله الإذن الشرعي دون القياس اللغوي، فأطلقت حكيماً لأن الشرع أطلقه، ومنعت عاقلاً لأن الشرع منعه ولو أطلقه الشرع لأطلقته اهـ (ذكره السبكي في الطبقات (٣٥٧/٣) وعبد الرحمن بن بدوي في مذاهب الإسلاميين (٥٠٠/١)

القاعدة السادسة

أسماء الله تعالى غير محصورة بعدد معين

لقوله ﷺ في الحديث المشهور: "أَسْأَلُكَ بِكُلِّ اسْمٍ هُوَ لَكَ، سَمَّيْتَ بِهِ نَفْسَكَ، أَوْ أَنْزَلْتَهُ فِي كِتَابِكَ، أَوْ عَلَّمْتَهُ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ، أَوِ اسْتَأْثَرْتَ بِهِ فِي عِلْمِ الْغَيْبِ عِنْدَكَ" الحديث، رواه أحمد وابن حبان والحاكم، وهو صحيح، وما استأثر الله تعالى به في علم الغيب لا يمكن أحدًا حصره ولا الإحاطة به.

فأما قوله ﷺ: «إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا، مِائَةً إِلَّا وَاحِدًا، مَنْ أَحْصَاهَا[1] دَخَلَ الْجَنَّةَ» فلا يدل على حصر الأسماء بهذا العدد، ولو كان المراد الحصر لكانت العبارة: إن أسماء الله تسعة وتسعون اسما، من أحصاها دخل الجنة، أو نحو ذلك

إذًا فمعنى الحديث: أن هذا العدد من شأنه أن من أحصاه دخل الجنة، وعلى هذا فيكون قوله: "مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ" جملة مكملة لما قبلها، وليست مستقلة[2]

ونظير هذا: أن تقول: عندي مائة درهم أعددتها للصدقة، فإنه لا يمنع أن يكون عندك دراهم أخرى لم تعدها للصدقة [3]

١- إحصاؤها: حفظها لفظا، وفهمها معنًى، وتمامه: أن يتعبد لله تعالى بمقتضاها، **ولذلك وجهان:**

الوجه الأول: دعاء مسألة، فتختار الاسم المناسب لمطلوبك، فعند سؤال المغفرة تقول: يا غفور اغفر لي، وليس من المناسب أن تقول: يا شديد العقاب اغفر لي بل هذا يشبه الاستهزاء بل تقول: أجرني من عقابك.

الوجه الثاني: دعاء عبادة، فمقتضى الرحيم الرحمة، فاعمل العمل الصالح الذي يكون جلياً لرحمة الله، هذا هو معنى أحصاها.

٢- التقدير: إن لله أسماء بقدر هذا العدد من أحصاها دخل الجنة، ذكره شيخ الإسلام في الفتاوى (٦/٣٨١) **والقاعدة:** أن العدد لا يفيد الحصر إلا بقرينة

٣- اختلف العلماء في أسماء الله هل هي محصورة أم لا؟ على قولين:

=

ولم يصح عن النبي ﷺ تعين هذه الأسماء، والحديث المروي عنه تعيينها ضعيف، قال شيخ الإسلام ابن تيميه في الفتاوى (ص ٣٨٢، ج ٦) من مجموع ابن قاسم: (تعيينها ليس من كلام النبي ﷺ باتفاق أهل المعرفة بحديثه) وقال قبل ذلك (ص ٣٧٩) : (إن الوليد ذكرها عن بعض شيوخه الشاميين، كما جاء مفسرًا في بعض طرق حديثه) اهـــ. وقال ابن حجر في "فتح الباري" (ص ٢١٥، ج ١١، ط

= ــــــــــــــــــــ

القول الأول: أن أسماء الله ليست محصورة بل له أسماء وصفات استأثر بها في علم الغيب عنده لا يعلمها غيره، وهذا هو قول جماهير أهل العلم كالخطابي والقرطبي والقاضي أبي بكر بن الطيب وابن العربي والرازي وابن حجر كما ذكره محمد تقي العثماني في تكملة فتح الملهم على شرح مسلم (٥٣٦/٥) بل حكى النووي الاتفاق على أن أسماء الله ليست محصورة في شرح صحيح مسلم (٥/١٨) .

القول الثاني: أن أسماء الله محصورة بعدد معين، واختلفوا في عددها على أقوال:

- من يقول: إن أسماء الله مائة فقط، وبه جزم السهيلي.
- ومنهم من قال: إن لله ألف اسم.
- ومنهم من يقول: إن لله أربعة آلاف اسم، ألف لا يعلمه إلا الله، وألف لا يعلمه إلا الله والملائكة، وألف لا يعلمه إلا الله والملائكة والأنبياء، وأما الألف الرابع فإن المؤمنين يعلمونه فثلاثمائة منه في التوارة، وثلاثمائة في الإنجيل، وثلاثمائة في الزبور، ومائة في القرآن، تسعة وتسعون منها ظاهرة وواحد مكتوم (انظر: (فتح الباري (٢٢٤/١١) وزاد المعاد لابن القيم (٨٨/١) قال الحافظ في الفتح (٢٢٤/١١)

وابن حزم ممن ذهب إلى الحصر في العدد المذكور وهو لا يقول بالمفهوم أصلاً، ولكنه احتج بالتأكيد في قوله ﷺ (مائة إلا واحداً) قال: لأنه لو جاز أن يكون له اسم زائد على العدد المذكور لزم أن يكون له مائة اسم، فيبطل قوله (مائة إلا واحداً) وهذا الذي قاله ليس بحجة على ما تقدم، وأن الحصر المذكور عندهم باعتبار الوعد الحاصل لمن أحصاها، فمن ادعى ان الوعد وقع لمن أحصى زائداً على ذلك فقد أخطأ، ولا شك أن الصواب هو قول الجمهور، وقد ذكرنا أدلة ذلك.

السلفية): (ليست العلة عند الشيخين [البخاري ومسلم] تفرد الوليد فقط، بل الاختلاف فيه والاضطراب، وتدليسه، واحتمال الإدراج) اهـ ١

ولما لم يصح تعيينها عن النبي ﷺ اختلف السلف فيه، ورُوِيَ عنهم في ذلك أنواع، وقد جمعتُ تسعة وتسعين اسما مما ظهر لي من كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ

فمن كتاب الله تعالى:

الله ... الأحد ... الأعلى ... الأكرم ... الإله ... الأول

الآخر ... الظاهر ... الباطن ... البارئ ... الْبَرُّ ... البصير

١- أي أنه ليس من كلام النبي ﷺ بل هو من الراوي، ويشهد لذلك خلو أكثر الروايات عن هذا العد، كما أنه لم يرد فيه أسماء (الرب – المنان – الوتر – الطيب – السبوح – الشافي) مع أنها ثابتة، وقد ضعف الحديث جماعة كابن حزم في المحلى (٣١/٨) وابن القيم في مدارج السالكين (٤١٠/٣)، وابن كثير في تفسيره (٢/ ٢٥٨) والصنعاني في سبل السلام (١٠٨/٤) ومال البغوي إلى تضعيفه في شرح السنة (٣٥/٥) وكذا ابن عطية في تفسيره (١٥٦/٦)

بقى أن نشير إلى أن جماعة من أهل العلم قد صححوا الحديث أو حسنوه، فقد صححه القرطبي في تفسيره (٣٢٥/٧)، وحسنه النووي في الأذكار المطبوع مع شرح ابن علان (٢٢١/٣) والحديث صححه ابن حبان (٨٨/٣)، والحاكم في المستدرك (٦٣/١) وسكت عنه الذهبي، وانظر موارد الظمآن لزوائد ابن حبان للهيثمي ص ٥٩٢.

يقول الشيخ ابن عثيمين في الفتاوى ص ٥٦٠: فمن حاول تصحيح هذا الحديث قال: إن هذا أمر عظيم لأنها توصل إلى الجنة، فلا يفوت على الصحابة أن يسألوه ﷺ عن تعيينها، فدل هذا على أنها قد عينت من قبله ﷺ **لكن يجاب عن ذلك** بأنه لا يلزم، ولو كان كذلك لكانت هذه الأسماء التسعة والتسعين معلومة أشد من علم الشمس، ولنقلت في الصحيحين وغيرهما، لأن هذا مما تدعو الحاجة إليه وتلح بحفظه، فكيف لا يأتي إلا عن طرق واهية وعلى صور مختلفة، فالنبي ﷺ لم يبينها لحكمة بالغة وهي أن يطلبها الناس ويتحروها في كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ حتى يتبين الحريص من غير الحريص"

التواب ... الجبار ... الحافظ ... الحسيب ... الحفيظ ... الحفي

الحق ... المبين ... الحكيم ... الحليم ... الحميد ... الحي

القيوم ... الخبير ... الخالق ... الخلاق ... الرؤوف ... الرحمن

الرحيم ... الرزاق ... الرقيب ... السلام ... السميع ... الشاكر

الشكور ... الشهيد ... الصمد ... العالم ... العزيز ... العظيم

العفو ... العليم ... العلي ... الغفار ... الغفور ... الغني

الفتاح ... القادر ... القاهر ... القدوس ... القدير ... القريب

القوي ... القهار ... الكبير ... الكريم ... اللطيف ... المؤمن

المتعالي ... المتكبر ... المتين ... المجيب ... المجيد ... المحيط

المصور ... المقتدر ... المُقِيت ... الملك ... المليك ... المولى

المهيمن ... النصير ... الواحد ... الوارث ... الواسع ... الودود

الوكيل ... الولي ... الوهاب ١

---

١ – معاني بعض هذه الأسماء:

البَرُّ: اسْمُ فَاعِلٍ للمَوْصُوفِ بِالبِرِّ، قَالَ الخَطَّابِيُّ: "(البَرُّ) هو العَطُوفُ عَلَى عِبَادِهِ، المُحْسِنُ إليهم، عَمَّ بِبِرِّهِ جَمِيعَ خَلْقِهِ، فَلَمْ يَبْخَلْ عليهم بِرِزْقِهِ، وهو البَرُّ بالمُحْسِنِ في مُضاعَفَتِهِ الثَّوابَ له، والبَرُّ بالمُسيءِ في الصَّفْحِ والتَّجَاوُزِ عنه.

الفرق بين الخالِقِ والخَلَّاق:

– الخالق هو الذي يُنشِئُ الشيءَ مِن العدم، فهو المبدع للخلق المخترع له على غير مثال سابق.

– الخَلَّاقُ من أفعال المبالغة تدل على كثرة خلق الله تعالى وإيجاده، فهو الَّذِي يُبدعُ في خَلْقِهِ كمًّا وكيفًا.

الفرق بين الشاكر والشكور:

– الشاكر الذي يشكر لعباده طاعتهم

– الشكور كثير الشكر

=

= ______________

الشهيد: قال الزجاج: الشهيد الحاضر، وقال الزجاجي: الشهيد في اللغة بمعنى الشاهد كما أن العليم بمعنى العالم، والشهيد هو المُطَّلع على جميع الأشياء، يَسَع سمعه الأصوات خفيها وجليها، ويشمل بصره المخلوقات صغيرها وكبيرها، ويحيط علمه بالأشياء دقيقها وجليلها، الذي شهد لعباده، وعلى عباده بما عملوه

المؤمن: هو مصدق عباده المؤمنين، أي: يصدقهم على إيمانهم بقبول صدقهم وإيمانهم وإثابتهم عليه، وهو مؤمن لأوليائه يؤمنهم عذابه وبأسه فأمنوا فلا يأمن إلا من آمنه، وهو سبحانه يصدق ظنون عباده ولا يخيب آمالهم، وهو الذي أمن الخلق من ظلمه، وأمن من عذابه من لا يستحقه.

المتين: هو كامل القوة، البالغ الشدة.

المُقِيت: من القوت، اسم فاعل للموصوف بالإقاتة، فعله: أقات، وأصله: قات يقوت قوتًا، والقوت في اللغة هو ما يمسك الرمق من الرزق، يقال: قات الرجل أي أعطاه قوته، وقال القرطبي: (بعد أن ذكر المعنى اللغوي: فالمعنى أن الله تعالى يعطي كل إنسان وحيوان قوته على مر الأوقات، شيئاً بعد شيء، فهو يمدها في كل وقت بما جعله قواماً لها، إلى أن يريد إبطال شيء منها فيحبس عنه ما جعله مادة لبقائه فيهلك) (الكتاب الأسنى ٣٢٤) وقيل: غير ذلك

الفرق بين الملك والمليك:

- الملك هو: يدور معناه في اللغة حول التصرف والهيمنة والسيادة، فهو صاحب المُلْك الذي ينفذ أمره في ملكه؛ فلا يرد أمره

- المليك فهو الذي جمع المُلك والمِلك كليهما، فهو المستحق المِلك والمُلك.

الوارث: يقول ابن الأثير: هو الذي يرث الخلائق، ويبقى بعد فنائهم

الفرق بين الولي والمولى:

- الولي من تولى أمرك وقام بتدبير حالك وحال غيرك؛ وهذه من ولاية العموم

- المولى من تركن إليه وتعتمد عليه وتحتمي به عند الشدة والرخاء، وفي السراء والضراء؛ وهذه من ولاية الخصوص، لذا كثيرًا ما يأتي اسم الله المولى في ولاية الخصوص

ومن سنة رسول الله ﷺ:

الجميل١ الجواد٢ الحكم٣ الحييُ٤ الرب٥ الرفيق٦ السُّبوح٧ السيد٨ الشافي٩ الطيب١٠ القابض١١ الباسط١٢ المقدم١٣ المؤخر١٤ المحسن١٥ المعطي١٦ المنان١٧ الوتر١٨ ١

١- ١ مسلم. ٢ أحمد والترمذي وحسنه والبيهقي في "شعب الإيمان".
٣ أبو داود. ٤ أحمد وأبو داود والترمذي. ٥ أحمد والنسائي.
٦ البخاري ومسلم. ٧ مسلم. ٨ أحمد وأبو داود.
٩ البخاري. ١٠ مسلم. ١١ أبو داود. ١٢ أبو داود.
١٣ البخاري ومسلم. ١٤ البخاري ومسلم.
١٥ الطبراني في الأوسط، قال الهيثمي: رجاله ثقات. ١٦ البخاري ومسلم.
١٧ أبو داود والترمذي والنسائي. ١٨ البخاري ومسلم.

معاني بعض هذه الأسماء:

السبوح: المبرأ من النقائص والشريك، وكل ما لا يليق بالإلهية، والسبوح: هو الذي يسبحه، ويقدسه، ويتزهه كل من في السماوات والأرض.

المَنَّان: من المن، وهو في اللغة العطاء، والمنّ كذلك تعداد الفضل والإحسان، يقال: يَمُنُّ بما أَعطى، أي: يَعْتَدُّ به اعْتِداداً، فالله تعالى المنّان، أي: المتفضل بعطاياه على عباده، والمنّان على عباده بإحسانِه وإنعامِه ورَزْقِه إياهم، فيكون معنى المن من الله تعالى هو العطاء، وكذلك معناه التفاخر بالعطاء والتعداد به على العباد، وكلا المعنيين صحيح في حق الله تعالى.

فوائد:

- الستير، من أسماء الله تعالى كما روى أبو داود (٤٠١٢) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: (إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ حَلِيمٌ حَيِيٌّ سِتِّيرٌ يُحِبُّ الْحَيَاءَ وَالسَّتْرَ ، فَإِذَا اغْتَسَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْتَتِرْ)

- لفظ "الستار" لم يثبت في نصوص الكتاب والسنة أنه اسم من أسماء الله تعالى، وإنما هو من باب الخبر، أُخْبِرَ عن الله أنه ستار، وباب الخبر أوسع من باب الأسماء.

=

هذا ما اخترناه بالتتبع: واحد وثمانون اسما في كتاب الله تعالى، وثمانية عشر اسما في سنة رسول الله ﷺ

وإن كان عندنا تردد في إدخال (**الحفي**)، لأنه إنما ورد مقيدًا في قوله تعالى عن إبراهيم: {إِنَّهُ كَانَ بِي حَفِيًّا} [مريم: ٤٧] ١

وكذلك (**المحسن**) لأننا لم نطلع على رواته في الطبراني، وقد ذكره شيخ الإسلام من الأسماء ٢

= ___

- الفرق بين "الستير" و "الستار": كلاهما يدل على المبالغة في الستر، فالله تعالى يستر على عباده كثيراً ، واسم الفاعل إذا أريد المبالغة في الوصف به جاء على عدة أوزان منها: فَعَّال، وهذا كثير مشهور، ومنه: "ستَّار"، ومنها: فِعِّيل، ومن هذه الصيغة: اسم "سِتِّير"، وقد ورد استعمال هذه الصيغة في القرآن الكريم، قال الله تعالى {يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ} [يوسف: ٤٦] وقال تعالى {ذَلِكَ بِأَنَّ مِنْهُمْ قِسِّيسِينَ} [المائدة: ٨٢]

- المحيي ليس من أسماء الله، بل هو صفة فعل من أفعال الله، قال الله تعالى {هُوَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ فَإِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ} [غافر: ٦٨]، فالمحيي اسم فاعل من أحيا، فهو من صفات الأفعال وليس من الأسماء.

- في عد (الحنان) من أسماء الله الحسنى: اختلاف بين أهل العلم، والأحسن أن يتوقف عن ذكره في باب الأسماء، ولا حرج في الإخبار عن الله جل جلاله بحنانه على عباده ، أو تحننه عليهم، ونحو ذلك

١- فورد الاسم مقيد، وبدلاً من أن يدعو الإنسان بقوله: (يا حفي احتفِ بي)، يقول: يا رحيم ارحمني، وقد ذكر الحفي من الأسماء كل من: ابن العربي، والقرطبي، وابن حجر، وابن الوزير، والشرباصي (انظر: معتقد أهل السنة في الأسماء د. محمد التميمي ص ٢٠٥)

ومعنى الحفي: قال ابن قتيبة في (تفسير غريب القرآن): (أي: بارًّا عوَّدني منه الإجابة إذا دعوته)

٢- ذكر المحسن من الأسماء كل من القرطبي وابن القيم.

ومن أسماء الله تعالى ما يكون مضافا، مثل: مالك الملك، ذي الجلال والإكرام ١

١- لم يذكر المؤلف هذين الاسمين من التسعة والتسعين واعتبرها من الأسماء لأحد أمرين:

الأمر الأول: أن أسماء الله أكثر من تسعة وتسعين، وأن الذي جمعها الشيخ هي التي من أحصاها دخل الجنة.

الأمر الثاني: أو أن هذه أسماء ليست عنده، وإنما عند غيره، فقد اعتبر مالك المالك من الأسماء كل من: الخطابي، وابن القيم، وابن الوزير، وأما ذو الجلال والإكرام فقد اعتبره من الأسماء كل من: الخطابي وابن منده والبيهقي والقرطبي وابن الوزير.

ذهب جمع من أهل العلم إلى اعتبار الأسماء المضافة وعدها من ضمن الأسماء الحسنى:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: في الفتاوى (٢٢/٤٨٥) "وكذلك أسماؤه المضافة، مثل: أرحم الراحمين، وخير الغافرين، ورب العالمين، ومالك يوم الدين، وأحسن الخالقين، وجامع الناس ليوم لا ريب فيه، ومقلب القلوب، وغير ذلك مما ثبت في الكتاب والسنة، وثبت في الدعاء بها بإجماع المسلمين" أ. هـ

والعلماء في عدهم لهذه الأسماء ما بين مقل ومكثر، فبعض تلك الأسماء التي عدوها إضافتها واضحة في النصوص، والبعض منها لا تدل النصوص صراحة على إضافتها.

طرق استنباط الأسماء الحسنى عند أهل السنة والجماعة وأهل الكلام:

(الاشتقاق – الإضافة – المقابلة – المقيد – القياس – الإخبار – الاصطلاح – التوقيف)

الضوابط التي اتبعت في حصر الأسماء تختلف بين طائفة وأخرى، وقد اجتهد بعضهم في ذلك من خلال استقرائهم للنصوص من القرآن الكريم والسنة النبوية، أو القرآن الكريم حصرا، والبعض الآخر اعتمدوا قواعدهم في أصول العقائد (علم الكلام) وهذه الطرق هي:

أولا: الاشتقاق

- وهو أن يشتق الاسم من صفات الله تعالى وأفعاله سبحانه الواردة في الكتاب والسنة، وقد وضعوا لهذه الطريقة قواعد فيما يصح إطلاقه وما لا يصح .

=

=

- ومثال هذه الطريقة: (المعز) من قوله تعالى {قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ وَتُعِزُّ مَنْ تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَنْ تَشَاءُ بِيَدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ } [آل عمران: ٢٦] فإن اسم (المعز) لم يرد في الكتاب والسنة وإنما اشتق من أفعاله جل وعلا .

ثانيا: الإضافة

- وهو أن يؤخذ الاسم من الأسماء المضافة (الصفات المضافة).

- ومثال هذه الطريقة: (العلام) من قوله تعالى {يَوْمَ يَجْمَعُ اللَّهُ الرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَا أُجِبْتُمْ قَالُوا لَا عِلْمَ لَنَا إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ} [المائدة: ١٠٩]

ثالثا: المقابلة

- وهو أن يؤخذ الاسم من الأسماء المشتقة من الأفعال التي أطلقها الله تعالى على نفسه في القرآن الكريم، أو أطلقها الرسول ﷺ في أحاديثه الشريفة على سبيل الجزاء والعدل والمقابلة وهي فيما سيقت له مدح وكمال، ولكن الذين تتبعوا الأسماء الحسنى وفق هذه الطريقة أخذوا الاسم من الفعل المتعلق أو المقترن بمقابله دون ذكر الاقتران أو المقابلة .

- ومثال هذه الطريقة: (المنتقم) من قوله تعالى {وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذُكِّرَ بِآيَاتِ رَبِّهِ ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهَا إِنَّا مِنَ الْمُجْرِمِينَ مُنْتَقِمُونَ} [السجدة: ٢٢]

رابعا: المقيد

- وهو أن يؤخذ الاسم من الاسم المقيد دون ذكر التقييد.

- ومثال هذه الطريقة: (الصاحب) و (الخليفة) من قوله ﷺ (اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْأَلُكَ فِي سَفَرِنَا هَذَا الْبِرَّ وَالتَّقْوَى وَمِنْ الْعَمَلِ مَا تَرْضَى اللَّهُمَّ هَوِّنْ عَلَيْنَا سَفَرَنَا هَذَا وَاطْوِ عَنَّا بُعْدَهُ اللَّهُمَّ أَنْتَ الصَّاحِبُ فِي السَّفَرِ وَالْخَلِيفَةُ فِي الْأَهْلِ اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ وَعْثَاءِ السَّفَرِ وَكَآبَةِ الْمَنْظَرِ وَسُوءِ الْمُنْقَلَبِ فِي الْمَالِ وَالْأَهْلِ وَإِذَا رَجَعَ قَالَهُنَّ وَزَادَ فِيهِنَّ آيِبُونَ تَائِبُونَ عَابِدُونَ لِرَبِّنَا حَامِدُونَ) (رواه مسلم ١٣٤٢) .

- (الكافي) من قوله تعالى {أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ وَيُخَوِّفُونَكَ بِالَّذِينَ مِنْ دُونِهِ وَمَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ} [الزمر: ٣٦]

=

= ————

خامسا: القياس

- وهو إلحاق الشيء بنظيره في ظاهر وضع اللغة ومتعارف الكلام، فيقاس الاسم على اسم ورد صراحة في الكتاب أو السنة ليكون من الأسماء الحسنى .

- ومثال هذه الطريقة: (المطيق) يقاس على (القادر) و(العارف) يقاس على (العليم)

سادسا: الإخبار

- وهو أن يرد الاسم في الكتاب أو السنة صراحة إلا أنه ليس على وجه التسمية بل تمهيدا لذكر أمر بعده، وقد لا يشترط فيه النص الشرعي (التوقيف)، فالإخبار عنه قد يكون باسم حسن أو باسم ليس بسيئ أي باسم لا ينافي الحسن، ولا يجب أن يكون حسنا، ولا يجوز أن يخبر عن الله باسم سيئ .

- مثال هذه الطريقة: (الطبيب) ففي سنن أبي داود، عَنْ أَبِي رِمْثَةَ، فِي هَذَا الْخَبَرِ، قَالَ: فَقَالَ لَهُ أَبِي: أَرِنِي هَذَا الَّذِي بِظَهْرِكَ، فَإِنِّي رَجُلٌ طَبِيبٌ، قَالَ: «اللَّهُ الطَّبِيبُ، بَلْ أَنْتَ رَجُلٌ رَفِيقٌ، طَبِيبُهَا الَّذِي خَلَقَهَا»

- (الشيء) من قوله تعالى {قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَذَا الْقُرْآنُ لِأُنْذِرَكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ أَئِنَّكُمْ لَتَشْهَدُونَ أَنَّ مَعَ اللَّهِ آلِهَةً أُخْرَى قُلْ لَا أَشْهَدُ قُلْ إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ وَإِنَّنِي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ} [الأنعام: ١٩] (صحيح البخاري كتاب التوحيد بَاب {قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلْ اللَّهُ} (فَسَمَّى اللَّهُ تَعَالَى نَفْسَهُ شَيْئًا)

سابعا: الاصطلاح أو الأسماء الاصطلاحيّة

- وهو ما يخترعه بعض العباد من أسماء، ويتواضعون على إطلاقها على ذات الربّ، ودعائه بها؛ فإذا دلّ العقل على اتّصافه بصفة وجوديّة أو سلبيّة جاز أن يطلق عليه اسم يدلّ على اتّصافه بها، وكذلك الحال في الأفعال.

- إنّ هذه الطريقة تقوم على أساس إمكان اهتداء العقول لمعرفة ما يدلّ على التّعظيم اللائق بالربّ، ولا يوهم في حقّه نقصًا بوجه من الوجوه .

- وتشمل هذه الطريقة:

=

=

١- أسماء المواضعة (تخصيص شيء بشيء متى أطلق أو أحس الشيء الأول فهم منه الشيء الثاني والمراد بالإطلاق استعمال اللفظ وإرادة المعنى) البشريّة المحضة: ومثاله: الجوهر، والعلة الفاعلة، وواجب الوجود، والعقل، والقائم بنفسه، والموجب بالذات.

٢- أسماء الثّناء من غير اشتقاق من ألفاظ القرآن: ومثاله: قديم الإحسان، ودائم المعروف، والمأمول ، والمستغاث

ثامنا: التوقيف

- وهو ما نص على الاسم في الكتاب والسنة الصحيحة صراحة على وجه التسمية.

- ومثال هذه الطريقة: (الْأَعْلَى) من قوله تعالى {سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى} [الأعلى: ١].

- (الشافي) من قوله ﷺ (أذهب البأس رب الناس، اشف وأنت الشافي، لا شفاء إلا شفاؤك، شفاء لا يغادر سقما) (رواه البخاري في صحيحه ٥٦٧٥ و ٥٧٥٠)

القاعدة السابعة

الإلحاد في أسماء الله تعالى هو الميل بها عما يجب فيها

وهو أنواع:

الأول: أن ينكر شيئا منها١ أو مما دلت عليه من الصفات٢ والأحكام٣، كما فعل أهل التعطيل من الجهمية وغيرهم، وإنما كان ذلك إلحادا لوجوب الإيمان بها وبما دلت عليه من الأحكام والصفات اللائقة بالله، فإنكار شيء من ذلك ميل بها عما يجب فيها ٤

الثاني: أن يجعلها دالة على صفات تشابه صفات المخلوقين، كما فعل أهل التشبيه، وذلك لأن التشبيه معنى باطل لا يمكن أن تدل عليه النصوص٥، بل هي دالة على بطلانه، فجعلها دالة عليه ميل بها عما يجب فيها.

١- أي من الأسماء كما فعل غلاة الجهمية وغيرهم الذين أنكروا أسماء الله وصفاته، ووصفوه بالوجود المطلق بشرط الإطلاق، أي: ليس مقيداً بصفة ثبوتية، وإنما يصفونه بالسلوب، ومن ذلك أيضاً ما فعله أهل الجاهلية في إنكارهم لاسم الرحمن.

٢- أي: يثبت الاسم وينكر الصفة، كما فعل المعتزلة، فيقولون: عليم بلا علم

٣- المراد من الأحكام هو الأثر أو المقتضى كما سبق في القاعدة الثالثة، وهذه لا تكون إلا في الأسماء المتعدية، فالمعتزلة مثلاً يثبتون الاسم، وينكرون الصفة، ويثبتون الأثر، مثل: العلم فيثبتون أن الله يعلم مع أهم لا يثبتون صفة العلم، وسبق بيان ذلك وتوضيحه.

٤- فيكون إلحادا، ويدخل في هذا النوع القول بأن أسماء الله مخلوقة ومحدثة، ولهذا يقول الدارمي في سياق مناقشته للجهمية (إن الله تعالى كان بزعمكم مجهولاً لا اسم له حتى أحدث الخلق فأحدثوا له اسماً من مخلوق كلامهم، فهذا هو الإلحاد في أسماء الله والتكذيب بها) ا. هــ (انظر النقض على بشر المريسي (١٦٦/١)

٥- لأن القول بالمماثلة بين الخالق والمخلوق يستلزم نقص الخالق سبحانه لأن تمثيل الكامل بالناقص يجعله ناقصاً، بل إذا كان تفضيل الكامل بالناقص يحط من قدره فكيف بتمثيل الكامل بالناقص:

=

الثالث: أن يسمى الله تعالى بما لم يسم به نفسه، كتسمية النصارى له: (الأب)، وتسمية الفلاسفة إياه (العلة الفاعلة)١، وذلك لأن أسماء الله تعالى توقيفية، فتسمية الله تعالى بما لم يسم به نفسه ميل بها عما يجب فيها، كما أن هذه الأسماء التي سموه بها نفسها باطلة، يتره الله تعالى عنها.

الرابع: أن يشتق من أسمائه أسماء للأصنام، كما فعل المشركون في اشتقاق العزى من العزيز، واشتقاق اللات من الإله على أحد القولين٢، فسموا بها أصنامهم، وذلك لأن أسماء الله تعالى مختصة به، لقوله تعالى: {وَلِلَّهِ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا} [الأعراف:١٨٠] وقوله: {اللَّهُ لا إِلَهَ إِلاّ هُوَ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى} [طه: ٨] وقوله: {لَهُ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى يُسَبِّحُ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ} [الحشر: ٢٤١] فكما اختص بالعبادة وبالألوهية الحقة، وبأنه يسبح له ما في السماوات والأرض، فهو مختص بالأسماء الحسنى، فتسمية غيره بها على الوجه الذي يختص بالله عز وجل ميل بها عما يجب فيها.

=

ألم تر أن السيف ينقص قدره ... إذا قيل إن السيف أمضى من العصا

١- العلة عند المتكلمين: ما يتوقف عليه ذلك الشيء، أما العلة الفاعلة فهي: الفاعلة للحدث كخلق الله للإنسان أو هي العلة التي تؤثر في المعلول موجدة له (تهافت الفلاسفة للغزالي ص ١٢٢)

٢- أي على قول من ذكرنا من المفسرين، وفي المسألة قول ثان، وهو أنه ليس مشتقاً من اسم الله، بل إن العزى تأنيث الأعز، والمعنى: أخبرونا عن هذه الآلهة التي تعبدونها من دون الله هل لها من القدرة والعظمة التي وصف بها رب العزة شيء، وأما اللات على المعنى الآخر فهو اسم رجل يلت السويق للحاج، فلما مات عكفوا على قبره يعبدونه (انظر هذه الأقوال: في تفسير الخازن (٢٠٨/٤) والدر المصون للسمين (٢٠٨/٦) وتفسير ابن عطية (١٠١/١٤)، وتفسير السمرقندي (٥٨٥/١)

والإلحاد بجميع أنواعه محرم، لأن الله تعالى هَدَّدَ الملحدين بقوله: {وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ} [الأعراف: ١٨٠] ومنه ما يكون شركا أو كفرًا حسبما تقتضيه الأدلة الشرعية ١

١- التعطيل نوعان:

الأول: تعطيل تكذيب وجحد، وهذا كفر، ومثاله: رجل قال إن الله لم يستو على العرش، فهذا جحود وتكذيب، لأن الله تعالى يقول {الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى} [طه: ٥] ومن كذب خبر الله فهو كافر، أو مثل أن يقول ليس لله يد، فهو كافر بإجماع المسلمين، لأن تكذيب خبر الله ورسوله كفر مخرج عن الملة.

الثاني: تعطيل تأويل، وهو أن لا يجحدها ولكن يؤولها، وهذا هو معترك الخلاف بين العلماء، هل يحكم على من عطل تأويلاً بالكفر أو لا؟ وهو في الحقيقة نوعان:

الأول: أن يكون لهذا التأويل مسوغ في اللغة العربية، فهذا لا يوجب الكفر، مثل أن يقول في قوله تعالى { بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ} [المائدة: ٦٤] أن المراد باليد النعمة أو القوة فلا يكفر، لأن اليد في اللغة تطلق بمعنى النعمة، قال الشاعر:

وكم لظلام الليل عندك من يد ... تحدث أن المانوية تكذب

من "يد" أي: من نعمة، لأن المانوية يقولون: إن الظلمة لا تحدث الخير، وإنما تحدث الشر.

الثاني: أن لا يكون له مسوغ في اللغة العربية، فهذا موجب للكفر، لأنه إذا لم يكن له مسوغ صار تكذيباً، مثل إن يقول: ليس لله يد حقيقة، ولا معنى النعمة، أو القوة، فهذا كافر، لأنه نفاها نفياً مطلقاً فهو مكذب حقيقة، ولو قال في قوله تعالى {بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ} [المائدة: ٦٤] المراد بيديه السماوات والأرض فهو كافر لأنه لا يصح في اللغة العربية، ولا هو مقتضى الحقيقة الشرعية، فهو منكر مكذب، والله أعلم

فائدة:

=

=

حكم تسمية البشر بأسماء الله: سئل الشيخ ابن عثيمين عن ذلك وفيما يلي نص السؤال والجواب: ما حكم التسمية بأسماء الله، مثل: كريم وعزيز ونحوهما؟ **التسمي بأسماء الله عز وجل يكون على وجهين:**

الوجه الأول: وهو على قسمين:

القسم الأول أن يحلى بـ "ال": ففي هذه الحال لا يسمى به غير الله عز وجل، كما لو سميت أحداً بالعزيز والسيد والحكيم وما أشبه ذلك، فإن هذا لا يسمى به غير الله لأن "ال" هذه تدل على لمح الأصل، وهو المعنى الذي تضمنه هذا الاسم.

القسم الثاني: إذا قصد بالاسم معنى الصفة، وليس محلى بـ "ال"، فإنه لا يسمى به، ولهذا غير النبي ﷺ كنية أبي الحكم التي تكنى بها، لأن أصحابه يتحاكمون إليه فقال النبي ﷺ "إن الله هو الحكم وإليه الحكم"، ثم كناه بأكبر أولاده شريح، فدل ذلك على أنه إذا تسمى أحد باسم من أسماء الله ملاحظاً بذلك معنى الصفة التي تضمنها هذا الاسم فإنه يمنع، لأن هذه التسمية تكون مطابقة تماماً لأسماء الله سبحانه وتعالى، فإن أسماء الله تعالى أعلام وأوصاف لدلالتها على المعنى الذي تضمنه الاسم.

الوجه الثاني: أن يتسمى بالاسم غير محلى بـ "ال" وليس المقصود به معنى الصفة، فهذا لا بأس به، مثل حكيم، ومن أسماء بعض الصحابة حكيم بن حزام الذي قال له النبي ﷺ: "لا تبع ما ليس عندك"، وهذا دليل على أنه إذا لم يقصد بالاسم معنى الصفة فإنه لا بأس به.

لكن في مثل جبار لا ينبغي أن يتسمى به وإن كان لم يلاحظ الصفة، وذلك لأنه قد يؤثر في نفس المسمى، فيكون معه جبروت وعلو واستكبار على الخلق، فمثل هذه الأشياء التي قد تؤثر على صاحبها ينبغي للإنسان أن يتجنبها، والله أعلم.

قواعد في الأسماء الحسنى إضافة على ما ذكره المؤلف

القاعدة الثامنة: الأسماء المشتقة من صفة واحدة لا تعد كلها اسماً واحداً، بل كل صيغة من صيغ الاسم يعد اسماً مستقلاً.

أمثلة ذلك:

- صفة (القدرة)،اشتق منها عدة أسماء مثل (القادر) (القدير) (المقتدر)

=

= ______________

- صفة (العلو) اشتق منها أسماء مثل (العلي) ، (الأعلى) ، (المتعال)

- صفة (الكرم) اشتق منه أسماء مثل (الكريم) ، (الأكرم) ... ..الخ

فالقادر اسم، والقدير اسم، والمقتدر اسم، مع أنها كلها مشتقة من صفة واحدة، لأن بعضها يزيد بخصوصية عن الآخر، وقد وقع الاتفاق على أن اسمي (الرحمن)، و(الرحيم) اسمان، مع كونهما مشتقين من صفة واحدة، فتغير مباني وألفاظ الأسماء يغير المعنى، وإذا تغير المعنى صار اسماً مستقلاً بذاته (انظر: أسماء الله للغصن ص ١٣٤، ومنهج ابن حجر في العقيدة (٥٢٦/١)

القاعدة التاسعة: الأسماء المقترنة، التي لا يصح فيها إطلاق اسم منها دون الآخر، مثل اسمي (القابض، الباسط)، واسمي (المقدم، المؤخر)، فهذه الأسماء تعد اسمين، لأن كل اسم منها يحمل معنى غير الآخر، لكنها تكون كالاسم الواحد في المعنى، فلا يصح إفراد اسم عن الآخر في الذكر، لأن الاسمين إذا ذكرا معاً دل على عموم قدرته وتدبيره، وأنه لا رب غيره، وإذا ذكر أحدهما لم يكن فيه هذا المدح، والله له الأسماء الحسنى، ليس له مثل السوء قط.

فلو قلت: يا ضار، يا نافع يا مميت، وأخبرت بذلك لم تكن مثنياً عليه ولا حامداً له حتى تذكر مقابلها

الفصل الثاني

قواعد في صفات الله تعالى

القاعدة الأولى

صفات الله كلها صفات كمال لا نقص فيها بوجه من الوجوه [١]

كالحياة، والعلم، والقدرة، والسمع، والبصر، والرحمة، والعزة، والحكمة، والعلو، والعظمة، وغير ذلك.

وقد دل على هذا: السمع والعقل والفطرة.

أما السمع:

فمنه قوله تعالى: {لِلَّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ بِالآخِرَةِ مَثَلُ السَّوْءِ وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الأَعْلَى وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ} [النحل: ٦٠] والمثل الأعلى: هو الوصف الأعلى [٢]

١- مجموع الفتاوى (٦/ ٢٧٤)، بدائع الفوائد (١/ ٢٨٤).

مثال ذلك: حياة الله فهي صفة كمال كما سبق، وكذلك علم الله محيط بكل شيء قديم بقدم الذات، ولم يسبق بجهل ولا يطرأ عليه نسيان ولا ذهول، وعلمه باق ببقاء الذات العلية، ولا يوجد أحد يتصف بهذا العلم، فهذا هو وجه الكمال.

ضابط: الاشتراك اللفظي بين صفات الله وبين صفات المخلوق، فهو إنما قبل أن تضاف صفة الله إلى الله، وصفة المخلوق إلى المخلوق، وهو ما يسمى بالمطلق الكلي ولا وجود لها في الخارج، وإنما يتصور في الذهن دون أن يعين علم الخالق أو علم المخلوق.

٢- في تفسير القرطبي (١٠/ ١١٩): "فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ أَضَافَ الْمَثَلَ هُنَا إِلَى نَفْسِهِ وَقَدْ قَالَ: {فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ} [النحل: ٧٤] فَالْجَوَابُ: أَنَّ قَوْلَهُ: {فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ} أَيِ: الْأَمْثَالَ الَّتِي تُوجِبُ الْأَشْبَاهَ وَالنَّقَائِصَ، أَيْ: لَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ مَثَلًا يَقْتَضِي نَقْصًا وَتَشْبِيهًا بِالْخَلْقِ، وَالْمَثَلُ الْأَعْلَى وَصْفُهُ بِمَا لَا شَبِيهَ لَهُ وَلَا نَظِيرَ، جَلَّ وَتَعَالَى عَمَّا يَقُولُ الظَّالِمُونَ وَالْجَاحِدُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا".

فائدة: المثل الأعلى فيه خمسة أقوال:

الأول: أن المثل الأعلى هو كلمة الإخلاص لا إله إلا الله.

=

وأما العقل:

فوجهه أن كل موجود حقيقة فلا بد أن تكون له صفة، إما صفة كمال، وإما صفة نقص، والثاني: باطل بالنسبة إلى الرب الكامل المستحق للعبادة، ولهذا أظهر الله تعالى بطلان ألوهية الأصنام باتصافها بالنقص والعجز، فقال تعالى: {وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ يَدْعُو مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لا يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَهُمْ عَنْ دُعَائِهِمْ غَافِلُونَ} [الأحقاف: ٥] وقال تعالى: {وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لا يَخْلُقُونَ شَيْئاً وَهُمْ يُخْلَقُونَ أَمْوَاتٌ غَيْرُ أَحْيَاءٍ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ} [النحل: ٢٠، ٢١] وقال عن إبراهيم وهو يحتج على أبيه: {يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لا يَسْمَعُ وَلا يُبْصِرُ وَلا يُغْنِي عَنْكَ شَيْئاً} [مريم: ٤٢] وعلى قومه: {أَفَتَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لا يَنْفَعُكُمْ شَيْئاً وَلا يَضُرُّكُمْ أُفٍّ لَكُمْ وَلِمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَفَلا تَعْقِلُونَ} [الأنبياء: ٦٦، ٦٧]

ثم إنه قد ثبت بالحس والمشاهدة: أن للمخلوق صفات كمال، وهى من الله تعالى، فمعطي الكمال أولى به ١

=

الثاني: أنه الإخلاص والتوحيد.

الثالث: أنه ما ضربه الله لنفسه من الأمثال كقوله تعالى: {اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ} [النور: ٣٥] .

الرابع: أنه هو الأطيب والأفضل والأحسن والأجمل وذلك التوحيد والإذعان له بأنه لا إله إلا الله وهو قول إمام المفسرين ابن جرير الطبرى.

الخامس: أنه الصفة العليا، والمثل كثيراً ما يرد بمعنى الصفة، وقد رجح هذا القول شمس الدين ابن القيم (انظر: مختصر الصواعق للموصلي ص ١٦، وشرح الطحاوية ص ٩٦ والقواعد الكلية لليربكان ص ٢٩٣) لأن المثل من بين انطلاقاته الوصف كما قال تعالى {مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ} [الرعد: ٣٥] أي: وصف الجنة، وانظر في ذلك (كتاب أمثال القرآن لعبد الرحمن حبنكة الميداني ص ٣٣)

١- الحس خمسة أشياء، هي: السمع والبصر واللمس والشم والذوق، وقيل: إن هناك حاسة سادسة تدرك بها عوارض النفس كالجوع والعطش والشبع، والمشاهدة نوع من =

وأما الفطرة:

فلأن النفوس السليمة مجبولة مفطورة على محبة الله وتعظيمه، وهل تُحِب وتُعَظِّم وتَعْبُد إلا من علمت أنه متصف بصفات الكمال اللائقة بربوبيته وألوهيته؟

= ـــــــــــــــــــــــ

الحس، وهذا من الإطناب بذكر الخاص بعد العام للتنبيه على فضله حتى كأنه ليس من جنسه.

قوله: (**فمعطي الكمال أولى به**) هذا يسمى بقياس الأولوية، ويعبر عن هذه القاعدة بأكثر من صيغة:

الأولى: أن يقال: إذا كانت نفس المخلوق، وهو محدثة ناقصة متصفة بأنها حية عالمة قادرة سميعة بصيرة، فإن الرب المعبود الأول والآخر والظاهر والباطن أولى بأن يكون حياً عالماً قادراً سميعاً بصيراً.

الثانية: أن يقال: إذا كان سلب الصفات، مثل: الحياة والعلم والسمع والبصر يعتبر نقصاً في المخلوق المحدث، فلأن يعتبر ذلك نقصاً في الخالق أولى.

الثالثة: أن يقال: إذا كانت الغفلة عيباً ونقصاً في المخلوق المربوب الناقص بذاته، فلأن تكون نقصاً في حق الخالق المدبر الغني بذاته أولى.

بقى أن نذكر أمراً مهماً في هذه القاعدة، وهو أنه يشترط في الكمال الثابت بقياس الأولى:

أولا: كونه كمالاً وجودياً، إذ لا كمال في العدم المحض.

ثانيا: كونه ممكن الوجود في خارج الذهن إذ ما ليس كذلك فهو في حكم العدم، إذ المجردات العقلية لا وجود لها في الخارج.

ثالثا: أن يكون لا نقص فيه بوجه من الوجوه، فإن كان فيه نقص لم ينسب إلى رب العالمين، كالنوم والأكل، فإنه كمال في الإنسان، لكنه لا ينسب إلى الله لما يستلزمه من عدم كمال الحياة.

رابعا: أن يكون غير مسلتزم للعدم، فإن استلزمه لم يوصف به كالنوم، فإنه مستلزم لعدم الحياة (من القواعد الكلية للأسماء والصفات للبريكان)

وإذا كانت الصفة نقصا لا كمال فيها فهي ممتنعة في حق الله تعالى، كالموت، والجهل، والنسيان، والعجز، والعمى، والصمم، ونحوها١:

- لقوله تعالى: {وَتَوَكَّلْ عَلَى الْحَيِّ الَّذِي لا يَمُوتُ} [الفرقان: ٥٨]
- وقوله عن موسى {فِي كِتَابٍ لا يَضِلُّ رَبِّي وَلا يَنْسَى} [طه: ٥٢]٢
- وقوله: {وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعْجِزَهُ مِنْ شَيْءٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلا فِي الأَرْضِ} [فاطر: ٤٤]١

١- والظلم والعطش والبكاء والحزن والأكل والشرب (انظر: شرح التدمرية لفالح آل مهدي ص ٢٩٠)

٢- قال ابن فارس في "مجمل اللغة" (٨٦٦/٤): "النسيان: الترك، قال الله جل وعز: {نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ} [التوبة: ٦٧] ا. هـــ، وسئل الشيخ ابن عثيمين في "مجموع فتاوى ورسائل" (٥٤/٣-٥٦/رقم ٣٥٤) السؤال التالي: هل يوصف الله تعالى بالنسيان؟ فأجاب حفظه الله تعالى بقوله: "للنسيان معنيان:

أحدهما: الذهول عن شيء معلوم، مثل قوله تعالى: {رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا} [البقرة: ٢٨٦] ومثل الآية التي أتى بها المؤلف هنا ثم قال: "وعلى هذا فلا يجوز وصف الله بالنسيان بهذا المعنى على كل حال.

المعنى الثاني للنسيان: الترك عن علم وعمد، مثل قوله تعالى: {فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ} [الأنعام: ٤٤] الآية، ومثل قوله تعالى: { وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَى آدَمَ مِنْ قَبْلُ فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْمًا } [طه: ١١٥] على أحد القولين وهذا المعنى من النسيان ثابت لله تعالى عز وجل، قال الله تعالى: {فَذُوقُوا بِمَا نَسِيتُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا إِنَّا نَسِينَاكُمْ } [السجدة: ١٤] .

وتركه سبحانه للشيء صفة من صفاته الفعلية الواقعة بمشيئته التابعة لحكمته، والنصوص في ثبوت الترك وغيره من أفعاله المتعلقة بمشيئته كثيرة معلومة وهي دالة على كمال قدرته وسلطانه.

وقيام هذه الأفعال به سبحانه لا يماثل قيامها بالمخلوقين وإن شاركه في أصل المعنى، كما هو معلوم عند أهل السنة".

- وقوله: {أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ بَلَى وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ} [الزخرف: ٨٠]

- وقال النبي ﷺ في الدجال: "إنه أعور، وإن ربكم ليس بأعور"٢

- وقال: "أَيُّهَا النَّاسُ ارْبَعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ، فَإِنَّكُمْ لَا تَدْعُونَ أَصَمَّ وَلَا غَائِبًا"٣

وقد عاقب الله تعالى الواصفين له بالنقص، كما في قوله تعالى: {وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ ٤ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ}[المائدة: ٦٤]٥ وقوله: {لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا وَقَتْلَهُمُ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَنَقُولُ ذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ} [آل عمران: ١٨١] ٦

=

١- الشاهد من الآية أن الله نفى عن نفسه العجز

٢- قال القرطبي في المفهم (٧/٢٦٧): "الله ليس بأعور، وهذا تنبيه للعقول القاصرة أو الغافلة على أن من كان ناقصاً في ذاته، عاجزاً عن إزالة نقصه، لم يصلح لأن يكون إلهاً لعجزه وضعفه، ومن كان عاجزاً عن إزالة نقصه كان أعجز عن نفع غيره وعن مضرته.

٣- الشاهد من الحديث أن الرسول ﷺ نفى عن الله الصمم، لأن الله سميع وهو قريب مع العبد، ومعنى (اربعوا) أي ارفعوا وأمسكوا عن الجهر، وقال أنور الكشميري في فيض الباري على البخاري (٤/١٣٤): "ليس في الحديث النهي عن الجهر بل فيه كونه لغواً، لأن الذي تدعونه أقرب إليكم من حبل الوريد"

٤- أي: عن الخير والإحسان والبر

٥- هذا دعاء عليهم بجنس مقالتهم، لأن كلامهم متضمن وصف الله الكريم بالبخل وعدم الإحسان، فجازاهم بأن كان هذا الوصف منطبقاً عليهم فكانوا أبخل الناس وأقلهم إحساناً وأسوأهم ظناً بالله، وهذا هو الشاهد من الآية (انظر: تفسير السعدي (١/٥٠٠).

٦- أي: أن الله سمع ما قالوه وأنه سيكتبه ويحفظه مع أفعالهم الشنيعة، وهو قتلهم الأنبياء الناصحين وأنه سيعاقبهم على ذلك أشد العقوبة (السعدي (١/٢٩٨).

ونزّه نفسه عما يصفون به من النقائص:

- فقال سبحانه: {سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ وَسَلامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ} [الصافات: ١٨٠-١٨٢]

- وقال تعالى: {مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذاً لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلا بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ} [المؤمنون: ٩١]

وإذا كانت الصفة كمالاً في حال، ونقصا في حال لم تكن جائزة في حق الله، ولا ممتنعة على سبيل الإطلاق، فلا تُثْبَت له إثباتا مطلقا، ولا تُنْفَى عنه نفيا مطلقا، بل لا بد من التفصيل، فتجوز في الحال التي تكون كمالاً، وتمتنع في الحال التي تكون نقصا، وذلك كالمكر، والكيد، والخداع[١]، ونحوها، فهذه الصفات تكون كمالاً إذا كانت في مقابلة من يعاملون الفاعل بمثلها، لأنها حينئذٍ تدل على أن فاعلها قادر على مقابلة عدوه بمثل فعله، أو أشد، وتكون نقصا في غير هذه الحال، ولهذا لم

١- المكر والكيد والخداع ألفاظ متقاربة، ومعناها: هو التوصل بالأسباب الخفية إلى الإيقاع بالخصم، فيوصل الشر والأذى بالغير خفية وبغتة.

ولهذا عندما مكر اليهود بعيسى وأرادوا قتله مكر الله بهم، وألقى الشبه على من أراد أن يقتله، فقُتل ورفع الله عيسى إليه فسلم من مكرهم

وكذلك عندما كاد إخوة يوسف له فإن الله كاد ليوسف، وخلص منهم أخاه في قصة صواع الملك بطريقة منظمة من السماء، فالله أسند الكيد لنفسه، وليس هذا ظلماً (انظر: تفسير الطبري (٢٨٩/٣)، والفتاوى (٧ /١١١)

ويذكر أن على بن أبي طالب رضي الله عنه لما بارز عمرو بن ود -والفائدة من المبارزة: أنه إذا غلب الذي منا انكسرت قلوب الآخرين- فلما بارزه عمرو بن ود، صرخ علي رضي الله عنه: ما خرجت لأبارز رجلين، هنا عمرو بن ود التفت وظن أن هناك واحداً خرج معه، فلما التفت ضربه علي رضي الله عنه على رقبته حتى أطاح برأسه! فهذا خداع، لكنه جائز ويحمد عليه، لأنه في موضعه، فإن هذا الرجل ما خرج ليكرم عليا رضي الله عنه ويهنئه، ولكنه خرج ليقتله، فالمكر والكيد والخداع في محله مدح.

يذكرها الله تعالى من صفاته على سبيل الإطلاق، وإنما ذكرها في مقابلة من يعاملونه ورسله بمثلها، كقوله تعالى: {وَمَكَرُوا وَمَكَرَ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ} [الأنفال: ٣٠] وقوله: {إِنَّهُمْ يَكِيدُونَ كَيْداً وَأَكِيدُ كَيْداً} [الطارق ١٥، ١٦] وقوله: {وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِنْ حَيْثُ لا يَعْلَمُونَ وَأُمْلِي لَهُمْ إِنَّ كَيْدِي مَتِينٌ} [الأعراف: ١٨٢-١٨٣] وقوله: {إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ} [النساء: ١٤٢] وقوله: {قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ (١٤) اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ} [البقرة: ١٤، ١٥]

ولهذا لم يذكر الله أنه خان من خانوه، فقال تعالى: {وَإِنْ يُرِيدُوا خِيَانَتَكَ فَقَدْ خَانُوا اللَّهَ مِنْ قَبْلُ فَأَمْكَنَ مِنْهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ} [الأنفال: ٧١] فقال: فأمكن منهم، و لم يقل: فخانهم، لأن الخيانة خدعة في مقام الائتمان، وهى صفة ذم مطلقا ١

وبذا عرف أن قول بعض العوام: "خان الله من يخون"، منكر فاحش يجب النهي عنه ٢



١- أي ليست كمالاً حتى لو في مقابلة العدو

٢- الخلاصة: إن المكر والكيد والخداع والمحال من صفات الله الفعلية التي لا يوصف بها على سبيل الإطلاق، لأنها تكون مدحاً في حال وذماً في حال، يوصف بها حين تكون مدحاً ولا يوصف بها إذا لم تكن مدحاً، فلا نقول: "الله خير الماكرين" "خير الكائدين"، وإنما نقول: "الله ماكر بمن يمكر به خادع لمن يخادعه"، والاستهزاء من هذا الباب لا يصح أن نخبر عن الله بأنه مستهزئ على الإطلاق لأن الاستهزاء نوع من اللعب {وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ} [الدخان: ٣٨] لكن في مقابلة من يستهزئ به يكون كمالاً.

القاعدة الثانية

باب الصفات أوسع من باب الأسماء ١

وذلك: لأن كل اسم متضمن لصفة كما سبق في القاعدة الثالثة من قواعد الأسماء، ولأن من الصفات ما يتعلق بأفعال الله تعالى، وأفعاله لا منتهى لها، كما أن أقواله لا منتهى لها، قال الله تعالى {وَلَوْ أَنَّمَا فِي الأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ}[لقمان: ٢٧] ٢

١- بدائع الفوائد (١/ ٢٨٦).

٢- قال السعدي في تفسيره (٤/١١٤): {وَلَوْ أَنَّمَا فِي الأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلامٌ} يكتب بها {وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ} مداداً يستمد بها، لتكسرت تلك الأقلام ولفنى ذلك المداد و {مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ} وهذا ليس مبالغة لا حقيقة له، بل لما علم تبارك وتعالى أن العقول تتقاصر عن الإحاطة ببعض صفاته، وعلم تعالى أن معرفته لعباده أفضل نعمة أنعم بها عليهم، وأجل منقبة حصلوها، وهى لا تمكن على وجهها ولكن ما لا يدرك كله، لا يترك كله فنبههم تعالى على بعضها تنبيهاً تستنير به قلوبهم، وتنشرح له صدورهم، ويستدلون بما وصلوا إليه إلى ما لم يصلوا إليه ويقولون كما قال أفضلهم وأعلمهم بربه: "لا نحصى ثناء عليك، أنت كما أثنيت على نفسك"، وإلا فالأمر أجل من ذلك وأعظم.

وهذا التمثيل من باب تقريب المعنى الذي لا يطاق الوصول به إلى الأفهام والأذهان، وإلا فالأشجار وإن تضاعفت على ما ذكر أضعافاً كثيرة، والبحور لو امتدت بأضعاف مضاعفة فإنه يتصور نفادها وانقضاؤها لكونها مخلوقة، وأما كلام الله تعالى، فلا يتصور نفاده بل دلنا الدليل الشرعي والعقلي على أنه لا نفاد له ولا منتهى فكل شيء ينتهي إلا الباري وصفاته: {وَأَنَّ إِلَى رَبِّكَ الْمُنْتَهَى} [النجم: ٤٢] وإذا تصور العقل حقيقة أوليته تعالى وآخريته وأن كل ما فرضه الذهن من الأزمان السابقة مهما تسلسل الفرض والتقدير فهو تعالى قبل ذلك إلى غير نهاية، وأنه مهما فرض الذهن والعقل من الأزمان المتأخرة وتسلسل الفرض والتقدير، وساعد على ذلك من ساعد بقلبه ولسانه، فالله =

ومن أمثلة ذلك:

أن من صفات الله تعالى: المجيء، والإتيان، والأخذ، والإمساك، والبطش، إلى غير ذلك من الصفات التي لا تحصى

، كما قال تعالى: {وَجَاءَ رَبُّكَ}[الفجر: ٢٢] وقال: {هَلْ يَنْظُرُونَ إِلاّ أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ} [البقرة: ٢١٠] وقال: {فَأَخَذَهُمُ اللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ}[آل عمران: ١١] وقال: {وَيُمْسِكُ السَّمَاءَ أَنْ تَقَعَ عَلَى الأَرْضِ إِلاّ بِإِذْنِهِ}[الحج: ٦٥] وقال: {إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ} [البروج: ١٢] وقال: {يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ} [البقرة: ١٨٥] وقال النبي ﷺ: "يَنْزِلُ رَبُّنَا إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا" ١ فنصف الله تعالى بهذه الصفات على الوجه الوارد، ولا نسميه بها، فلا نقول: إن من أسمائه الجائي، والآتي، والآخذ، والممسك، والباطش، والمريد، والنازل، ونحو ذلك، وإن كنا نخبر بذلك عنه ونصفه به٢



= ________________

تعالى بعد ذلك إلى غير غاية ولا نهاية، والله في جميع الأوقات يحكم ويتكلم ويقول ويفعل كيف أراد، وإذا أراد لا مانع له من شيء من أقواله وأفعاله، فإذا تصور العقل ذلك عرف أن المثل الذي ضربه الله لكلامه ليدرك العباد شيئاً منه وإلا فالأمر أعظم وأجل ا. هـــ

١- الشاهد: إثبات (المجيء – الإتيان – الأخذ – الإمساك – البطش) وقد ذكر المؤلف في الأمثلة الصفات الفعلية إلا مثالاً واحداً فقد أتى بالصفة الذاتية الفعلية وهي الإرادة في قوله تعالى {يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ} [البقرة: ١٨٥] فأصل صفة الإرادة ذاتية فعلية، لكن الآية التي استشهد بها هي الإرادة التي ترادف المحبة فتكون هي صفة فعلية أيضاً.

٢- قد سبق أن باب الإخبار أوسع من باب الأسماء، فالله لا نسميه بالمريد، لكن نخبر عنه أنه يريد، وكذا الإخبار عنه بالصانع والقديم (وانظر: مدارج السالكين (٣/٤١٥)

القاعدة الثالثة

صفات الله تعالى تنقسم إلى قسمين: ثبوتية، وسلبية

فالثبوتية:

ما أثبت الله تعالى لنفسه في كتابه أو على لسان رسوله ﷺ وكلها صفات كمال لا نقص فيها بوجه من الوجوه، كالحياة، والعلم، والقدرة، والاستواء على العرش، والترول إلى السماء الدنيا، والوجه، واليدين، ونحو ذلك.

فيجب إثباتها لله تعالى حقيقة[١] على الوجه اللائق به، بدليل السمع والعقل.

أما السمع: فمنه قوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَى رَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي أَنْزَلَ مِنْ قَبْلُ وَمَنْ يَكْفُرْ بِاللَّهِ وَمَلائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلالا بَعِيداً} [النساء: ١٣٦]

- فالإيمان بالله يتضمن: الإيمان بصفاته
- والإيمان بالكتاب الذي نزل على رسوله ﷺ يتضمن: الإيمان بكل ما جاء فيه من صفات الله
- وكون محمد ﷺ رسوله يتضمن: الإيمان بكل ما أخبر به عن مرسله، وهو الله عز وجل.

وأما العقل: فلأن الله تعالى أخبر بها عن نفسه، وهو أعلم بها من غيره، وأصدق قيلاً، وأحسن حديثا من غيره، فوجب إثباتها له كما أخبر بها من غير تردد، فإن التردد في الخبر إنما يتأتى حين يكون الخبر صادرًا ممن يجوز عليه الجهل أو الكذب أو

١- أراد المؤلف بكلمة الحقيقة تأكيد إثبات الصفة لله، ونفي التأويل الذي يقول به أهل التعطيل، و لم يرد بذلك إن حقيقة اليد للجارحة، فتكون يد الله فيها لحم وعظم وعصب كما يزعم أهل الباطل، بل إن المتكلمين أنفسهم عبروا بهذه الكلمة في الصفات التي أثبتوها، كما ذكر الباقلاني في الإنصاف ص ٣٦ والجويني في الإرشاد ص٧٩ ولشيخ الإسلام بحث في الفتاوى (٦/٣٥١) ومواطن أخرى من كتابه.

العيّ، بحيث لا يفصح بما يريد، وكل هذه العيوب الثلاثة ممتنعة في حق الله عز وجل، فوجب قبول خبره على ما أخبر به.

وهكذا نقول فيما أخبر به النبي ﷺ عن الله تعالى، فإن النبي ﷺ أعلم الناس بربه، وأصدقهم خبرًا، وأنصحهم إرادة، وأفصحهم بيانا، فوجب قبول ما أخبر به على ما هو عليه

والصفات السلبية:

ما نفاها الله سبحانه عن نفسه في كتابه، أو على لسان رسوله ﷺ وكلها صفات نقص في حقه، كالموت، والنوم، والجهل، والنسيان، والعجز، والتعب[١] ، فيجب نفيها عن الله تعالى لما سبق مع إثبات ضدها على الوجه الأكمل، وذلك لأن ما نفاه الله تعالى عن نفسه، **فالمراد به بيان انتفائه لثبوت كمال ضده لا لمجرد نفيه**[٢]، لأن النفي ليس بكمال إلا أن يتضمن ما يدل على الكمال، وذلك:

- لأن النفي عدم، والعدم ليس بشيء فضلاً عن أن يكون كمالاً
- ولأن النفي قد يكون لعدم قابلية المحل له فلا يكون كمالاً، كما لو قلت: الجدار لا يظلم [٣]

١- يقول الشيخ عبد العزيز السلمان: "ما ينزه عنه الله ينقسم إلى قسمين: متصل ومنفصل:

القسم الأول: المتصل، وضابطه: ما يناقض ما وصف به نفسه أو وصفه به رسوله ﷺ في كل ما يضاد الصفات الكاملة، ومثاله: النوم والإعياء والتعب واللغوب والموت والجهل والظلم والغفلة والنسيان، وعن احتياجه إلى طعم ورزق.

القسم الثاني: المنفصل، وضابطه: تنزيهه عن أن يشاركه أحد من الخلق في شيء من خصائصه التي لا تكون لغيره، ومثاله: الزوجة والشريك والكفؤ والظهير، فكل ذلك ينزه عنه الله جل وعلا وتقدس" (الأسئلة والأجوبة على الواسطية ص ١٣)

٢- ذكر هذه القاعدة شيخ الإسلام في التدمرية ص ٥٧

٣- فإن هذا ليس مدحاً، لأن الجدار لا يقبل الظلم.

- وقد يكون للعجز عن القيام به فيكون نقصا، كما في قول الشاعر:

قُبَيِّلَةٌ لَا يَغْدِرُونَ بِذِمَّةٍ وَلَا يَظْلِمُونَ النَّاسَ حَبَّةَ خَرْدَلِ ١

وقول الآخر:

لكنَّ قومِي وإنْ كانوا ذَوِي حسب ليسوا مِن الشَّرِّ في شيءٍ وإنْ هَانَا ٢

مثال ذلك: قوله تعالى: {وَتَوَكَّلْ عَلَى الْحَيِّ الَّذِي لا يَمُوتُ} [الفرقان: ٥٨] فنفي الموت عنه يتضمن كمال حياته.

مثال آخر: قوله تعالى: {وَلا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَداً}[الكهف: ٤٩] نفي الظلم عنه يتضمن كمال عدله.

مثال ثالث: قوله تعالى: {وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعْجِزَهُ مِنْ شَيْءٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلا فِي الأَرْضِ} [فاطر: ٤٤] فنفي العجز عنه يتضمن كمال علمه وقدرته، ولهذا قال بعده: {إِنَّهُ كَانَ عَلِيماً قَدِيراً} [فاطر: ٤٤] لأن العجز سببه:

- إما الجهل بأسباب الإيجاد
- وإما قصور القدرة عنه

فلكمال علم الله تعالى وقدرته لم يكن ليعجزه شيء في السماوات ولا في الأرض، وبهذا المثال علمنا أن الصفة السلبية قد تتضمن أكثر من كمال ٣

١- الشاهد: أن النجاشي الشاعر لم يقصد بهذا البيت مدح بني العجلان، بل أراد أن يذمهم ويصفهم بالعجز كما ذكر ذلك ابن عبد ربه (العقد الفريد (٢/٣٣٢).

٢- يَجْزُونَ مِن ظُلْمِ أَهْلِ الظّلْمِ مَغْفِرَةً ومِن إِساءَةِ أَهْلِ السَّوءِ إِحْسَانَا

الشاعر أراد بهذا البيت وصف قومه بالذل والعجز، لا الحلم والخشية (العقد الفريد (٢/٣٣٢) .

٣- الخلاصة أن النفي ينقسم ثلاثة أقسام:

القسم الأول: نفي لا يتضمن نقصاً ولا مدحاً لعدم القابلية.

القسم الثاني: نفي يتضمن نقصاً كما سبق في قول الشاعر.

=

القاعدة الرابعة

الصفات الثبوتية صفات مدح وكمال ١

فكلما كثرت وتنوعت دلالاتها ظهر من كمال الموصوف بها ما هو أكثر، ولهذا كانت الصفات الثبوتية التي أخبر الله بها عن نفسه أكثر بكثير من الصفات السلبية كما هو معلوم ٢

أما الصفات السلبية فلم تذكر غالبا إلا في الأحوال التالية٣ :

الأولى: بيان عموم كماله، كما في قوله تعالى: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ} [الشورى: ١١] ، {وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ} [الإخلاص: ٤]

= **القسم الثالث:** نفي يتضمن كمالاً كنفي الصفات عن الله مع ثبوت كمال ضدها، بل قد يكون النفي يتضمن أكثر من كمال.

وانظر: أمثلة أخرى لهذه القاعدة في التدمرية لشيخ الإسلام مع شرح فالح آل مهدي ص ١٣٤، وتقريب التدمرية للمؤلف ص٥٢.

١- مجموع الفتاوى (٦/ ٧١)

٢- ولأن تفصيل الصفات الثبوتية أكمل في المدح كأن نقول: زيد جواد كريم شجاع، ونحو ذلك، **ولذكر الصفات الثبوتية فائدتان غير ما ذكر المؤلف هما:**

الفائدة الأولى: قطع السبيل على أهل التعطيل والتحريف، إذ أن جريان النصوص على هذه الحال من تعيين الصفة بلفظها الدال عليها في جميع الموارد أو غالبها لدليل على أن المراد إثباتها والإيمان بها، وأن حقيقتها مرادة له جل شأنه.

الفائدة الثانية: إبطال التمثيل، إذ أن هذا الاطراد بالتعيين دليل على أن وصف الله وتسميته بها حق وصدق لا يماثله فيه أحد (من القواعد الكلية للبريكان).

٣- ذكر غالباً لأن القاعدة هي (الإثبات المفصل، والنفي المجمل) أما النفي المفصل فهو طريقة أهل البدع، بل لو قيل للملك: أنت لست بزبال ولا كناس ولا غدار ولا خائن ولا غبي، لعد الناس ذلك نقصاً وعيباً.

الثانية: نفي ما ادعاه في حقه الكاذبون، كما في قوله: {أَنْ دَعَوْا لِلرَّحْمَنِ وَلَدًا (٩١) وَمَا يَنْبَغِي لِلرَّحْمَنِ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا } [مريم: ٩١، ٩٢] ١

الثالثة: دفع توهم نقص مِنْ كماله فيما يتعلق بهذا الأمر المعيّن، كما في قوله: {وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لاعِبِينَ} [الدخان: ٣٨] وقوله: {وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ} [ق: ٣٨] ٢



---

١ – **فائدة:** (ينبغي) لها معنيان:

المعنى الأول: بمعنى المستحب، وهذا هو الذي غالبا على ألسنة الفقهاء.

المعنى الثاني: ينبغي بمعنى المستحيل، وهو الذي في الكتاب والسنة كالآية التي ذكرها المؤلف، وكقوله ﷺ (إن الله لا ينام ولا ينبغي له أن ينام) .

٢- ووجه دفع التوهم أنه قد يقول الذهن الذي لا يقدر الله حق قدره، هذه السماوات العظيمة والأرضون العظيمة إذا كان خلقها في ستة أيام فسيلحقه التعب فقال { وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ} أي من تعب وإعياء، قال قتادة والكلبي: نزلت هذه الآية في يهود المدينة، زعموا أن الله خلق السموات والأرض في ستة أيام أولها يوم الأحد، وآخرها يوم الجمعة، واستراح في يوم السبت، ولذلك جعلوه يوم راحة، فأكذبهم الله في ذلك (انظر: تفسير الماوردي (٣٥٦/٥) ، وزاد المسير لابن الجوزي (٢٢/٨)

فائدة: هناك أسباب أخرى للنفي المفصل في صفات الله، منها:

– تهديد الكافرين، في مثل قوله تعالى: {وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ} [البقرة: ٧٤] قاله المؤلف في شرح الواسطية.

– توسيع دائرة الإثبات بإثبات أضدادها من صفات الكمال، فنفى السنة والنوم إثبات لكمال حياته وإحاطة علمه وكمال قدرته، ونفي الصاحبة والولد إثبات لصمديته وعظمته. (القواعد الكلية للبريكان ص ١٥٦)

القاعدة الخامسة

الصفات الثبوتية تنقسم إلى قسمين: ذاتية، وفعلية ١

فالذاتية: هي التي لم يزل ولا يزال متصفا بها، كالعلم والقدرة والسمع والبصر والعزة والحكمة والعلو والعظمة.

ومنها: الصفات الخبرية: كالوجه واليدين والعينين ٢

والفعلية: هي التي تتعلق بمشيئته، إن شاء فعلها وإن شاء لم يفعلها، كالاستواء على العرش، والنزول إلى السماء الدنيا ٣

١- مجموع الفتاوى (٦/ ٢٦٨ - ٢٧٢) هذا التقسيم كغيره مما نبه إليه أهل العلم لدعاء الحاجة إلى ذلك، وإلا فالسلف والصحابة يدركون هذه المعاني دون أن يتكلموا بهذه المصطلحات، لكن لما جاءت البدع ووقع الناس في التخبط نبه العلماء إلى المسائل، وقسَّموا وفصَّلوا مثل تقسيم التوحيد، ومثل تقسيم أفعال العبادات إلى أركان وواجبات وسنن.

٢- وتسمى أيضاً بالصفات اللازمة، وتنقسم الصفات الذاتية إلى قسمين:

القسم الأول: صفات ذاتية خبرية، هي التي تثبت عن طريق الخبر، ولا مجال للعقل فيها، وضابطها: أنها التي مسماها لنا أبعاض وأجزاء، ويجب الحذر من القول أنها أبعاض لله أو أجزاء له، كالوجه واليدين والعينين

القسم الثاني: صفات ذاتية معنوية، وهي ما كان دالاً على معنى أو التي ليست مسماها لنا أبعاض وأجزاء، وتسمى بالصفات العقلية لأن العقل دل عليها فلو لم يأت النص لاهتدى العقل إليها، وقيل: إن العقل لا يستقل بذلك بل يدل عليه بخلاف الأول، فإنها خبرية محضة ولا مجال للعقل فيها، كالعلم والقدرة

٣- وتسمى بالصفات الطارئة، والصفات الاختيارية، وتسمى بالأفعال الاختيارية أيضاً، يقول الشيخ ابن عثيمين في شرح بلوغ المرام ص١١٥ من المخطوط: وأفعال الله هل هي قديمة أو حادثة؟ نقول في هذا تفصيل:

=

=

- أما من حيث الجنس وأصل الصفة فهي قديمة غير حادثة، لأن الله لم يزل ولا يزال فعالاً.

- وأما من حيث النوع أو الواحد فهي حادثة، مثال النوع: الاستواء على العرش حادث لأنه كان بعد خلق العرش، النزول إلى السماء الدنيا حادث لأنه بعد خلق السماء الدنيا، الآحاد نزول الله كل ليلة إلى السماء الدنيا، هذا آحاد كل ليلة يكون له نزول كذلك كل أفعال الله التي لا تحصى وهو دائماً عز وجل يخلق ويرزق ويحيي ويميت كل أفعاله هذه حادثة الآحاد بالنسبة لتعلقها بالمخلوق المفعول.

هل فيه من ينكر قيام الأفعال الاختيارية بالله؟

ج: نعم فيه من يقولون: إن الله لا يفعل فعلاً حادثاً لماذا؟ قالوا لأن الفعل الحادث لا يقوم إلا بحادث، فلو جوزنا أن يفعل الله أفعالاً حادثة لكان لازم ذلك أن يكون الله حادثاً بعد أن لم يكن، ولكن هذا قياس فاسد لمخالفته النص، وقياس باطل من أصله لأن هذا التلازم الذي ذكروه ليس بصحيح.

أما الأول: فلأننا لو أخذنا بهذا القياس لزم أن ننكر كل فعل من أفعال الله، ومن العجائب أنهم لا ينكرون حدوث المفعول، ثم ينكرون حدوث الفعل، لا ينكرون أن زيداً وعمراً حادث بعد أن لم يكن، ولكن تعلق الخلق به كان في الأزل، وهذا في الحقيقة عندما تتأمله لا يصح إطلاقاً، هل يمكن أن يقع فعل ولا يوجد المفعول يعني خلق زيد وعمرو، ومتى كان؟ في الأزل الذي لا نهاية له، وكيف يخلق من الأزل البعيد ثم لا يوجد في المخلوق إلا في هذا الزمن مثلاً، هذا واضح بأنه باطل جداً

فالقول بأن الفعل قديم والمفعول حادث، ثم الفعل أيضاً ليس فعلاً في نفس الله، بل يفسرونه بالمفعول، هذا كله شيء باطل.

فمذهب أهل السنة والجماعة الذي دل عليه السمع والعقل أن الله فاعل بإرادته يفعل ما يشاء ويختار، وأن فعله يكون حادثاً لتعلقه بالمفعول، لكن أصل الفعل، وأن الله لم يزل ولا يزال فعالاً و لم يأت عليه وقت من الأوقات معطلاً عن الفعل، هذا قديم أزلي ا. هـــ

وتنقسم الصفات الفعلية إلى:

=

وقد تكون الصفة ذاتية فعلية باعتبارين كالكلام، فإنه باعتبار أصله صفة ذاتية، لأن الله تعالى لم يزل ولا يزال متكلما، وباعتبار آحاد الكلام صفة فعلية، لأن الكلام يتعلق بمشيئته، يتكلم متى شاء بما شاء، كما في قوله تعالى: {إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئاً أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ} [يس: ٨٢]

وكل صفة تعلقت بمشيئته تعالى فإنها تابعة لحكمته[١]، وقد تكون الحكمة معلومة لنا، وقد نعجز عن إدراكها، ولكننا نعلم علم اليقين أنه سبحانه لا يشاء شيئا إلا وهو موافق للحكمة، كما يشير إليه قوله تعالى: {وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيماً حَكِيماً} [الإنسان: ٣٠].



=

القسم الأول: صفات فعل خبرية، وهي الصفات التي ثبتت بالدليل النقلي المحض (الكتاب والسنة) والتي لا يمكن الاهتداء إليها، ومعرفتها بالعقل لولا ورود النص بها، ولو لم يرد بها النص لما استطاع العقل أن يعرف عنها شيئاً، لكنه مع ذلك لا ينفيها، كالاستواء والنزول والمجيء والعجب والفرح.

القسم الثاني: صفات فعل عقلية، وهي الصفات التي يمكن للعقل إدراكها، وورد النص بها، ولو لم يأت النص بها لأدركها العقل، كالخلق والإحياء والإماتة والرزق.

ومن ناحية أخرى: فإن أفعال الله تعالى تنقسم إلى قسمين:

القسم الأول: ما كان منها متعلقاً بالذات الإلهية، فهو أفعال لازمة، كالتكلم والنزول والاستواء إلى السماء والاستواء على العرش ومجيء الله تعالى يوم القيامة.

القسم الثاني: ما كان منها متعدياً إلى غيره، كالخلق والرزق والإحياء والإماتة وأنواع التدبير الأخرى.

١- فيه رد على المعتزلة الذين أثبتوا الحكمة، لكنهم قالوا: ليست صفة لله، وإنما هي مخلوقة والمقصود إحسانه إلى الخلق.

القاعدة السادسة

يلزم[١] في إثبات الصفات التخلي عن محذورين عظيمين[٢]:

أحدهما: التمثيل

والثاني: التكييف [٣]

فأما التمثيل:

فهو اعتقاد المثبت أن ما أثبته من صفات الله تعالى مماثل لصفات المخلوقين، وهذا اعتقاد باطل بدليل السمع والعقل.

أما السمع: فمنه قوله تعالى: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ} [الشورى: ١١] [٤] وقوله: {أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لا يَخْلُقُ أَفَلا تَذَكَّرُونَ} [النحل: ١٧] وقوله: {هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيّاً} [مريم: ٦٥] وقوله: {وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ} [الإخلاص: ٤]

وأما العقل فمن وجوه:

الأول: أنه قد علم بالضرورة أن بين الخالق والمخلوق تباينا في الذات، وهذا يستلزم أن يكون بينهما تباين في الصفات، لأن صفة كل موصوف تليق به، كما هو ظاهر في صفات المخلوقات المتباينة في الذوات، فقوة البعير مثلاً غير قوة الذرّة[٥]، فإذا ظهر

١- أي: يجب ذلك قطعاً

٢- لماذا لم يقل المؤلف أنه يجب التخلي عن التعطيل والتحريف أيضاً؟ الجواب: إن المؤلف قد ذكر أن المثبت للصفة يجب عليه التخلي عن محذورين، أما المعطل والمحرف: فقد نفى الصفة و لم يثبتها.

٣- مجموع الفتاوى (٥/ ١٩٥، ٢٥٧ وَ ٦/ ٥١٥ وَ ٣٣/ ١٧٧)، الحموية (ص ٢٧١)، شرح الرسالة التدمرية (ص ٥٣).

٤- أي: ليس يشبهه تعالى ولا يماثله شيء من مخلوقاته لا في ذاته، ولا في أسمائه، ولا في صفاته، ولا في أفعاله (ذكره السعدي في تفسيره (٤/ ٤١٢)

٥- الذرة بالفتح فجمعها الذر، وهي النمل الأحمر الصغير.

التباين بين المخلوقات مع اشتراكها في الإمكان والحدوث، فظهور التباين بينها وبين الخالق أجلى وأقوى ١

الثاني: أن يقال: كيف يكون الرب الخالق الكامل من جميع الوجوه مشابها في صفاته للمخلوق المربوب الناقص المفتقر إلى من يُكَمِّله؟ وهل اعتقاد ذلك إلا تنقص لحق الخالق، فإن تشبيه الكامل بالناقص يجعله ناقصا ٢

الثالث: أننا نشاهد في المخلوقات ما يتفق في الأسماء، ويختلف في الحقيقة والكيفية، فنشاهد أن للإنسان يدًا ليست كيد الفيل، وله قوة ليست كقوة الجمل، مع الاتفاق في الاسم، فهذه يد وهذه يد، وهذه قوة وهذه قوة، وبينهما تباين في الكيفية والوصف، فعلم بذلك أن الاتفاق في الاسم لا يلزم منه الاتفاق في الحقيقة ٣

١- وجه ذلك: أن الخالق واجب الوجود والمخلوق ممكن، فظهور التباين بينهما أولى من التباين بين الممكنات.

٢- بل المقارنة بين الكامل والناقص يحط من قدره ويجعله ناقصاً، إذا لم يكن على سبيل الإلزام: **أَلَمْ تَرَ أَنَّ السيفَ يَنْقُصُ قدرهُ... إذا قيل إنّ السّيفَ أمضى من العصا**

أما إذا كان على سبيل الإلزام، فإنه لا يدل على النقص، كما قال تعالى { آللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ} [النمل: ٥٩]

٣- التشبيه الذي ضل فيه الناس على نوعين:

النوع الأول: تشبيه المخلوق بالخالق، وهو إثبات شيء للمخلوق مما يختص به الخالق من:

- الأفعال، كفعل من أشرك في الربوبية ممن زعم أن مع الله خالقا، مثاله: غلاة الباطنية الذين يزعمون أن أوليائهم يديرون الكون، وكالثنوية من المجوس الذين يقولون: إن للحوادث خالقين، فالنور لخلق الخير، والظلمة لخلق الشر

- والحقوق، كفعل المشركين بأصنامهم حيث زعموا أن لها إلهاً حقاً في الألوهية فعبدوها مع الله تعالى.

- والصفات، كفعل الغلاة في مدح النبي ﷺ أو غيره، كمدح المتنبي:

=

والتشبيه كالتمثيل، وقد يفرق بينهما بأن التمثيل التسوية في كل الصفات، والتشبيه التسوية في أكثر الصفات، لكن التعبير بنفي التمثيل أولى لموافقة القرآن: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ} [الشورى: ١١] ١

=

فكن كما شئت يا من لا شبيه له

وقول البوصري:

يا أكرم الخلق مالي من ألوذ به سواك عند حدوث الحادث العمم

فإن من جودك الدنيا وضرها ومن علومك علم اللوح والقلم

النوع الثاني: تشبيه الخالق بالمخلوق، أي: أن يثبت لله في ذاته وصفاته من الخصائص مثل ما يثبت للمخلوق، مثل أن يقول: "إن يدي الله مثل أيدي المخلوقين، واستواءه مثل استواء المخلوق" وهكذا.

وقد قيل: أن أول من عرف بهذا النوع هو هشام ابن الحكم الرافضي، أما تشبيه ذات الله بذات المخلوق فلا يعلم أن أحداً قاله

١- التمثيل: هو إثبات مثيل للشيء أي نقول هذا مثل هذا، والتشبيه: هو إثبات مشابه للشيء أي هذا مشابه لهذا، وهل بينهما فرق؟

قيل: إنه ليس بينهما فرق، ولهذا نجد العلماء يعبرون بذلك على أنهما شيء واحد

وقيل: بل إن هناك فرقاً:

- فالتمثيل يقتضي المماثلة، وهي المساواة من كل وجه
- التشبيه يقتضي المشابهة، وهي المساواة في أكثر الصفات.

والتعبير بالمماثلة خير من التعبير بالمشبهة لوجوه ثلاثة:

الوجه الأول: أن نفي التمثيل هو الذي ورد في القرآن الكريم، ولم يرد في القرآن نفي التشبيه، واللفظ الذي هو التعبير القرآني خير من اللفظ الذي هو التعبير الإنساني قال الله تعالى: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ} [الشورى: ١١]

الوجه الثاني: أن التشبيه لا يصح نفيه على الإطلاق، لأنه ما من شيئين إلا وبينهما قدر مشترك اتفقا فيه وإن اختلفا في الحقيقة، فلله وجود، وللإنسان وجود ولله حياة
=

وأما التكييف:

فهو أن يعتقد المثبت أن كيفية صفات الله تعالى كذا وكذا، من غير أن يقيدها بمماثل١، وهذا اعتقاد باطل بدليل السمع والعقل.

أما السمع: فمنه قوله تعالى: {وَلا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْماً} [طه: ١١٠] وقوله: {وَلا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولاً} [الإسراء: ٣٦] ومن المعلوم أنه لا علم لنا بكيفية صفات ربنا، لأنه تعالى أخبرنا عنها و لم يخبرنا عن كيفيتها، فيكون تكييفنا قفوًا لما ليس لنا به علم، وقولاً بما لا يمكننا الإحاطة به.

= وللإنسان حياة، وهذا الاشتراك في أصل المعنى -الحياة- نوع من التشابه، لكن الحقيقة أن صفات الخالق ليست كصفات المخلوق، فحياة الخالق ليست كحياة المخلوق، فحياة المخلوق ناقصة مسبوقة بعدم وملحوقة بفناء، وهي أيضاً ناقصة في حد ذاتها، يوم يكون طيباً، ويوم يكون مريضاً، ويوم يكون متكدراً، ويوم يكون مسروراً وهي أيضاً حياة ناقصة في جميع الصفات، البصر ناقص، السمع ناقص، العلم ناقص، القوة ناقصة، بخلاف حياة الخالق جل وعلا، فإنها كاملة من كل وجه

الوجه الثالث: أن بعض أهل التعطيل يسمون المثبتين للصفات مشبهة، فإذا قلت: من غير تشبيه، فهم هؤلاء أن المراد من غير إثبات صفة، ولذلك نقول: إن التعبير بقولنا "من غير تمثيل"، أولى من التعبير "بالتشبيه".

١- **التكييف**: هو أن يحكى كيفية الشيء سواء كانت: مطلقة، مثل: اشتريت سيارة صفتها كذا وكذا، ولكنه لا يذكر مثيلاً لها، أو مقيدة بشبيه، أن يقول: اشتريت سيارة مثل هذه السيارة، أما التمثيل فيكون مقيداً بالمماثل (انظر: تلخيص الحموية للمؤلف ص٥٥) فيكون التكييف أعم، لأن كل ممثل مكيف، وليس كل مكيف ممثلاً.

تنبيه: المنفي في الصفات: هو التكييف لا الكيفية، لأن كل صفة لها كيفية، وقد نص عليها الأشعري في (رسالة الثغر ص ٧٢) إلا أن الواجب تفويضها.

وأما العقل: فلأن الشيء لا تعرف كيفية صفاته إلا بعد العلم بكيفية ذاته، أو العلم بنظيره المساوي له، أو بالخبر الصادق عنه، وكل هذه الطرق منتفية في كيفية صفات الله عز وجل، فوجب بطلان تكييفها.

وأيضا فإننا نقول: أيُّ كيفية تقدرها لصفات الله تعالى؟.

- إن أيَّ كيفية تقدرها في ذهنك، فالله أعظم وأجل من ذلك.
- وأيَّ كيفية تقدرها لصفات الله تعالى، فإنك ستكون كاذبا فيها، لأنه لا علم لك بذلك.

وحينئذ يجب الكف عن التكييف تقديرًا بالجنان، أو تقريرًا باللسان، وتحريرًا بالبنان[١]، ولهذا لما سئل مالك رحمه الله تعالى عن قوله تعالى: {الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى} [طه: ٥] كيف استوى؟ أطرق رحمه الله برأسه حتى علاه الرُّحَضاء (العرق) ثم قال: (الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة)[٢] ورُوِيَ عن شيخه ربيعة أيضا: (الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول)[٣] وقد مشى أهل العلم بعدهما على هذا الميزان[٤]، وإذا كان الكيف غير

١- الجنان: أي: يجب الكف عن التكييف تقديراً بالقلب فلا تتوهم ولا تقدر في نفسك، والبنان: أي: الكتابة.

٢- ذكر شيخ الإسلام أن إسناد كلهم أئمة ثقات، وأخرج هذا الأثر اللالكائي في "شرح أصول اعتقاد أهل السنة" (٢/٣٩٨) والبيهقي في "الأسماء والصفات" (٢/١٥١) والعجلي في "تاريخ الثقات" ص١٥٨، رقم ٤٣١، ورواه الذهبي في "العلو" ص٩٨ بإسناده إلى سفيان الثوري، وابن قدامة في "العلو" ص١٦٤، وقد صحح شيخ الإسلام هذا الأثر، وقال في الفتاوى (٥/٣٦٥): "وهذا الجواب ثابت عن ربيعة شيخ مالك" أ. هـ، وانظر: در تعارض العقل والنقل (٦/٢٦٤)، وكذا حكم عليه الألباني بالصحة، (انظر: مختصر العلو ص١٣٢)

٣- أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣/٤٤٢) وغيره

٤- ويستعمل ذلك في جميع الصفات الذاتية والفعلية.

معقول ولم يرد به الشرع، فقد انتفى عنه الدليلان العقلي والشرعي، فوجب الكف عنه.

فالحذر الحذر من التكييف أو محاولته، فإنك إن فعلت وقعت في مفاوز[1] لا تستطيع الخلاص منها، وإن ألقاه الشيطان في قلبك فاعلم أنه من نزغاته، فالجأ إلى ربك فإنه معاذك، وافعل ما أمرك به فإنه طبيبك[2]، قال الله تعالى: {وَإِمَّا يَنْزَغَنَّكَ مِنَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ} [فصلت: ٣٦][3]



١- المفاوز جمع مفازة، وسميت بذلك لأنها مهلكة من فوز أي هلك، وقال ثعلب سميت المفازة من فوز الرجل إذا مات، أي: صار في مفازة بين الدنيا والآخرة (انظر: لسان العرب (١٠/٣٤٧) وتهذيب اللغة للأزهري (١٣/٢٦٤).

٢- يوصف الله بالطبيب كما في سنن أبي داود، عَنْ أَبِي رِمْثَةَ، فِي هَذَا الْخَبَرِ، قَالَ: فَقَالَ لَهُ أَبِي: أَرِنِي هَذَا الَّذِي بِظَهْرِكَ، فَإِنِّي رَجُلٌ طَبِيبٌ، قَالَ: «اللَّهُ الطَّبِيبُ، بَلْ أَنْتَ رَجُلٌ رَفِيقٌ، طَبِيبُهَا الَّذِي خَلَقَهَا» بل ذكر البيهقي وابن العربي والقرطبي أنه اسم من أسماء الله.

٣- فالعبد يسأل الله مفتقراً إليه أن يعيذه ويعصمه

القاعدة السابعة

صفات الله تعالى توقيفية لا مجال للعقل فيها ١

فلا نثبت لله تعالى من الصفات إلا ما دل الكتاب والسنة على ثبوته، قال الإمام أحمد رحمه الله تعالى: (لا يوصف الله إلا بما وصف به نفسه، أو وصفه به رسوله ﷺ لا يتجاوز القرآن والحديث) انظر: القاعدة الخامسة في الأسماء.

ولدلالة الكتاب والسنة على ثبوت الصفة ثلاثة أوجه:

الأول: التصريح بالصفة، كالعزة والقوة والرحمة والبطش والوجه واليدين، ونحوها٢

الثاني: تضمن الاسم لها، مثل: الغفور متضمن للمغفرة، والسميع متضمن للسمع، ونحو ذلك، (انظر: القاعدة الثالثة في الأسماء)

الثالث: التصريح بفعل أو وصف٣ دال عليها، كالاستواء على العرش، والنزول إلى السماء الدنيا، والمجيء للفصل بين العباد يوم القيامة، والانتقام من المجرمين، الدال عليها على الترتيب قوله تعالى: {الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى} [طه: ٥] وقول النبي ﷺ: "يَنْزِلُ رَبُّنَا إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا" الحديث، وقول الله تعالى: {وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفّاً صَفّاً} [الفجر: ٢٢] وقوله: {إِنَّا مِنَ الْمُجْرِمِينَ مُنْتَقِمُونَ} [السجدة: ٢٢] ٤

١- مجموع الفتاوى (٥/ ٢٦)، الرسالة الصفدية (٣٢٢، ٣٣٠)، بدائع الفوائد (١/ ٢٨٥)، شرح العقيدة السفارينية (١٦٩، ٢٠١ وما بعدها).

٢- قوله تعالى {وَلَا يَحْزُنْكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ} [يونس: ٦٥] وقوله تعالى {إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ} [الذاريات: ٥٨] وقوله تعالى { أُولَئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ اللَّهِ} [البقرة: ٢١٨] وقوله تعالى {إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ} [البروج: ١٢] وقوله تعالى {وَمَا تُنْفِقُونَ إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ } [البقرة: ٢٧٢] وقوله تعالى { مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ} [ص: ٧٥] .

٣- قيل: إن الصفة والوصف مترادفان، وقيل: بينهما تغاير

٤- وورد من ذلك قوله تعالى {وَإِنَّا لَجَاعِلُونَ مَا عَلَيْهَا صَعِيدًا جُرُزًا } [الكهف: ٨] وقد ذكر ابن الوزير في إيثار الحق على الخلق ص ١٦٠ أنه من الأسماء، وورد قوله تعالى =

=

{وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ} [الذاريات: ٤٧] وممن ذكر ذلك من الأسماء ابن منده وابن العربي وابن الوزير.

تنبيه: إن جعلنا المنعم والموسع والجاعل أسماء فإثبات الصفة يرجع إلى الوجه الثاني وهو التضمن، لكن لما كان المؤلف يرى أن المنتقم ليس اسما، فإنه ذكر أن لله صفة الانتقام من الوجه الثالث، والله أعلم.

الفصل الثالث

قواعد في أدلة الأسماء والصفات

القاعدة الأولى

الأدلة التي تثبت بها أسماء الله تعالى وصفاته هي:

كتاب الله تعالى

وسنة رسوله ﷺ

فلا تثبت أسماء الله وصفاته بغيرهما [١]

وعلى هذا:

- فما ورد إثباته لله تعالى من ذلك في الكتاب والسنة وجب إثباته
- وما ورد نفيه فيهما وجب نفيه مع إثبات كمال ضده
- وما لم يرد إثباته ولا نفيه فيهما:
  - وجب التوقف في لفظه، فلا يثبت ولا ينفى، لعدم ورود الإثبات والنفي فيه
  - وأما معناه: فيفصل فيه؛

    فإن أريد به حقٌ يليق بالله تعالى فهو مقبول،

    وإن أريد به معنىً لا يليق بالله عز وجل وجب ردّه.

فمما ورد إثباته لله تعالى: كل صفة دل عليها اسم من أسماء الله تعالى دلالة مطابقة أو تضمن أو التزام.

ومنه: كل صفة دل عليها فعل من أفعاله، كالاستواء على العرش، والنزول إلى السماء الدنيا، والمجيء للفصل بين عباده يوم القيامة، ونحو ذلك من أفعاله التي لا تحصى أنواعها، فضلاً عن أفرادها {وَيَفْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ} [إبراهيم: ٢٧]

ومنه: الوجه والعينان واليدان ونحوها.

١- كالقياس والاستحسان العقلي، فلا يقاس السخي على الجواد مثلاً، وهكذا

ومنه: الكلام والمشيئة والإرادة بقسميها الكوني والشرعي، فالكونية: بمعنى المشيئة، والشرعية: بمعنى المحبة ١

١- من الفروق بين الإرادة الكونية والإرادة الشرعية

الإرادة الكونية	الإرادة الشرعية
الإرادة الكونية تتعلق بما يحبه الله ويرضاه، وبما لا يحبه ولا يرضاه، فالإرادة الكونية مرادفة للمشيئة.	الإرادة الشرعية لا تتعلق إلا بما يحبه الله ويرضاه، فالإرادة الشرعية مرادفة للمحبة.
من أمثلتها: - قوله تعالى: {وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِقَوْمٍ سُوءًا فَلَا مَرَدَّ لَهُ} [الرعد: ١١] - قوله تعالى: {إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ} [هود: ٣٤] لأن الله لا يحب أن يغوي العباد.	**من أمثلتها:** - قوله تعالى {يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ} [البقرة: ١٨٥] - قوله تعالى {وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ} [النساء: ٢٧] لأن {يُرِيدُ} هنا بمعنى يحب.
الإرادة الكونية قد تكون مقصودة لغيرها كخلق إبليس مثلاً، وسائر الشرور؛ لتحصل بسببها أمور كثيرة محبوبة لله تعالى كالتوبة، والمجاهدة، والاستغفار.	الإرادة الشرعية: مقصودة لذاتها؛ فالله تعالى أراد الطاعة وأحبها، وشرعها ورضيها لذاتها .
الإرادة الكونية لابد من وقوعها؛ فالله إذا شاء شيئاً وقع ولا بد، كإحياء أحد أو إماتته، أو غير ذلك.	الإرادة الشرعية -كإرادة الإيمان من كل أحد- فلا يلزم وقوعها، فقد تقع وقد لا تقع، ولو كان لابد من وقوعها لأصبح الناس كلهم مسلمين.
الإرادة الكونية متعلقة بربوبية الله وخلقه.	الإرادة الشرعية متعلقة بألوهيته وشرعه.

=

ومنه: الرضا والمحبة والغضب والكراهة، ونحوها

ومما ورد نفيه عن الله سبحانه لانتفائه وثبوت كمال ضده: الموت والنوم والسنة والعجز والإعياء والظلم والغفلة عن أعمال العباد، وأن يكون له مثيل أوكفؤٌ، أو نحو ذلك

ومما لم يرد إثباته ولا نفيه لفظ: (الجهة)، فلو سأل سائل: هل نثبت لله تعالى جهة؟، قلنا له: لفظ الجهة لم يرد في الكتاب والسنة إثباتا ولا نفيا، ويُغني عنه ما ثبت فيهما من أن الله تعالى في السماء، وأما معناه فإما أن يراد به جهة سفل أو جهة علو تحيط بالله، أو جهة علو لا تحيط به.

فالأول: باطل، لمنافاته لعلو الله تعالى الثابت بالكتاب والسنة والعقل والفطرة والإجماع ١

=

الإرادتان تجتمعان في حق المطيع، فالذي أدى الصلاة –مثلاً– جمع بينهما؛ وذلك لأن الصلاة محبوبة لله، وقد أمر بها ورضيها وأحبها، فهي شرعية من هذا الوجه. وكونها وقعت دل على أن الله أرادها كوناً فهي كونية من هذا الوجه؛ فمن هنا اجتمعت الإرادتان في حق المطيع.
وتنفرد الكونية في مثل كفر الكافر، ومعصية العاصي، فكونها وقعت فهذا يدل على أن الله شاءها؛ لأنه لا يقع شيء إلا بمشيئته، وكونها غير محبوبة دليل على أنها كونية لا شرعية. **وتنفرد الشرعية في مثل إيمان الكافر المأمور به،** وطاعة العاصي المطلوبة منه بدل معصيته، فكونها محبوبة الله فهي شرعية، وكونها لم تقع –مع أمر الله بها ومحبته لها– دليل على أنها شرعية فحسب؛ إذ هي مرادة محبوبة لم تقع.

١– سئل الشيخ ابن عثيمين في الفتاوى ص٦٥: هل السماء الثانية فما فوقها تكون فوقه إذا نزل إلى السماء الدنيا؟ الجواب: لا، ونجزم بهذا لأننا لو قلنا: بإمكان ذلك لبطلت صفة العلو، وصفة العلو لازمة لله، وهي صفة ذاتية لا تنتفي عن الله، ولا يمكن أن يكون =

والثاني: باطل أيضا، لأن الله تعالى أعظم من أن يحيط به شئ من مخلوقاته.

والثالث: حق، لأن الله تعالى العلي فوق خلقه ولا يحيط به شئ من مخلوقاته١

=

شيء فوقه، حينئذ يبقى الإنسان منبهتا كيف يترل إلى السماء الدنيا ولا تقله، ولا تكون السموات الأخرى فوقه، هل يمكن هذا؟!

الجواب: إذا كنت منبهتاً من هذا، فإنما تنبهت إذا قست صفات الخالق بصفات المخلوق، صحيح أن المخلوق إذا نزل إلى المصباح صار السطح فوقه، وصار سطح المصباح يقله، لكن الخالق لا يمكن أن يقاس بخلقه، فلا تقل: كيف؟ و لم؟

فإذاً هذان السؤالان:

الأول: هل السماء تقله؟ وجوابه: لا لأنك إن فرضت هذا لزم أن يكون الله محتاجاً إلى السماء، والله تعالى غني عن كل شيء، وكل شيء محتاج إليه.

والثاني: هل تكون السموات فوقه ما عدا السماء الدنيا؟ وجوابه: لا، لأنك لو فرضت ذلك لزم انتفاء صفة العلو لله مع أن العلو من صفات الله الذاتية التي لا ينفك عنها.

فالسؤال هذا من أصله بدعة، كما قال مالك للذي سأله عن الاستواء كيف استوى؟ قال "السؤال عنه بدعة"، يعني: لأنه ما سأل الصحابة عنه، فأنت الآن ابتدعت في دين الله تعالى حيث سألت عن أمر ديني ما سأل عنه الصحابة، وهم أفضل منك، وأحرص منك على العلم بصفات الله، لكن مع ذلك لو قال: أنا يساورني القلق، أخشى أن أعتقد بصفات الله ما لا يجوز، فبينوا لي وأنقذوني، فحينئذ نبين له، لأن الإنسان قد يبتلى بمثل هذه الأمور ويأتيه الشيطان ويوسوس له، ويقول كيف؟ وكيف؟ حتى يؤدي به إلى أحد محذورين: إما التمثيل، وإما التعطيل، فإذا جاءنا يسأل ويقول: أنقذوني ما زال هذا يتردد في خاطري، ما يكفيني أن تقولوا: بدعة، كيف أذهب ما في خاطري وقلبي؟ نقول: نبين لك ا. هـــ.

١- قال الشيخ ابن العثيمين: "مسألة الجسمية لم ترد لا في القرآن ولا في السنَّة إثباتاً ولا نفياً، ولكن نقول بالنسبة للفظ: لا ننفي ولا نثبت، لا نقول: جسم وغير جسم، لكن بالنسبة للمعنى نفصِّل ونستفصل، ونقول للقائل: ماذا تعني بالجسم؟

=

ودليل هذه القاعدة السمع والعقل:

فأما السمع:

فمنه قوله تعالى: {وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ فَاتَّبِعُوهُ وَاتَّقُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ} [الأنعام:١٥٥]

وقوله: {فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ} [الأعراف:١٥٨]

وقوله: {وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا} [الحشر: ٧]

وقوله: {مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَنْ تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظاً} [النساء: ٨٠]

وقوله: {فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً} [النساء: ٥٩]

وقوله: {وَأَنِ احْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ} [المائدة: ٤٩]١

=

- هل تعني أنه الشيء القائم بنفسه المتصف بما يليق به، الفاعل بالاختيار، القابض الباسط؟ إن أردت هذا: فهو حق ومعنى صحيح، فالله تعالى قائم بنفسه فعَّال لما يريد، متصف بالصفات اللائقة به، يأخذ ويقبض ويبسط، يقبض السماوات بيمينه ويهزها

- وإن أردت بالجسم الشيء الذي يفتقر بعضه إلى بعض ولا يتم إلا بتمام أجزائه: فهذا ممتنع على الله؛ لأن هذا المعنى يستلزم الحدوث والتركيب، وهذا شيء ممتنع على الله عز وجل (شرح العقيدة السفارينية " (ص ١٨ ، ١٩)

١- الشاهد من الأدلة السابقة: قوله {فَاتَّبِعُوهُ} أي فيما يأمر به وينهى، وقوله {وَاتَّبِعُوهُ} وقوله {فَخُذُوهُ} وقوله {فَانْتَهُوا} وقوله (مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ) أي بتصديق خبره وإثبات ما أثبته لله، وقوله {وَمَنْ تَوَلَّى} أي عن طاعة الله والرسول ﷺ فإنه لا يضر إلا نفسه، وقوله {فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ} فأمر برد كل ما تنازع الناس فيه من

=

إلى غير ذلك من النصوص الدالة على وجوب الإيمان بما جاء في القرآن والسنة، وكل نص يدل على وجوب الإيمان بما جاء في القرآن، فهو دال على وجوب الإيمان بما جاء في السنة، لأن مما جاء في القرآن الأمر باتباع النبي ﷺ والرد إليه عند التنازع، والرد إليه يكون إليه نفسه في حياته، وإلى سنته بعد وفاته.

فأين الإيمان بالقرآن لمن استكبر عن اتباع الرسول ﷺ المأمور به في القرآن؟ وأين الإيمان بالقرآن لمن لم يرد النزاع إلى النبي ﷺ وقد أمر الله به في القرآن؟ وأين الإيمان بالرسول ﷺ الذي أمر به القرآن لمن لم يقبل ما جاء في سنته؟

ولقد قال الله تعالى: {وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَاناً لِكُلِّ} [النحل: ٨٩] ومن المعلوم أن كثيرًا من أمور الشريعة العلمية والعملية جاء بيانها بالسنة، فيكون بيانها بالسنة من تبيان القرآن ١

= أصول الدين وفروعه إلى الله والرسول، أي إلى كتاب الله وسنة رسوله، وقوله {وَأَنِ احْكُمْ بَيْنَهُمْ} هو أنه إذا حكم فإنه يحكم بالكتاب والسنة.

١- قوله تعالى: {وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَاناً لِكُلِّ} [النحل: ٨٩] (يحتاج إليه الناس من أمر الشريعة):

- إما بتبيينه في نفس الكتاب
- أو بإحالته على السنة، لقوله تعالى {وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا} [الحشر: ٧]
- أو بإحالته على الإجماع كما قال تعالى: {وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ} [النساء: ١١٥]
- أو على القياس كما قال تعالى: {فَاعْتَبِرُوا يَاأُولِي الْأَبْصَارِ} [الحشر: ٢] والاعتبار: النظر والاستدلال اللذان يحصل بهما القياس

فهذه أربعة طرق لا يخرج شيء من أحكام الشريعة عنها، كلها مذكورة في القرآن فكان تبياناً لكل شيء.

=

وأما العقل:

فنقول: إن تفصيل القول فيما يجب أو يمتنع أو يجوز في حق الله تعالى من أمور الغيب التي لا يمكن إدراكها بالعقل، فوجب الرجوع فيه إلى ما جاء في الكتاب والسنة.



= ____________

فاندفع ما قيل: كيف قال الله تعالى: {وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَاناً لِكُلِّ} [النحل: ٨٩] ونحن نجد كثيراً من أحكام الشريعة لم يعلم من القرآن نصاً، كعدد ركعات الصلاة، ومدة المسح والحيض، ومقدار حد الشرب، ونصاب السرقة وغير ذلك، ومن ثم اختلف الأئمة في كثير من الأحكام (حاشية الجمل على الجلالين (٢٦١/٤) (تفسير الخازن (٩٥/٣)، والوسيط للواحدي (٧٩/٣)

قوله: (**فيكون بيانها بالسنة من تبيان القرآن**) لنضرب أمثلة على ذلك:

المثال الأول: قوله تعالى: {وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ} [البقرة: ٤٣] فهذا يفهم منه وجوب كل من الصلاة والزكاة، ولكن: ما هي ماهية هذه الصلاة التي أوجبها وما كيفيتها؟ وما وقتها؟ وما عددها؟ وعلى من تجب؟ وكم مرة تجب في العمر؟ وما هي ماهية الزكاة؟ وعلى من تجب؟ وفي أي مال تجب؟ وما مقدارها؟ وما شروط وجوبها؟

المثال الثاني: قوله تعالى: {وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ} [البقرة: ١٩٦] ففهمنا: وجوب إتمامهما، ولكن: ما المراد بهما؟ أهو جميع ما كان يفعله العرب في الجاهلية؟ أو شيء آخر؟ فما هو؟ وكم مرة تجب في العمر؟ (انظر: الرسالة للإمام الشافعي ص٢٠ وما بعده، وحجية السنة لعبد الغني عبد الخالق ص٣٢٣)

القاعدة الثانية

الواجب في نصوص القرآن والسنة إجراؤها على ظاهرها[١] دون تحريف[٢] لا سيما نصوص الصفات، حيث لا مجال للرأي فيها

ودليل ذلك: السمع والعقل

أما السمع:

فقوله تعالى: {نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ} [الشعراء: ١٩٣-١٩٥]

وقوله: {إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآناً عَرَبِيّاً لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ} [يوسف: ٢]

١- **الظاهر**: لغة: الواضح البين، واصطلاحاً: "ما دل بنفسه على معنى راجح مع احتمال غيره"، مثاله قوله ﷺ: "توضؤا من لحوم الإبل" رواه أحمد وأبو داود، فإن الظاهر من المراد بالوضوء غسل الأعضاء الأربعة على الصفة الشرعية دون الوضوء الذي هو النظافة، والعمل بالظاهر واجب إلا بدليل يصرفه عن ظاهره، لأن هذه طريقة السلف، ولأنه أحوط وأبرا للذمة وأقوى في التعبد والانقياد.

والمؤول: لغة: من الأول وهو الرجوع، واصطلاحاً: "ما حمل لفظه على المعنى المرجوح"، **والتأويل قسمان:**

القسم الأول: الصحيح، ما دل عليه دليل صحيح، كتأويل قوله تعالى: {وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ} [يوسف: ٨٢] إلى معنى واسأل أهل القرية، لأن القرية نفسها لا يمكن توجيه السؤال إليها.

القسم الثاني: الفاسد، ما ليس عليه دليل صحيح كتأويل المعطلة قوله تعالى: {الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى} [طه: ٥] إلى معنى استولى، والصواب: أن معناه العلو والاستقرار من غير تكييف ولا تمثيل.

٢- صرف اللفظ عن ظاهره بلا دليل يسمى تحريفاً (انظر: شرح الطحاوية بترتيب الشيخ خالد بن فوزي (٥٠٦/١)

وقوله: {إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآناً عَرَبِيّاً لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ} [الزخرف: ٣] وهذا يدل على وجوب فهمه على ما يقتضيه ظاهره باللسان العربي إلا أن يمنع منه دليل شرعي ١ وقد ذم الله تعالى اليهود على تحريفهم، وبين أنهم بتحريفهم من أبعد الناس عن الإيمان، فقال: {أَفَتَطْمَعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلامَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ} [البقرة:٧٥]٢ وقال تعالى: {مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ وَيَقُولُونَ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا} [النساء: ٤٦] الآية ٣

وأما العقل:

فلأن المتكلم بهذه النصوص أعلم بمراده من غيره، وقد خاطبنا باللسان العربي المبين، فوجب قبوله على ظاهره، وإلا لاختلفت الآراء وتفرقت الأمة.



١- مثال ذلك: قوله تعالى {فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ} [النحل: ٩٨] فإن ظاهره متروك لدليل شرعي آخر هو أن النبي ﷺ كان يستعذ عند الشروع في القراءة (وانظر: الخلاف في هذه المسألة في تفسير الرازي (٩٢/٢٠) فقد نقل هذا القول عن الأكثر، وأن بعض الأئمة أخذ بظاهر الآية، كداود الظاهري وقال: إن الاستعاذة تكون بعد القراءة.

وقول المؤلف (إلا أن يمنع منه دليل شرعي) احترازاً من الأدلة العقلية التي يستند إليها المعطلة في صرف ظواهر القرآن والسنة.

٢- الشاهد من الآية: أن الله ذم واستنكر على اليهود، لأنهم حرفوا كلامه من التوراة، فجعلوا الحلال حراماً وبالعكس وزادوا ونقصوا فتحريف نصوص الصفات كذلك (انظر: فتح القدير للشوكاني (١٥١/١)

٣- الشاهد من الآية: إن الله ذم اليهود، لأنهم كانوا يحرفون الكلم عن مواضعه إما بتغيير اللفظ أو المعنى أو بهما جميعاً، وتحريف نصوص الصفات كذلك منهي عنه (انظر: تفسير السعدي (٣٥٤/١)

القاعدة الثالثة

ظواهر نصوص الصفات معلومة لنا باعتبار، ومجهولة لنا باعتبار آخر

فباعتبار المعنى: هي معلومة [١]

وباعتبار الكيفية: التي هي عليها مجهولة

وقد دل على ذلك السمع والعقل.

أما السمع:

فمنه قوله تعالى: {كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ} [ص:٢٩]

وقوله تعالى: {إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآناً عَرَبِيّاً لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ} [الزخرف: ٣]

وقوله جل ذكره: {وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ} [النحل:٤٤]

- والتدبر لا يكون إلا فيما يمكن الوصول إلى فهمه ليتذكر الإنسان بما فهمه منه.
- وكون القرآن عربيا ليعقله من يفهم العربية، يدل على أن معناه معلوم، وإلا لما كان فرق بين أن يكون باللغة العربية أو غيرها.
- وبيان النبي ﷺ القرآن للناس شامل لبيان لفظه وبيان معناه.

وأما العقل:

فلأن من المحال أن يُنَزِّل الله تعالى كتابا، أو يتكلم رسوله ﷺ بكلام يقصد بهذا الكتاب، وهذا الكلام أن يكون هداية للخلق، ويبقى في أعظم الأمور وأشدها ضرورة مجهول المعنى، بمنزلة الحروف الهجائية التي لا يفهم منها شيء، لأن ذلك من

١- أي: أصل المعنى لا المعنى الذي يكون في حق المخلوق، فهذا غير مراد قطعاً، ولهذا يقول شارح الطحاوية ص٧٦ عن الصفات "أن أصل معناها معلوم لنا"، وانظر التدمرية ص٨٩ فقد ذكر شيخ الإسلام هذه القاعدة وفصل فيها.

السفه الذي تأباه حكمة الله تعالى، وقد قال الله تعالى عن كتابه: {كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ} [هود: ١] هذه دلالة السمع والعقل على علمنا بمعاني نصوص الصفات.

وأما دلالتهما على جهلنا لها باعتبار الكيفية فقد سبقت في القاعدة السادسة من قواعد الصفات١

وبهذا عُلم بطلان مذهب المفوضة٢الذين يفوضون علم معاني نصوص الصفات، ويَدَّعون أن هذا مذهب السلف، والسلف بريئون من هذا المذهب، وقد تواترت الأقوال عنهم بإثبات المعاني لهذه النصوص إجمالاً أحيانا٣، وتفصيلا أحيانا٤، وتفويضهم الكيفية إلى علم الله عز وجل.

قال شيخ الإسلام ابن تيميه في كتابه المعروف بـــ "العقل والنقل" (ص ١١٦، ج ١) **المطبوع على هامش "منهاج السنة"**: "وأما التفويض فمن المعلوم أن الله أمرنا بتدبر القرآن، وحضنا على عقله وفهمه، فكيف يجوز مع ذلك أن يراد منا الإعراض عن فهمه ومعرفته وعقله) إلى أن قال (ص ١١٨): (وحينئذ فيكون ما وصف الله به نفسه في القرآن، أو كثير مما وصف الله به نفسه لا يعلم الأنبياء معناه، بل يقولون

١- التي بعنوان: يلزم في إثبات الصفات التخلي عن محذورين عظيمين: أحدهما: التمثيل، والثاني: التكييف.

٢- أصل التفويض في اللغة مأخوذ من قولهم: فوض إليه الأمر أي رده إليه.

٣- من ذلك: ما قاله الإمام الأصبهاني قوام السنة في كتابه الحجة في بيان المحجة (٩١/١): "إن الأخبار في صفات الله عز وجل جاءت متواترة عن النبي ﷺ موافقة لكتاب الله عز وجل، فنقلها الخلف عن السلف قرناً بعد قرن من لدن الصحابة والتابعين إلى عصرنا هذا على سبيل إثبات الصفات لله والمعرفة والإيمان به، والتسليم لما أخبر الله به في تنزيله وبينه الرسول عن كتابه مع اجتناب التأويل ا. هـــ

٤- وهو كثير، ومن ذلك: ما سبق عن الإمام مالك وشيخه ربيعه، وقد نقل الإمام اللالكائي جملة منها في كتابه أصول الاعتقاد (٣٩٧/٣)

كلاما لا يعقلون معناه"، قال: "ومعلوم أن هذا قَدْحٌ فِي الْقُرْآنِ والأنبياء، إذ كان الله أنزل القرآن وأخبر أنه جعله هدى وبيانا للناس، وأمر الرسول ﷺ أن يبلغ البلاغ المبين، وأن يبين للناس ما نُزِّل إليهم، وأمر بتدبر القرآن وعقله، ومع هذا فأشرف ما فيه وهو ما أخبر به الرب عن صفاته.. لا يعلم أحد معناه، فلا يعقل، ولا يتدبر، ولا يكون الرسول بَيَّنَ للناس ما نُزِّل إليهم، ولا بَلَّغ البلاغ المبين، وعلى هذا التقدير فيقول كل ملحد ومبتدع: الحق في نفس الأمر ما علمته برأيي وعقلي، وليس في النصوص ما يناقض ذلك، لأن تلك النصوص مشكلة متشابهة، ولا يعلم أحد معناها، وما لا يعلم أحد معناه لا يجوز أن يُسْتَدَل به، فيبقى هذا الكلام سدًا لباب الهدى والبيان من جهة الأنبياء، وفتحا لباب من يعارضهم، ويقول: إن الهدى والبيان في طريقنا لا في طريق الأنبياء، لأننا نحن نعلم ما نقول ونبينه بالأدلة العقلية، والأنبياء لم يعلموا ما يقولون فضلاً عن أن يبينوا مرادهم.

فتبين أن قول أهل التفويض الذين يزعمون أنهم متبعون للسنة والسلف من شر أقوال أهل البدع والإلحاد" اهـ كلام الشيخ، وهو كلام سديد من ذي رأي رشيد، وما عليه مزيد، رحمه الله تعالى رحمة واسعة، وجمعنا به في جنات النعيم.



القاعدة الرابعة

ظاهر النصوص ما يتبادر منها إلى الذهن من المعاني، وهو يختلف بحسب السياق، وما يضاف إليه الكلام [١]

١- إن قال قائل: نصوص الصفات لا يجوز إجراؤها على ظاهرها، لأن ظاهرها غير مراد، فجوابه أن يقال: ماذا تريد بالظاهر؟

- أتريد ما يظهر من النصوص من المعاني اللائقة بالله من غير تمثيل، فهذا الظاهر مراد لله ورسوله قطعاً وواجب على العباد قبوله، والإيمان به شرعاً لأنه حق.

- أم تريد بالظاهر ما فهمته من التمثيل، فهذا غير مراد لكنه ليس ظاهر نصوص الكتاب والسنة، لأن هذا الظاهر الذي فهمته كفر وباطل بالنص والإجماع، ولا يمكن أن يكون ظاهر كلام الله ورسوله كفراً وباطلاً، ولا يرتضي ذلك أحد من المسلمين.

وذكر شارح الطحاوية احترازاً مهماً، وهو أن إثبات السلف للظاهر ليس معناه التمثيل والتكييف، وذلك لأن لفظ (الظاهر) يستخدمه المتكلمون في المعنى الفاسد أي ظاهر ما في المخلوقين، وهذا ليس بمقصد الأئمة، ثم هذا ليس هو الظاهر من النصوص ولا يفهم منها ذلك إلا جاهل أو معاند، وأما السلف: فالظاهر عندهم هو ما سبق إلى العقل السليم منه لمن يفهم بتلك اللغة.

وهذه المسألة مرتبطة بمسألة المجاز في اللغة: فهي من المسائل التي احتج بها النفاة المعطلة على نفي صفات الله تعالى، والحق في هذه المسألة: "أن كل لفظ فهو حقيقة فيما استعمل فيه بقرينته"، فلو فرضنا أن أسداً مفترساً وضع له في حديقة الحيوانات منبر فصعد عليه (كما يكون فيما يسمى بالسرك) فهل يصبح عند أهل المجاز أن يعبر عن هذه الصورة بــ (رأيت أسداً على المنبر) أو يحتاج الأمر إلى قرينة تدل على أن المراد الحيوان المفترس لكثرة استعماله في الرجل الشجاع.

ومثال آخر: وهو لفظ السيارة: الدالة على من يسير كما قال تعالى: {مَتَاعًا لَكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِ} [المائدة: ٩٦] وقوله: {وَجَاءَتْ سَيَّارَةٌ فَأَرْسَلُوا وَارِدَهُمْ} [يوسف: ١٩] وهذا الاسم شائع الآن على السيارة المركبة المعهودة، فقولهم: "الحقيقة ما لا يحتاج إلى =

فالكلمة الواحدة يكون لها معنى في سياق ومعنى آخر في سياق، وتركيب الكلام يفيد معنى على وجه، ومعنى آخر على وجه١

فلفظ (**القرية**) مثلاً يراد به القوم تارة، ومساكن القوم تارة أخرى.

فمن الأول: قوله تعالى: {وَإِنْ مِنْ قَرْيَةٍ إِلاّ نَحْنُ مُهْلِكُوهَا قَبْلَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ أَوْ مُعَذِّبُوهَا عَذَاباً شَدِيداً}[الإسراء: ٥٨] ٢

ومن الثاني: قوله تعالى عن الملائكة ضيف إبراهيم: {إِنَّا مُهْلِكُو أَهْلِ هَذِهِ الْقَرْيَةِ} [العنكبوت:٣١] ٣

وتقول: (صنعت هذا بيدي)، فلا تكون اليد كاليد في قوله تعالى: {لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيّ} [ص:٧٥] لأن اليد في المثال أضيفت إلى المخلوق فتكون مناسبة له٤، وفي الآية أضيفت إلى الخالق فتكون لائقة به، فلا أحد سليم الفطرة صريح العقل٥ يعتقد أن يد الخالق كيد المخلوق، أو بالعكس.

=

قرينة"، ليس صحيحاً على إطلاقه، بل كل من الألفاظ إنما تعرف من خلال التركيب، والله أعلم (انظر: الصواعق المرسلة ٣/٢).

١- حاصل كلام المؤلف أن الظاهر يختلف بحسب عدة أمور:

أ- السياق. ب- الإضافة. ت- التركيب.

وسيأتي المؤلف بأمثلة على ذلك

٢- أي يراد بهذه الآية القوم، لأن الذي يعذب هو الساكن في القرية لا القرية نفسها (تفسير الجلالين ص٣٧٢).

٣- المراد: أهل هذه المساكن، لأننا لو قلنا: المراد بالقرية أهل القرية لكان التركيب: إِنَّا مُهْلِكُو أَهْلِ هَذِهِ الأهل، وهذا لا يستقيم.

٤- الإضافة خصصت اليد بالجارحة المناسبة للمخلوق.

٥- العقل الصريح: هو الذي خلا من الشبهات التي أتي بها علماء الكلام، وخلا من الشهوات (انظر: تلخيص الحموية للمؤلف ص٩٦)

وتقول: (ما عندك إلا زيد)١، (وما زيد إلا عندك)٢، فتفيد الجملة الثانية معنى غير ما تفيده الأولى، مع اتحاد الكلمات، لكن اختلف التركيب فتغير المعنى به ٣

إذا تقرر هذا فظاهر نصوص الصفات ما يتبادر منها إلى الذهن من المعاني، وقد انقسم الناس فيه إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: من جعلوا الظاهر المتبادر منها معنى حقا يليق بالله عز وجل، وأبقوا دلالتها على ذلك٤، وهؤلاء هم السلف الذين اجتمعوا على ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه، والذين لا يَصْدُقُ لقب أهل السنة والجماعة إلا عليهم، وقد أجمعوا على ذلك، كما نقله ابن عبد البر فقال: "أهل السنة مجموعون عَلَى الْإِقْرَارِ بالصِّفَاتِ الْوَارِدَةِ كُلِّهَا فِي الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِيمَانِ بهَا، وَحَمْلِهَا عَلَى الْحَقِيقَةِ لَا عَلَى الْمَجَازِ إِلَّا أَنَّهُمْ لَا يُكَيِّفُونَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ، وَلَا يَحُدُّونَ فِيهِ صِفَةً مَحْصُورَةً" اهـ٥،

١- الجملة الأولى أفادت قصر الصفة على الموصوف، ويكون المعنى: أنه لا يوجد عندك إلا زيد، ولا يوجد شخص آخر عندك، أي: قصر الصفة التي هي العندية على الموصوف الذي هو زيد.

٢- أفادت قصر الموصوف على الصفة، فقصرنا زيداً وهو الموصوف على الصفة وهي العندية، أي: أن زيداً لا يوجد في غير هذا المكان، لكن قد يوجد شخص آخر معك.

٣- ضابط: مدخول (ما) النافية هو المقصور، والذي يأتي بعد (إلا) هو المقصور عليه

٤- أي على ذلك الذي يتبادر إلى الذهن

٥- ذكره ابن عبد البر في التمهيد في (١٤٥/٧) وقال بعد ذلك: "وَأَمَّا أَهْلُ الْبِدَعِ وَالْجَهْمِيَّةُ وَالْمُعْتَزِلَةُ كُلُّهَا وَالْخَوَارِجُ، فَكُلُّهُمْ يُنْكِرُهَا وَلَا يَحْمِلُ شَيْئًا مِنْهَا عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَيَزْعُمُونَ أَنَّ مَنْ أَقَرَّ بِهَا مُشَبِّهٌ، وَهُمْ عِنْدَ مَنْ أَثْبَتَهَا نَافُونَ لِلْمَعْبُودِ، وَالْحَقُّ فِيمَا قَالَهُ الْقَائِلُونَ بِمَا نَطَقَ بِهِ كِتَابُ اللَّهِ وَسُنَّةُ رَسُولِهِ، وَهُمْ أَئِمَّةُ الْجَمَاعَةِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ ا. هـ

وقوله: (وَلَا يَحُدُّونَ فِيهِ صِفَةً مَحْصُورَةً) أي: لا يجعلون لصفاته نهاية وغاية بخلاف صفات البشر فإنها محدودة، فلو وصف فلان بالعلم والكرم لكان لتلك الصفة غاية ونهاية، بل قد يكون غيره أعلم وأكرم.

=

وقال القاضي أبو يعلى (ت ٤٥٨هـــ) في كتاب "إبطال التأويل": " لا يَجُوزُ رَدُّ هَذِهِ الأَخْبَارِ، وَلا التَّشَاغُلُ بِتَأْوِيلِهَا، وَالْوَاجِبُ حَمْلُهَا عَلَى ظَاهِرِهَا، وَأَنَّهَا صِفَاتٌ لِلَّهِ تَعَالَى لا تُشْبِهُ صفات سَائِرِ الْمَوْصُوفِينَ بِهَا مِنَ الْخَلْقِ، وَلا يعْتَقدُ التَّشْبِيه فِيهَا، لَكِنْ عَلَى مَا رُوِيَ عَنْ الإمام أَحْمَدَ وسائر الأئمة) اهـــ نقل ذلك عن ابن عبد البر والقاضي شيخ الإسلام ابن تيميه في "الفتوى الحموية" (ص ٨٧ ٨٩، ج ٥" من "مجموع الفتاوى" لابن القاسم.

وهذا هو المذهب الصحيح والطريق القويم الحكيم، وذلك لوجهين:

الأول: أنه تطبيق تام لما دل عليه الكتاب والسنة من وجوب الأخذ بما جاء فيهما من أسماء الله وصفاته، كما يعلم ذلك من تتبعه بعلم وإنصاف.

= **وفي كتاب موقف ابن حزم من الأشعرية للدمشقية ص٦٦ نقد تحديدهم لقدرة الله**):

وقالت الأشعرية كلها: "إن الله لا يقدر على ظلم أحد البتة، ولا يقدر على الكذب، ولا على قول إن (المسيح ابن الله) حتى يقول قبل ذلك {قالت النصارى} وأنه لا يقدر على أن يقول: {عزير ابن الله} حتى يقول قبل ذلك {وقالت اليهود} وأنه لا يقدر على أن يتخذ ولداً، وأنه لا يقدر البتة على إظهار معجزة على يدي كذاب يدعي النبوة، فإن ادعى الألوهية كان الله تعالى قادراً على إظهار المعجزات على يديه، وأنه تعالى لا يقدر على إحالة الأمور عن حقائقها، ولا على قلب الأجناس عن ماهيتها، وأنه تعالى لا يقدر على أن يقسم الجزء الذي لا يتجزأ، ولا على أن يدعو أحداً إلى غير التوحيد"، **هذا نص كلامهم، وحقيقة معتقدهم فجعلوه تعالى عاجزاً متناهي القوة، محدود القدرة، يقدر مرة ولا يقدر أخرى، ويقدر على شيء ولا يقدر على آخر:** "وهذه صفة نقص، وهم مع هذا يقولون: إن الساحر يقدر على قلب الأعيان، وأن يمسخ إنساناً ويجعله حماراً على الحقيقة، وعلى المشي في الهواء وعلى الماء: فكان الساحر عندهم أقوى من الله تعالى، قال أبو محمد: وخشوا مبادرة أهل الإسلام بالاصطدام فخنسوا على أن يصرحوا بأن الله تعالى لا يقدر، فقالوا: لا يوصف الله بالقدرة على شيء مما ذكرناا. هـــ

الثاني: أن يقال: إن الحق إما أن يكون فيما قاله السلف، أو فيما قاله غيرهم، والثاني باطل١، لأنه يلزم منه أن يكون السلف من الصحابة والتابعين لهم بإحسان تكلموا بالباطل تصريحا أو ظاهرًا، و لم يتكلموا مرة واحدة لا تصريحا ولا ظاهرًا بالحق الذي يجب اعتقاده، وهذا يستلزم أن يكونوا إما جاهلين بالحق، وإما عالمين به لكن كتموه، وكلاهما باطل، وبطلان اللازم يدل على بطلان الملزوم٢، فتعين أن يكون الحق فيما قاله السلف دون غيرهم.

القسم الثاني: من جعلوا الظاهر المتبادر من نصوص الصفات معنى باطلاً لا يليق بالله، وهو التشبيه، وأبقوا دلالتها على ذلك، وهؤلاء هم المشبهة، ومذهبهم باطل، محرم من عدة أوجه:

الأول: أنه جناية على النصوص، وتعطيل لها عن المراد بها، فكيف يكون المراد بها التشبيه، وقد قال الله تعالى: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ} [الشورى: ١١] ٣

الثاني: أن العقل دل على مباينة الخالق للمخلوق في الذات والصفات، فكيف يحكم بدلالة النصوص على التشابه بينهما؟.

الثالث: أن هذا المفهوم الذي فهمه المشبه من النصوص مخالف لما فهمه السلف منها، فيكون باطلاً.

١- إن كون الحق فيما قاله الخلف باطل، ووجه بطلانه أنه يلزم منه: أن يكون السلف تكلموا بالباطل تصريحاً أو ظاهراً إلى أن جاء الخلف، أو لم يتكلموا بالحق.

٢- اللازم أنهم تكلموا بالباطل تصريحا أو ظاهرا، و لم يتكلموا مرة واحدة لا تصريحا ولا ظاهرًا بالحق الذي يجب اعتقاده، والملزوم هو إما جاهلين أو عالمين وكاتمين

٣- قال السعدي في تفسيره (٤/٤١٢): {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ} [الشورى: ١١] أي: ليس يشبهه تعالى ولا يماثله شيء من مخلوقاته، لا في ذاته، ولا في أسمائه، ولا في صفاته، ولا في أفعاله، لأن أسماءه كلها حسنى، وصفاته وأفعاله تعالى أوجد بها المخلوقات العظيمة من غير مشارك، فليس كمثله شيء لانفراده وتوحده بالكمال من كل وجه.

فإن قال المشبِّه: أنا لا أعقل من نزول الله ويده إلا مثل ما للمخلوق من ذلك، والله تعالى لم يخاطبنا إلا بما نعرفه ونعقله، **فجوابه من ثلاثة أوجه:**

أحدها: أن الذي خاطبنا بذلك هو الذي قال عن نفسه: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ} [الشورى: ١١] ونهى عباده أن يضربوا له الأمثال، أو يجعلوا له أندادًا، فقال: {فَلا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الأَمْثَالَ إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لا تَعْلَمُونَ} [النحل: ٧٤] وقال: {فَلا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَاداً وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ} [البقرة: ٢٢][١] وكلامه تعالى كله حق، يصدق بعضه بعضا ولا يتناقض.

ثانيها: أن يقال له: ألست تعقل لله ذاتا لا تشبه الذوات؟ فسيقول: بلى، فيقال له: فلتعقل له صفات لا تشبه الصفات، فإن القول في الصفات كالقول في الذات، ومن فرق بينهما فقد تناقض[٢]

١- قال السعدي في تفسيره (٤٢/١): {فَلا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَاداً} [البقرة: ٢٢] أي: أشباهاً ونظراءِ من المخلوقين فتعبدونهم كما تعبدون الله وتحبونه، وهو مثلكم مخلوقون مرزوقون مدبرون لا يملكون مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء ولا ينفعونكم ولا يضرون، {وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ} [البقرة: ٢٢] أن الله ليس له شريك ولا نظير لا في الخلق والرزق والتدبير ولا في الألوهية والكمال، فكيف تعبدون معه آلهة أخرى مع علمكم بذلك، هذا من أعجب العجب وأسفه السفه.

٢- قال الشنقيطي في كتابه منهج ودراسات لآيات الأسماء والصفات ص٣٧:

القول في الصفات جميعها من باب واحد:

أولاً: أن يعلم طالب العلم أن جميع الصفات من باب واحد، إذ لا فرق بينها البتة، لأن الموصوف بها واحد وهو جل وعلا لا يشبه الخلق في شيء من صفاتهم البتة، فكما إنكم أثبتم له سمعاً وبصراً لائقين بجلاله لا يشبهان شيئاً من أسماع الحوادث وأبصارهم، فكذلك يلزم أن تجروا هذا بعينه في صفة الاستواء والنزول والمجيء إلى غير ذلك من صفات الجلال والكمال التي أثنى الله بها على نفسه.

=

ثالثها: أن يقال: ألست تشاهد في المخلوقات ما يتفق في الأسماء ويختلف في الحقيقة والكيفية؟ فسيقول: بلى، فيقال له: إذا عقلت التباين بين المخلوقات في هذا، فلماذا لا تعقله بين الخالق والمخلوق، مع أن التباين بين الخالق والمخلوق أظهر وأعظم، بل التماثل مستحيل بين الخالق والمخلوق، كما سبق في القاعدة السادسة من قواعد الصفات.

القسم الثالث: من جعلوا المعنى المتبادر من نصوص الصفات معنى باطلاً لا يليق بالله، وهو التشبيه، ثم إنهم من أجل ذلك أنكروا ما دلت عليه من المعنى اللائق بالله، وهم أهل التعطيل، سواء كان تعطيلهم عاما في الأسماء والصفات١، أم خاصا فيهما٢، أو في أحدهما٣، فهؤلاء صرفوا النصوص عن ظاهرها إلى معاني عينوها بعقولهم، واضطربوا في تعيينها اضطرابا كثيرًا، وسموا ذلك تأويلاً، وهو في الحقيقة تحريف٤، **ومذهبهم باطل من وجوه:**

=

واعلموا أن رب السموات والأرض يستحيل عقلاً أن يصف نفسه بما يلزمه محذور ويلزمه محال أو يؤدي إلى نقص، كل ذلك مستحيل عقلاً، فإن الله لا يصف نفسه إلا بوصف بالغ من الشرف والعلو والكمال ما يقطع جميع علائق أوهام المشابهة بينه وبين صفات المخلوقين، على حد قوله {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ} [الشورى: ١١]

الثاني: أن تعلموا أن الصفات والذات من باب واحد، فكما أننا نثبت ذات الله جل وعلا إثبات وجود وإيمان، لا إثبات كيفية مكيفة محددة، فكذلك نثبت لهذه الذات الكريمة المقدسة صفات إثبات وإيمان ووجود لا إثبات كيفية وتحديد.

١- غلاة الجهمية

٢- أي: هناك من ينكر بعض الصفات وهذا واضح، وهناك من ينكر بعض الأسماء كإحدى فرق المعتزلة، فإنها تثبت ثلاثة أسماء حي، عليم، قدير، وتنفي ما سواهم.

٣- أي الأسماء كالمعتزلة عموماً، أو في الصفات وهم الأشاعرة وغيرهم

٤- فقول الجوهرة:

=

=

وكُلُّ نَصٍّ أَوْهَمَ التشبيها　　أَوِّلْه أو فوِّض ورُم تنزيها

يقال فيه: ليس عندنا نص في صفات الله يوهم التشبيه، ولا يفهم أهل السنة من نصوص الصفات إلا العظمة والكمال لله تعالى، ومثله قول الْمُقْرِئ:

والنص إن أوهم غير اللائق　　بالله كالتشبيه للخلائق

فاصرفه عن ظاهره إجماعا　　واقطع عن الممتنع الأطماعا

قال العلامة الشيخ محمد الأمين الشنقيطي رحمه الله: "فَاتَّضَحَ بِمَا ذُكِرَ أَنَّ الشَّرْطَ فِي قَوْلِ الْمُقْرِئ فِي إِضَاءَتِهِ:

وَالنَّصُّ إِنْ أَوْهَمَ غَيْرَ اللَّائِقِ

شَرْطٌ مَفْقُودٌ قَطْعًا؛ لِأَنَّ نُصُوصَ الْوَحْيِ الْوَارِدَةَ فِي صِفَاتِ اللَّهِ لَا تَدُلُّ ظَوَاهِرُهَا الْبَتَّةَ إِلَّا عَلَى تَنْزِيهِ اللَّهِ، وَمُخَالَفَتِهِ لِخَلْقِهِ فِي الذَّاتِ وَالصِّفَاتِ وَالْأَفْعَالِ، فَكُلُّ الْمُسْلِمِينَ الَّذِينَ يُرَاجِعُونَ عُقُولَهُمْ، لَا يَشُكُّ أَحَدٌ مِنْهُمْ فِي أَنَّ الظَّاهِرَ الْمُتَبَادِرَ السَّابِقَ إِلَى ذِهْنِ الْمُسْلِمِ هُوَ مُخَالَفَةُ اللَّهِ لِخَلْقِهِ، كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ} [الشورى: ١١] وَقَوْلِهِ: {وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ} [الإخلاص: ٤] وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنَ الْآيَاتِ، وَبِذَلِكَ تَعْلَمُ أَنَّ الْإِجْمَاعَ الَّذِي بَنَاهُ عَلَى ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ:

فَاصْرِفْهُ عَنْ ظَاهِرِهِ إِجْمَاعًا

إِجْمَاعٌ مَفْقُودٌ أَصْلًا، وَلَا وُجُودَ لَهُ الْبَتَّةَ؛ لِأَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى شَرْطٍ مَفْقُودٍ لَا وُجُودَ لَهُ الْبَتَّةَ، فَالْإِجْمَاعُ الْمَعْدُومُ الْمَزْعُومُ لَمْ يَرِدْ فِي كِتَابِ اللَّهِ، وَلَا فِي سُنَّةِ رَسُولِهِ، وَلَمْ يَقُلْهُ أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ، وَلَا مِنْ تَابِعِيهِمْ، وَلَمْ يَقُلْهُ أَحَدٌ مِنَ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ، وَلَا مِنْ فُقَهَاءِ الْأَمْصَارِ الْمَعْرُوفِينَ، وَإِنَّمَا لَمْ يَقُولُوا بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُمْ يَعْلَمُونَ أَنَّ ظَوَاهِرَ نُصُوصِ الْوَحْيِ لَا تَدُلُّ إِلَّا عَلَى تَنْزِيهِ اللَّهِ عَنْ مُشَابَهَةِ خَلْقِهِ، وَهَذَا الظَّاهِرُ الَّذِي هُوَ تَنْزِيهُ اللَّهِ لَا دَاعِيَ لِصَرْفِهَا عَنْهُ كَمَا تَرَى، وَلِأَجْلِ هَذَا كُلِّهِ قُلْنَا فِي مُقَدِّمَةِ هَذَا الْكِتَابِ الْمُبَارَكِ: إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى مَوْصُوفٌ بِتِلْكَ الصِّفَاتِ حَقِيقَةً لَا مَجَازًا؛ لِأَنَّا نَعْتَقِدُ اعْتِقَادًا جَازِمًا لَا يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ شَكٌّ أَنَّ ظَوَاهِرَ آيَاتِ الصِّفَاتِ وَأَحَادِيثِهَا، لَا تَدُلُّ الْبَتَّةَ إِلَّا عَلَى التَّنْزِيهِ عَنْ مُشَابَهَةِ الْخَلْقِ وَاتِّصَافِهِ تَعَالَى بِالْكَمَالِ وَالْجَلَالِ، وَإِثْبَاتُ التَّنْزِيهِ وَالْكَمَالِ وَالْجَلَالِ لِلَّهِ حَقِيقَةً لَا مَجَازًا لَا يُنْكِرُهُ مُسْلِمٌ" (أضواء البيان (٧/ ٢٧٧)

أحدها: أنه جناية على النصوص، حيث جعلوها دالة على معنى باطل غير لائق بالله ولا مراد له.

الثاني: أنه صرف لكلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ عن ظاهره، والله تعالى خاطب الناس بلسان عربيٍ مبين ليعقلوا الكلام، ويفهموه على ما يقتضيه هذا اللسان العربي، والنبي ﷺ خاطبهم بأفصح لسان البشر، فوجب حمل كلام الله ورسوله ﷺ على ظاهره المفهوم بذلك اللسان العربي، غير أنه يجب أن يصان عن التكييف والتمثيل في حق الله عز وجل.

الثالث: أن صرف كلام الله ورسوله ﷺ عن ظاهره إلى معنى يخالفه قول على الله بلا علم، وهو محرم، لقوله تعالى: {قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالأِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَاناً وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لا تَعْلَمُونَ} [الأعراف: ٣٣] ولقوله سبحانه: {وَلا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولاً} [الإسراء: ٣٦] فالصارف لكلام الله تعالى ورسوله ﷺ عن ظاهره إلى معنى يخالفه قد قفا ما ليس له به علم، وقال على الله ما لا يعلم من وجهين:

الأول: أنه زعم أنه ليس المراد بكلام الله تعالى ورسوله ﷺ كذا، مع أنه ظاهر الكلام ١

الثاني: أنه زعم أن المراد به كذا لمعنى آخر لا يدل عليه ظاهر الكلام٢، وإذا كان من المعلوم أن تعيين أحد المعنيين المتساويين في الاحتمال٣ قولٌ بلا علم، فما ظنك بتعيين المعنى المرجوح المخالف لظاهر الكلام؟ ٤

١- أى: يقول ليس المراد من الاستواء العلو مع أنه ظاهر الكلام

٢- فالمراد بالاستواء الاستيلاء على زعمهم

٣- مثاله (القرء) فإنه يحتمل الطهر ويحتمل الحيض، فهنا لو عين أحد هذين المعنيين بلا قرينة لكان قائلاً بلا علم.

٤- كالاستيلاء.

مثال ذلك: قوله تعالى لإبليس: {مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيّ} [ص:٧٥] فإذا صرف الكلام عن ظاهره، وقال: لم يرد باليدين اليدين الحقيقيتين١، وإنما أراد كذا وكذا٢، قلنا له: ما دليلك على ما نفيت؟ وما دليلك على ما أثبت؟ فإن أتى بدليل وأنّى له ذلك، وإلا كان قائلاً على الله بلا علم في نفيه وإثباته ٣

الوجه الرابع في إبطال مذهب أهل التعطيل: أن صرف نصوص الصفات عن ظاهرها مخالف لما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه وسلف الأمة وأئمتها، فيكون باطلاً، لأن الحق بلا ريب فيما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه وسلف الأمة وأئمتها.

الوجه الخامس: أن يقال للمعطل: هل أنت أعلم بالله من نفسه؟ فسيقول: لا ٤، ثم يقال له: هل ما أخبر الله عز وجل به عن نفسه صدق وحق؟ فسيقول: نعم٥، ثم يقال له: هل تعلم كلاما أفصح وأبين من كلام الله تعالى؟ فسيقول: لا، ثم يقال له: هل تظن أن الله سبحانه وتعالى أراد أن يعمي الحق على الخلق في هذه النصوص ليستخرجوه بعقولهم؟ فسيقول: لا، هذا ما يقال له باعتبار ما جاء في القرآن.

أما باعتبار ما جاء في السنة: فيقال له: هل أنت أعلم بالله من رسول الله ﷺ؟ فيقول: لا، ثم يقال له: هل ما أخبر به رسول الله ﷺ عن الله صدق وحق؟ فسيقول: نعم، ثم يقال له: هل تعلم أن أحدًا من الناس أفصح كلاما وأبين من رسول الله ﷺ؟ فسيقول: لا، ثم يقال له: هل تعلم أن أحدًا من الناس أنصح لعباد الله من رسول الله ﷺ؟ فسيقول: لا.

١- وقد فهموا من ذلك الجارحتين، ولا شك أن هذا غير مراد

٢- كالنعمة والقدرة

٣- والحق أن لله يدين تليقان به.

٤- فإن قال نعم: كفر

٥- فإن قال: لا، كفر، لأنه مكذب لله.

فيقال له:

- إذا كنت تقر بذلك، فلماذا لا يكون عندك الإقدام والشجاعة في إثبات ما أثبته الله تعالى لنفسه، وأثبته له رسوله ﷺ على حقيقته وظاهره اللائق بالله؟١

١- ومن هؤلاء الذين كان لهم الشجاعة في ذلك هو صاحب كتاب النصيحة في صفات الله (لأحمد بن إبراهيم عماد الدين الواسطي البغدادي ثم الدمشقيّ ت ٧١١هـ) حين قال في ص١٨: وأعرفهم -أيدهم الله بتأييده ووفقهم لطاعته ومزيده- أنني كنت بُرْهَة من الدَّهْر متحيرا فِي ثَلَاث مسَائِل: (مسألة الصفات) (ومسألة الفوقية) (ومسألة الحرف والصوت في القرآن المجيد) وكنت متحيراً في الأقوال المختلفة الموجودة في كتب أهل العصر في جميع ذلك، من تأويل الصفات وتحريفها، أو إمرارها أو الوقوف فيها، أو إثباتها بلا تأويل، ولا تعطيل، ولا تشبيه، ولا تمثيل.

فأجد النصوص في كتاب الله وسنة رسوله، ناطقة مبينة لحقائق هذه الصفات وكذلك في إثبات العلو والفوقية، وكذلك في الحرف والصوت.

ثمَّ أجد الْمُتَأَخِّرين من الْمُتَكَلِّمين فِي كتبهمْ مِنْهُم من تَأَول الاسْتوَاء بالقهر والاستيلاء وَتَأَول النُّزُول بترول الْأَمر وَتَأَول اليديدن بالنعمتين والقدرتين، وتأول القدم: بقدم صدق عند ربهم وأمثال ذلك... ثم أجدهم مع ذلك يجعلون كلام الله معنى قائماً بالذات، بلا حرف ولا صوت، ويجعلون هذه الحروف عبارة عن ذلك المعنى القائم.

ومما ذهب إلى هذه الأقوال أو بعضها قوم لهم في صدري مترلة، مثل: بعض فقهاء الأشعرية الشافعيين، لأني على مذهب الشافعي رحمه الله تعالى عرفت منهم فرائض ديني وأحكامه، فأجد مثل هؤلاء الشيوخ الأجلة يذهبون إلى مثل هذه الأقوال، وهم شيوخي، وليَّ فيهم الاعتقاد التام لفضلهم وعلمهم.

ثم أنني مع ذلك أجد في قلبي من هذه التأويلات حزازات لا يطمئن قلبي إليها، وأجد الكدر والظلمة منها، وأجد ضيق الصدر وعدم انشراحه مقروناً بها.

فكنت كالمتحير المضطرب في تحيره، المتململ من قلبه في تقلبه وتغيره، وكنت أخاف من إطلاق القول بإثبات العلو، والاستواء، مخافة الحصر والتشبيه.

=

- وكيف يكون عندك الإقدام والشجاعة في نفي حقيقته تلك وصرفه إلى معنى يخالف ظاهره بغير علم؟

- وماذا يضيرك إذا أثبت لله تعالى ما أثبته لنفسه في كتابه أو سنة نبيه ﷺ على الوجه اللائق به فأخذت بما جاء في الكتاب والسنة إثباتا ونفيا؟ أفليس هذا أسلم لك وأقوم لجوابك إذا سئلت يوم القيامة: {مَاذَا أَجَبْتُمُ الْمُرْسَلِينَ} [القصص: ٦٥]؟ أو ليس صرفك لهذه النصوص عن ظاهرها وتعيين معنى آخر مخاطرة منك، فلعل المراد يكون على تقدير جواز صرفها غير ما صرفتها إليه.

الوجه السادس في إبطال مذهب أهل التعطيل: أنه يلزم عليه لوازم باطلة، وبطلان اللازم يدل على بطلان الملزوم، **فمن هذه اللوازم:**

أولاً: أن أهل التعطيل لم يصرفوا نصوص الصفات عن ظاهرها إلا حيث اعتقدوا أنه[1] مستلزم أو موهم لتشبيه الله تعالى بخلقه[2]، وتشبيه الله تعالى بخلقه كفر، لأنه

ومع ذلك: فإذا طالعت النصوص الوارد في كتاب الله وسنة رسوله أجدها نصوصاً تشير إلى حقائق هذه المعاني، وأجد الرسول ﷺ قد صرح بها مخبراً عن ربه واصفاً له بها، وأعلم بالاضطرار أنه كان يحضر في مجلسه الشريف العالم، والجاهل والذكي والبليد والأعرابي الجافي، ثم لا أجد شيئاً يعقب تلك النصوص التي كان ﷺ يصف بها ربه لا نصاً ولا ظاهراً مما يصرفها عن حقائقها، ويؤولها كما تأولها هؤلاء – مشايخي الفقهاء المتكلمون– مثل: تأويلهم الاستواءُ بالاستيلاء، والنزول بنزول الأمر وغير ذلك... ولم أجد عنه ﷺ أنه كان يحذر الناس من الإيمان بما يظهر من كلامه في صفة لربه من الفوقية واليدين وغيرهما، مثل: أن ينقل عنه مقالة تدل على أن لهذه الصفات معاني أُخر باطنه غير ما يظهر من مدلولها، مثل: فوقية المرتبة، ويد النعمة، وغير ذلك. ا. هـــ.

١– أي ذلك الظاهر.

٢– فقوله {بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ} [المائدة: ٦٤] اعتقد المعطلة إنهما يدان كأيدي المخلوقين، وهذا التشبيه إن قيل بظاهرة فهو كفر، والصواب إنهما يدان تليقان بالله.

=

=

قال الشنقيطي في كتابه منهج لدراسة الأسماء والصفات ص٣٥: "التعطيل سببه اعتقاد التشبيه أولاً"، فاسمعوا أيها الأخوان نصيحة مشفق، واعلموا أن كل هذا الشر، إنما جاء من مسألة هي نجس القلب وتلطخه وتدنسه بأقذار التشبيه، فإذا سمع ذو القلب المتنجس بأقذار التشبيه صفة من صفات الكمال التي أثنى الله بها على نفسه، كترُوله إلى سماء الدنيا في ثلث الليل الأخير، وكاستوائه على عرشه، وكمجيئه يوم القيامة، وغير ذلك من صفات الجلال والكمال، أول ما يخطر في ذهن المسكين أن هذه الصفة تشبه صفة الخلق، فيكون قلبه متنجساً بأقذار التشبيه لا يقدر الله حق قدره، ولا يعظم الله حق عظمته حيث يسبق إلى ذهنه أن صفة الخالق تشبه صفة المخلوق، فيكون أولاً نجس القلب متقذره بأقذار التشبيه فيدعوه شؤم هذا التشبيه إلى أن ينفي صفة الخالق جل وعلا عنه بادعاء أنها تشبه صفات المخلوق، **فيكون: أولاً**: مشبهاً، **وثانياً**: معطلاً فصار ابتداء أو انتهاء متهجماً على رب العالمين بنفي صفاته عنه بادعاء أن تلك الصفة لا تليق.

واعلموا أن هنا قاعدة أصولية أطبق عليها من يعتد به من أهل العلم، وهي أن النبي ﷺ لا يجوز في حقه تأخير البيان عن وقت الحاجة ولا سيما في العقائد، ولو مشينا على فرضهم الباطل أن ظاهر آيات الصفات الكفر، فالنبي ﷺ لم يؤول الاستواء بـــ "الاستيلاء"، و لم يؤول شيئاً من هذه التأويلات، ولو كان المراد بها هذه التأويلات لبادر النبي ﷺ إلى بيانها، لأنه لا يجوز في حقه تأخير البيان عن وقت الحاجة

فالحاصل: أنه يجب على كل مسلم أن يعتقد هذا الاعتقاد الذي يحل جميع الشبه، ويجيب على جميع الأسئلة، وهو: أن الإنسان إذا سمع وصفاً وصف به خالق السموات والأرض نفسه، أو وصفه به رسوله ﷺ فليملأ صدره من التعظيم ويجزم بأن ذلك الوصف بالغ من غايات الكمال والجلال والشرف والعلو ما يقطع جميع علائق أوهام المشابهة بينه وبين صفات المخلوقين، فيكون القلب مترهاً معظماً له جل وعلا غير متنجس بأقذار التشبيه، فتكون أرض قلبه قابلة للإيمان والتصديق بصفات الله التي تمدح بها وأثنى عليه بها نبيه ﷺ على غرار {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ} [الشورى: ١١] والشر كل الشر في عدم تعظيم الله، وأن يسبق في ذهن الإنسان أن =

تكذيب لقوله تعالى {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ} [الشورى: ١١] قال نعيم ابن حماد الخزاعي أحد مشايخ البخاري رحمهما الله: (من شبه الله بخلقه فقد كفر، ومن جحد ما وصف الله به نفسه فقد كفر، وليس ما وصف الله به نفسه ولا رسوله تشبيها[١]) اهـ ومن المعلوم: أن من أبطل الباطل أن يجعل ظاهر كلام الله تعالى وكلام رسول الله ﷺ تشبيها وكفرًا أو موهما لذلك.

ثانيا: أن كتاب الله تعالى الذي أنزله تبيانا لكل شيء، وهدى للناس، وشفاء لما في الصدور، ونورًا مبينا، وفرقانا بين الحق والباطل، لم يبين الله تعالى فيه ما يجب على العباد اعتقاده في أسمائه وصفاته، وإنما جعل ذلك موكولاً إلى عقولهم، يثبتون لله ما يشاؤن، وينكرون ما لا يريدون، وهذا ظاهر البطلان.

ثالثا: أن النبي ﷺ وخلفاءه الراشدين وأصحابه وسلف الأمة وأئمتها كانوا قاصرين[٢] أو مقصرين[٣] في معرفة وتبيين ما يجب لله تعالى من الصفات، أو يمتنع عليه، أو يجوز، إذ لم يرد عنهم حرف واحد فيما ذهب إليه أهل التعطيل في صفات الله تعالى وسمّوه تأويلاً، وحينئذ إما أن يكون النبي ﷺ وخلفاؤه الراشدون وسلف الأمة وأئمتها قاصرين لجهلهم بذلك، وعجزهم عن معرفته، أو مقصرين لعدم بيانهم للأمة، وكلا الأمرين باطل.

=

صفة الخالق تشبه صفة المخلوق، فيضطر المسكين أن ينفي صفة الخالق بهذه الدعوى الكاذبة الخائنة".

١- رواه الذهبي في العلو ص١٧٢، وفي مختصر العلو ص١٨٤ وصحح إسناده الألباني، وكان نعيم بن حماد شديد الرد على الجهمية، وكان يقول: "كنت جهميا، فلذلك عرفت كلامهم".

٢- أي قاصرين وجاهلين عن معرفة الحق، وهذا محال كما قال شيخ الإسلام في الحموية ص١٩٩: من المحال أن تكون القرون الفاضلة غير عالمين بالحق.

٣- أي: لم يعجزوا، بل علموا لكن قصروا في عدم البيان، وهذا محال، فكيف يقصر الرسول ﷺ في البيان؟!

رابعا: أن كلام الله ورسوله ﷺ ليس مرجعا للناس فيما يعتقدونه في رهم وإلههم، الذي معرفتهم به من أهم ما جاءت به الشرائع، بل هو زبدة الرسالات، وإنما المرجع تلك العقول المضطربة المتناقضة، وما خالفها فسبيله التكذيب إن وجدوا إلى ذلك سبيلاً، أو التحريف الذي يسمونه تأويلاً إن لم يتمكنوا من تكذيبه.
خامسا: أنه يلزم منه جواز نفي ما أثبته الله ورسوله ﷺ فيقال في قوله تعالى: {وَجَاءَ رَبُّكَ} [الفجر: ٢٢] إنه لا يجيء، وفي قوله ﷺ: "يَنْزِلُ رَبُّنَا إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا" إنه لا يترل، لأن إسناد المجيء والترول إلى الله مجاز عندهم، وأظهر علامات المجاز عند القائلين به صحة نفيه١، ونفي ما أثبته الله ورسوله ﷺ من أبطل الباطل، ولا يمكن الانفكاك عنه بتأويله إلى أمره، لأنه ليس في السياق ما يدل عليه.

١- في كلام المؤلف (أظهر علامات المجاز عند القائلين به صحة نفيه) أمور:
الأمر الأول: إشارة إلى أن في مسألة وقوع المجاز من غيره قولاً ثانياً
الأمر الثاني: مما يدل على فساد القول بالمجاز قول القائلين به "أن كل مجاز يجوز نفيه"، ويكون نافيه صادقا في نفس الأمر، فتقول لمن قال: "رأيت أسدا يرمي"، ليس هو بأسد، وإنما هو رجل شجاع، فيلزم على القول بأن في القرآن مجازا أن في القرآن ما يجوز نفيه.
الأمر الثالث: أن صحة النفي أظهر علامة، وما قاله المؤلف هو الذي قدمه في مختصر التحرير المطبوع مع شرحه (١/١٨٠) أما الذي قدمه في جمع الجوامع فخلاف ما قاله المؤلف، ولهذا قال الزركشي في تشنيف المسامع (١/٤٧٢): "يعرف المجاز بوجوه: أولها: وهو الأقوى، ولهذا صدر به أن يتبادر غيره إلى الفهم لولا القرينة".
الأمر الرابع: الذي في كلام المؤلف أن هناك علامات أخرى للمجاز (انظر: شرح الكوكب المنير (١/١٨٢)، حاشية البناني على شرح المحلي على جمع الجوامع (١/٣٢٥)، حاشية التفتازاني والجرجاني على مختصر ابن الحاجب (١/١٥٣)، الإحكام للآمدي (١/٣١)، المستصفى للغزالي المطبوع مع فواتح الرحموت (١/٣٤٢) وإرشاد الفحول للشوكاني (١/١٢٣)، وانظر الرد على هذه العلامات في مختصر الصواعق لابن القيم ص٢٧٨ إلى ص٢٩٠.

ثم إن من أهل التعطيل من طرد قاعدته في جميع الصفات١، أو تعدى إلى الأسماء أيضا٢، ومنهم من تناقض فأثبت بعض الصفات دون بعض، كالأشعرية والماتريدية، أثبتوا ما أثبتوه بحجة أن العقل يدل عليه، ونفوا ما نفوه بحجة أن العقل ينفيه أو لا يدل عليه ٣

فنقول لهم: نفيكم لما نفيتموه بحجة أن العقل لا يدل عليه، يمكن إثباته بالطريق العقلي الذي أثبتم به ما أثبتموه، كما هو ثابت بالدليل السمعي ٤

مثال ذلك: أنهم أثبتوا صفة الإرادة، ونفوا صفة الرحمة.

أثبتوا صفة الإرادة لدلالة السمع والعقل عليها.

أما السمع: فمنه قوله تعالى: {وَلَكِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ} [البقرة:٢٥٣]

وأما العقل: فإن اختلاف المخلوقات وتخصيص بعضها بما يختص به من ذات أو وصف دليل على الإرادة ٥

١- كما فعل المعتزلة.

٢- كما فعل غلاة الجهمية.

٣- فنفوا المجيء والنزول ونحوهما بحجة أن العقل لا يدل عليها.

٤- في مجموع الفتاوى (٥/٣٣): "وَالَّذِينَ قَصَدْنَا الرَّدَّ فِي هَذِهِ الْفُتْيَا عَلَيْهِمْ: هُمْ هَؤُلَاءِ؛ إذْ كَانَ نُفُورُ النَّاسِ عَنْ الْأَوَّلِينَ مَشْهُورًا بِخِلَافِ هَؤُلَاءِ فَإِنَّهُمْ تَظَاهَرُوا بِنَصْرِ السُّنَّةِ فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ وَهُمْ -فِي الْحَقِيقَةِ- لَا لِلْإِسْلَامِ نَصَرُوا وَلَا لِلْفَلَاسِفَةِ كَسَرُوا".

٥- قال الشيخ ابن عثيمين في شرح التدمرية ص٧٢: (والتخصيص دل على الإرادة) يعني تخصيص الشيء بما هو عليه دال على الإرادة، عندما يخلق الله من هذه النطفة ذكراً، ومن النطفة الأخرى أنثى، فهذا يدل على أنه أراد أن تكون هذه النطفة ذكراً، وأراد أن تكون النطفة الأخرى أنثى، فتخصيص كل شيء وبوقته يدل على الإرادة، لأنه لولا الإرادة ما كان هذا ذكراً وهذه أنثى، فتخصيص المخلوق بما هو عليه دليل على الإرادة).

ونفوا الرحمة، قالوا: لأنها تستلزم لين الراحم، ورقته للمرحوم، وهذا محال في حق الله تعالى، وأولوا الأدلة السمعية المثبتة للرحمة إلى الفعل[١]، أو إرادة الفعل[٢] ، ففسروا الرحيم بالمنعم، أو مريد الإنعام [٣]

فنقول لهم: الرحمة ثابتة لله تعالى بالأدلة السمعية، وأدلة ثبوتها أكثر عددًا وتنوعا من أدلة الإرادة، فقد وردت بالاسم مثل: {الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ} [الفاتحة:١] والصفة مثل: {وَرَبُّكَ الْغَفُورُ ذُو الرَّحْمَةِ} [الكهف:٥٨] والفعل مثل: {وَيَرْحَمُ مَنْ يَشَاءُ} [العنكبوت: ٢١]

ويمكن إثباتها بالعقل، فإن النعم التي تترى على العباد من كل وجه، والنقم التي تدفع عنهم في كل حين؛ دالة على ثبوت الرحمة لله عز وجل، ودلالتها على ذلك أبين وأجلى من دلالة التخصيص على الإرادة، لظهور ذلك للخاصة والعامة، بخلاف دلالة التخصيص على الإرادة، فإنه لا يظهر إلا لأفراد من الناس.

وأما نفيها بحجة أنها تستلزم اللين والرقة، **فجوابه**: أن هذه الحجة لو كانت مستقيمة لأمكن نفي الإرادة بمثلها، فيقال: الإرادة ميل المريد إلى ما يرجو به حصول منفعة أو دفع مضرة، وهذا يستلزم الحاجة، والله تعالى منزه عن ذلك.

فإن أجيب: بأن هذه إرادة المخلوق، أمكن الجواب بمثله في الرحمة، بأن الرحمة المستلزمة للنقص هي رحمة المخلوق.

وبهذا تبين بطلان مذهب أهل التعطيل، سواء كان تعطيلاً عاما[٤] أم خاصا [٥]

١- أي الإنعام أو المنعم.

٢- أي إرادة الإنعام أو مريد الإنعام

٣- فسروا الرحمة إما بـــ: الإرادة فهنا أولوا صفة بصفة، أو الإنعام وهذا تفسير باللازم، وأهل السنة يثبتون الصفة وهي الإرادة، ويثبتون الإنعام.

٤- كنفي الأسماء والصفات، أو نفي جميع الصفات.

٥- كنفي بعض الصفات، أو نفي بعض الأسماء.

وبه علم أن طريق الأشاعرة والماتريدية في أسماء الله وصفاته، وما احتجوا به لذلك لا تندفع به شبه المعتزلة والجهمية، وذلك من وجهين:

أحدهما: أنه طريق مبتدع لم يكن عليه النبي ﷺ ولا سلف الأمة وأئمتها، والبدعة لا تدفع بالبدعة، وإنما تدفع بالسنة.

الثاني: أن المعتزلة والجهمية يمكنهم أن يحتجوا لما نفوه على الأشاعرة والماتريدية بمثل ما احتج به الأشاعرة والماتريدية لما نفوه على أهل السنة، فيقولون: لقد أبحتم لأنفسكم نفي ما نفيتم من الصفات بما زعمتموه دليلاً عقليا، وأولتم دليله السمعي، فلماذا تحرمون علينا نفي ما نفيناه بما نراه دليلاً عقليا، ونؤول دليله السمعي؟ فلنا عقول كما أن لكم عقولاً، فإن كانت عقولنا خاطئة، فكيف كانت عقولكم صائبة؟ وإن كانت عقولكم صائبة فكيف كانت عقولنا خاطئة؟ وليس لكم حجة في الإنكار علينا سوى مجرد التحكم واتباع الهوى.

وهذه حجة دامغة، وإلزام صحيح من الجهمية والمعتزلة للأشعرية والماتريدية، ولا مدفع لذلك ولا محيص عنه، إلا بالرجوع لمذهب السلف الذين يطردون هذا الباب، ويثبون لله تعالى من الأسماء والصفات ما أثبته لنفسه في كتابه أو على لسان رسوله ﷺ إثباتا لا تمثيل فيه ولا تكييف، وتتريها لا تعطيل فيه ولا تحريف، ومن لم يجعل الله له نورًا فما له من نور.

***

تنبيه

علم مما سبق أن كل معطل ممثل، وكل ممثل معطل

أما تعطيل المعطل فظاهر، وأما تمثيله: فلأنه إنما عطل لاعتقاده أن إثبات الصفات يستلزم التشبيه، فمثل أولاً، وعطل ثانيا، كما أنه بتعطيله مَثَّلَهُ بالناقص.

وأما تمثيل الممثل فظاهر، وأما تعطيله فمن ثلاثة أوجه:

الأول: أنه عطل نفس النص الذي أُثبتت به الصفة، حيث جعله دالاً على التمثيل، مع أنه لا دلالة فيه عليه، وإنما يدل على صفة تليق بالله عز وجل.

الثاني: أنه عطل كل نص يدل على نفي مماثلة الله لخلقه ١

الثالث: أنه عطل الله تعالى عن كماله الواجب، حيث مثله بالمخلوق الناقص.



١- إذا قال الممثل: إن استواء الله على العرش كاستوائنا على السرير، فإنه بذلك يكون قد عطل هذه الآية { لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ} [الشورى: ١١] لأنها تدل على نفي المماثلة، وهو أثبتت المماثلة.

الفصل الرابع

شبهات والجواب عنها

اعلم أن بعض أهل التأويل أورد على أهل السنة شبهة في نصوص من الكتاب والسنة في الصفات، ادعى أن أهل السنة صرفوها عن ظاهرها، ليلزم أهل السنة بالموافقة على التأويل، أو المداهنة فيه١

وقال: كيف تنكرون علينا تأويل ما أولناه مع ارتكابكم لمثله فيما أولتموه؟ ونحن نجيب بعون الله تعالى عن هذه الشبهة بجوابين: مجمل ومفصل٢

أما المجمل٣، فيتلخص في شيئين:

أحدهما: أن لا نسلم أن تفسير السلف لها صرف عن ظاهرها، فإن ظاهر الكلام ما يتبادر منه من المعني، وهو يختلف بحسب السياق، وما يضاف إليه الكلام، فإن الكلمات يختلف معناها بحسب تركيب الكلام، والكلام مركب من كلمات وجمل، يظهر معناها ويتعين بضم بعضها إلى بعض.

ثانيهما: أننا لو سلمنا أن تفسيرهم صرف عن ظاهرها، فإن لهم في ذلك دليلاً من الكتاب والسنة، إما متصلاً، وإما منفصلاً٤، وليس لمجرد شبهات يزعمها الصارف

١- أي: السكوت فلا نتكلم عنهم.

٢- فائدة الرد بالمجمل: أنه يكون ردا على كل نص أو على كل إيراد يرد، أما المفصل: فيكون جوابا عن ذلك الشيء المعين، ونحتاج للرد الخاص المفصل، لأن الخصم قد يعارض فيدعي أن العموم لا يشمل هذه الصورة، فإذا أتيت بالدليلين ما بقي للخصم حجة.

٣- المجمل في اللغة: هو المبهم من أجمل الأمر إذا أبهم ويطلق على المجموع من أجمل الحساب إذا جمع وجعل جملة واحدة" (انظر: أثر الإجمال في الفقه للدكتور الحفناوي ص٨ وبيان ما هو مجمل لعبد الله الشنقيطي ص٩)

٤- المتصل: ما لا يستقل بنفسه كالاستثناء والشرط والصفة من النعت والبدل والحال، أما المنفصل: فهو ما يستقل بنفسه كالحس والعقل والشرع.

براهين وقطعيات يتوصل بها إلى نفي ما أثبته الله لنفسه في كتابه أو على لسان رسوله ﷺ

وأما المفصل: فعلى كل نص ادعى أن السلف صرفوه عن ظاهره.

ولنمثل بالأمثلة التالية: فنبدأ بما حكاه أبو حامد الغزالى[١] عن بعض الحنبلية أنه قال: "إن أحمد لم يتأول إلا في ثلاثة أشياء: الْحَجَر الْأَسْوَد يَمِينُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ، وقُلُوبُ الْعِبَادِ بَيْنَ أُصْبُعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ، وإني أَجِدُ نَفَسَ الرَّحْمَنِ مِنْ قِبَلِ الْيَمَنِ"، نقله عنه شيخ الإسلام ابن تيميه (ص ٣٩٨، ج ٥) من "مجموع الفتاوى" وقال: (هذه الحكاية كذب على أحمد).

***

المثال الأول

الْحَجَر الْأَسْوَد يَمِينُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ[٢]

والجواب عنه: أنه حديث باطل، لا يثبت عن النبي ﷺ قال ابن الجوزى في "العلل المتناهية": (هذا حديث لا يصح)[١] وقال ابن العربي: "حديث باطل، فلا يلتفت إليه"[٢] وقال شيخ الإسلام ابن تيميه: (رُوِيَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ بِإِسْنَادِ لَا يَثْبُتُ) اه [٣]

١- ذكره في الإحياء (١/١٧٩)

٢- مجموع الفتاوى (٣/ ٤٣ - ٤٤ وَ ٦/ ٣٩٧ - ٤٠٠، ٥٨٠ - ٥٨١)، ودرء التعارض (٥/ ٢٣٩)، والاستغاثة (ص ٣٨٧) **قالوا:** فظاهر الأثر أن الحجر نفسه يمين الله في الأرض، وهذا معنى فاسد فيكون غير مراد، وقد ذكر ابن رجب في طبقات الحنابلة (٣/١٧٤) أن ابن الفاعوس الحنبلي (ت ٥٢١هـــ) كان يسمى بالحجري، لأنه كان يقول: الحجر الأسود يمين الله حقيقة، **والرد على المعطلة من وجهين ذكرهما المؤلف:**

الوجه الأول: عدم صحة الحديث، وسيأتي أن بعض أهل العلم قد صححه.

الوجه الثاني: على فرض صحته، فقد قيده في الأرض، ولم يطلق، وسيأتي أنه قد أطلق في بعض الأحاديث، ومع ذلك: فإنه لا يدل على أن الحجر صفة لله.

وعلى هذا: فلا حاجة للخوض في معناه٤ لكن قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (وَالْمَشْهُورُ [يعني: في هذا الأثر] إِنَّمَا هُوَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ: {الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ يَمِينُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ، فَمَنْ صَافَحَهُ وَقَبَّلَهُ، فَكَأَنَّمَا صَافَحَ اللَّهَ وَقَبَّلَ يَمِينَهُ} وَمَنْ تَدَبَّرَ اللَّفْظَ الْمَنْقُولَ تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ لَا إِشْكَالَ فِيهِ إِلَّا عَلَى مَنْ لَمْ يَتَدَبَّرْهُ، فَإِنَّهُ قَالَ: {يَمِينُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ} فَقَيَّدَهُ بِقَوْلِهِ {فِي الْأَرْضِ} وَلَمْ يُطْلِقْ، فَيَقُولَ: يَمِينُ اللَّهِ٥ وَحُكْمُ اللَّفْظِ =

١- العلل لابن الجوزي (٢/٥٧٥)، وانظر: تلخيص العلل للذهبي ص١٩١.

٢- نقله المناوي في فيض القدير (٣/٤٠٩).

٣- الفتاوى (٦/٣٩٧) .

٤- الحديث صح موقوفا، ومثله: لا مجال للرأي فيه، وأما مرفوعاً: فقد اختلف فيه على أقوال:

الأول: أنه صحيح، كما نقله العراقي عن الحاكم، وهو قول ابن خزيمة لأنه في صحيحه.

الثاني: أنه حسن، كما هو قول العجلوني.

الثالث: أنه باطل، وبه قال ابن الجوزي وابن العربي.

الرابع: أن إسناده لا يثبت، وهو قول ابن تيمية.

الخامس: أنه موضوع، وهو قول خلدون الأحدب.

السادس: أنه ضعيف، وهو قول الألباني في السلسلة الضعيفة (١/٢٥٧) وقال الهيثمي في المجمع (٣/٢٤٥): وفيه عبد الله ابن المؤمل، وثقه ابن حبان، وقال: يخطى، وفيه كلام وبقية رجاله رجال الصحيح ا. هـ، وانظر الكلام على الحديث في: (حاشية الصباغ على الأسرار المرفوعة لملا علي قاري ص١٣٤) (وأسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب لمحمد الحوت ص١٧)

٥- وقد أطلق في حديث آخر من رواية عبد الله بن عمرو، وقد رواه الحاكم وابن خزيمة كما سبق، ولفظ الحديث عند ابن خزيمة: عن عبد الله بن عمرو ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: "يأتي الركن يوم القيامة أعظم من أبي قبيس له لسان وشفتان، يتكلم عن من استلمه بالنية، وهو يمين الله التي يصافح بها خلقه"، ولا شك أنه مع الإطلاق لا يدل =

الْمُقَيَّدِ يُخَالِفُ حُكْمَ اللَّفْظِ الْمُطْلَقِ، ثُمَّ قَالَ: {فَمَنْ صَافَحَهُ وَقَبَّلَهُ فَكَأَنَّمَا صَافَحَ اللَّهَ وَقَبَّلَ يَمِينَهُ}وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْمُشَبَّهَ غَيْرُ الْمُشَبَّهِ بِهِ؛ وَهَذَا صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْمُصَافِحَ لَمْ يُصَافِحْ يَمِينَ اللَّهِ أَصْلًا، وَلَكِنْ شُبِّهَ بِمَنْ يُصَافِحُ اللَّهَ، فَأَوَّلُ الْحَدِيثِ وَآخِرُهُ يُبَيِّنُ أَنَّ الْحَجَرَ لَيْسَ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ عِنْدَ كُلِّ عَاقِلٍ) اه (ص ٣٩٨، ج ٦): مجموع الفتاوى

***

المثال الثاني

" قُلُوبُ الْعِبَادِ بَيْنَ أُصْبُعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ " ١

والجواب: أن هذا الحديث صحيح، رواه مسلم في الباب الثاني من كتاب القدر، عن عَبْد اللهِ بْنَ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ ﷺ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ قُلُوبَ بَنِي آدَمَ كُلَّهَا بَيْنَ إِصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ، كَقَلْبٍ وَاحِدٍ، يُصَرِّفُهُ حَيْثُ يَشَاءُ» ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «اللهُمَّ مُصَرِّفَ الْقُلُوبِ صَرِّفْ قُلُوبَنَا عَلَى طَاعَتِكَ» وقد أخذ السلف أهل السنة بظاهر الحديث٢ وقالوا: إن لله تعالى أصابع حقيقة، نثبتها له كما

=

على أن الحجر صفة لله فهو من المضاف المنفصل عنه كالبيت والناقة فيكون مخلوقاً، أو يحمل المطلق على المقيد.

١- نقض الدارمي (١/ ٣٦٩)، شرح الرسالة التدمرية (٢١٧، ٢٢٠).

أصبع مثلث الهمزة والباء، ففيه تسع لغات، والعاشرة أصبوع كما قيل:

وَهَمْزُ أَنْمُلَةٍ ثَلِّثْ وَثالِثُه والتِّسْعُ فِي أَصْبُع واخْتِمْ بأُصْبُوعِ

تاج العروس (٣١/٤١)

٢- هذا هو المثال الثاني الذي أورده أهل التعطيل على أهل السنة بأنهم أولوا ظاهر هذا الحديث، فقالوا:

أولا: إن ظاهر هذا الحديث أن قلوب بني آدم بين أصابع الرحمن كما يقبض الإنسان القلم بين أصبعيه، فيلزم منه المباشرة والمماسة، وأن تكون أصابع الله داخل أجوافنا، وهذا معنى فاسد فيكون غير مراد.

=

أثبتها له رسوله ﷺ ولا يلزم من كون قلوب بني آدم بين إصبعين منها أن تكون مماسة لها، حتى يقال: إن الحديث موهم للحلول فيجب صرفه عن ظاهره، فهذا السحاب مسخر بين السماء والأرض وهو لا يمس السماء ولا الأرض، ويقال: (بدر بين مكة والمدينة)، مع تباعد ما بينها وبينهما، فقلوب بني آدم كلها بين إصبعين من أصابع الرحمن حقيقة، ولا يلزم من ذلك مماسة ولا حلول ١

=

ثانيا: ظاهر الحديث أن لله أصابع حقيقية والأصابع جوارح، وهي على الله محال إذ لو كانت جارحة وأعضاء لكان كل جزء منه مفتقراً إلى الآخر، فتكون جملته محتاجة، وذلك يناقض الألوهية، وحكوا أن فيها مذهبين:

الأول: التفويض. **الثاني:** التأويل بحسب ما يليق.

قال القرطبي في المفهم (٦/٦٧٢): "وقد تأول بعض أئمتنا هذا الحديث، فقال: هذا استعارة جارية مجرى قولهم: (فلان في كفي وفي قبضتي) يراد به: أنه متمكن من التصرف فيه والتصريف له كيف شاء، وأمكن من ذلك في المعنى مع إفادة التيسير أن يقال: (فلان بين إصبعي أصرفه كيف شئت)، يعني: أن التصرف متيسر عليه غير متعذر، وقال بعضهم: يحتمل أن يريد بالإصبع هنا النعمة، وحكي أنه يقال: (لفلان عندي إصبع حسنة) أي نعمة كما قيل في اليد، فإن قيل: فلأي شيء ثنى الإصبع ونعمه كثيرة لا تحصى؟ قلنا: لأن النعم، وإن كانت كذلك فهي قسمان نفع ودفع، فكأنه قال: قلوب بني آدم بين أن يصرف الله عنها ضراً وبين أن يوصل إليها نفعاً"، وانظر: شروح مسلم لكل من: (النووي (١٦/٢٠٤)، الأبي والسنوسي (٧/ ٨٨) ، والديباج للسيوطي (٦/١٨) .

١- رد المؤلف على أقوالهم بأنه لا يلزم من إثبات الأصبع ما ذكروه، ويقال: "سترة المصلي بين يديه وليست مباشرة له ولا مماسة له"، فإذا كانت البينية لا تستلزم المباشرة والمماسة فيما بين المخلوقات، فكيف بالبينية فيما بين المخلوق والخالق الذي وسع كرسيه السموات والأرض وهو بكل شيء محيط، وقد دل السمع والعقل على أن الله تعالى بائن من خلقه ولا يحل في شيء من خلقه، ولا يحل فيه شيء من خلقه، وأجمع السلف على ذلك، وهذا هو الوجه الأول.

=

المثال الثالث

"إني أَجِدُ نَفَسَ الرَّحْمَنِ مِنْ قِبَلِ الْيَمَنِ" ١

والجواب: أن هذا الحديث رواه الإمام أحمد في المسند من حديث أبي هريرة ﷺ قال: قال النبي ﷺ: "أَلَا إِنَّ الْإِيمَانَ يَمَانٍ، وَالْحِكْمَةَ يَمَانِيَةٌ، وَأَجِدُ نَفَسَ رَبِّكُمْ مِنْ قِبَلِ الْيَمَنِ"، قال في "مجمع الزوائد": (رجاله رجال الصحيح، غير شبيب وهو ثقة) قلت: وكذا قال في "التقريب" عن شبيب: (ثقة، من الثالثة، وقد روى البخاري نحوه في التاريخ الكبير) وهذا الحديث على ظاهره، والنفَس فيه اسم مصدر٢ ينفس

= ______________

ونقول على الوجه الثاني: إن ثبوت الأصابع الحقيقية لله تعالى لا يستلزم معنى فاسداً وحينئذ يكون مراداً قطعاً، فإن لله تعالى أصابع حقيقية تليق به ولا تماثل أصابع المخلوقين، وفي صحيح البخاري ومسلم عن عبد الله بن مسعود ﷺ قال: "جَاءَ حَبْرٌ مِنَ الأَحْبَارِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ إِنَّا نَجِدُ: أَنَّ اللَّهَ يَجْعَلُ السَّمَوَاتِ عَلَى إِصْبَعٍ وَالأَرَضِينَ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالشَّجَرَ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالمَاءَ وَالثَّرَى عَلَى إِصْبَعٍ، وَسَائِرَ الخَلاَئِقِ عَلَى إِصْبَعٍ، فَيَقُولُ أَنَا المَلِكُ، فَضَحِكَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ تَصْدِيقًا لِقَوْلِ الحَبْرِ، ثُمَّ قَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: {وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ} [الزمر: ٦٧]" هذا لفظ البخاري في تفسير سورة الزمر.

١- نقض الدارمي (٢/ ٦٨٦) زعم أهل التعطيل: أن لله تعالى نفسا يأتي من جهة واحدة من قبل اليمن، وأهل السنة لا يثبتون ذلك، ومعلوم أن النفس لا يمكن أن يوصف الله به، لأنه يأتي من شيء مجوف، ويحتاج إلى أن يفرج عنه، والله تعالى متره عن هذا فهو أحد صمد.

٢- اسم المصدر اصطلاحاً هو: اسم مساو للمصدر في الدلالة على المعنى المجرد دون تقيد بزمان، ولكنه يخالفه بنقص بعض حروفه لفظاً وتقديراً دون تعويض، مثل: الفعل "أعطى" مصدره الأصلي: "إعطاء"، فإذا قلنا "عطاء" كان مساوياً للفظ "إعطاء"، وينقص عنه الهمزة في أوله.

تنفيسا، مثل: (فَرَّجَ يُفَرِّجُ تَفْرِيجًا وفَرَجا)، هكذا قال أهل اللغة، كما في "النهاية" و"القاموس" و"مقاييس اللغة"، قال في مقاييس اللغة: (النَّفس: كل شيء يفرج به عن مكروب)

فيكون معنى الحديث: أن تنفيس الله تعالى عن المؤمنين يكون من أهل اليمن، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "وَهَؤُلَاءِ هُمْ الَّذِينَ قَاتَلُوا أَهْلَ الرِّدَّةِ وَفَتَحُوا الْأَمْصَارَ، فَبِهِمْ نَفَّسَ الرَّحْمَنُ عَنْ الْمُؤْمِنِينَ الْكُرُبَاتِ" اه (ص ٣٩٨، ج ٦) "مجموع فتاوى شيخ الإسلام: لابن قاسم[١]

***

المثال الرابع

قوله: تعالى {ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ} [البقرة: ٢٩] [٢]

والجواب: أن لأهل السنة في تفسيرها قولين:

أحدهما: أنها بمعنى ارتفع إلى السماء، وهو الذي رجحه ابن جرير

١- تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة ت ٢٧٦هـ (ص: ٣٠٧): "وَنَحْنُ نَقُولُ: إِنَّهُ لَمْ يُرِدْ بِالنَّفَسِ مَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ، وَإِنَّمَا أَرَادَ أَنَّ الرِّيحَ مِنْ فَرَجِ الرَّحْمَنِ -عَزَّ وَجَلَّ- وَرُوحِهِ، يُقَالُ: (اللَّهُمَّ نَفِّسْ عَنِّي الْأَذَى)، وَقَدْ فَرَّجَ اللَّهُ عَنْ نَبِيِّهِ ﷺ بِالرِّيحِ يَوْمَ الْأَحْزَابِ، وَقَالَ تَعَالَى: {فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا وَجُنُودًا لَمْ تَرَوْهَا} [الأحزاب: ٩] وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: "إِنِّي لَأَجِدُ نَفَسَ رَبِّكُمْ مِنْ قِبَلِ الْيَمَنِ"، وَهَذَا مِنَ الْكِنَايَةِ، لِأَنَّ مَعْنَى هَذَا، أَنَّهُ قَالَ: (كُنْتُ فِي شِدَّةٍ وَكَرْبٍ وَغَمٍّ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ، فَفَرَّجَ اللَّهُ عَنِّي بِالْأَنْصَارِ)، يَعْنِي: أَنَّهُ يَجِدُ الْفَرَجَ مِنْ قِبَلِ الْأَنْصَارِ، وَهُمْ مِنَ الْيَمَنِ، فَالرِّيحُ مِنْ فَرَجِ اللَّهِ تَعَالَى وَرَوْحِهِ، كَمَا كَانَ الْأَنْصَارُ مِنْ فَرَجِ اللَّهِ تَعَالَى".

٢- مجموع الفتاوى (٥/ ٤٠٢ وما بعدها) قالوا: الله تعالى كان في الأرض ثم صعد إلى السماء، ونحن نقول: علو الله تعالى من صفاته الذاتية التي لم يزل ول يزال متصفا بها، ولا بد أن نفرق بينصفة العلو فهي صفة ذاتية، وصفة الاستواء فهي من الصفات الاختيارية الفعلية، فإن الله لم يستو على عرشه إلا بعد خلقه.

قال في تفسيره بعد أن ذكر الخلاف: (وأولى المعاني بقول الله جل ثناؤه: {ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ} [البقرة:٢٩] علا عليهن وارتفع، فدبرهن بقدرته، وخلقهن سبع سماوات)١ وذكره البغوي في تفسيره قول ابن عباس ﵄٢ وأكثر مفسري السلف، وذلك تمسكا بظاهر لفظ {اسْتَوَى}، وتفويضا لعلم كيفية هذا الارتفاع إلى الله عز وجل ٣

١- قاله ابن جرير في تفسيره (١٩٢/١) وقال: وَالْعَجَبُ مِمَّنْ أَنْكَرَ الْمَعْنَى الْمَفْهُومَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ فِي تَأْوِيلِ قَوْلِ اللَّهِ: {ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ} [البقرة: ٢٩] الَّذِي هُوَ بِمَعْنَى الْعُلُوِّ وَالِارْتِفَاعِ هَرَبًا عِنْدَ نَفْسِهِ مِنْ أَنْ يُلْزِمَهُ بِزَعْمِهِ إِذَا تَأَوَّلَهُ بِمَعْنَاهُ الْمُفْهِمِ، كَذَلِكَ أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا عَلَا وَارْتَفَعَ بَعْدَ أَنْ كَانَ تَحْتَهَا، إِلَى أَنْ تَأَوَّلَهُ بِالْمَجْهُولِ مِنْ تَأْوِيلِهِ الْمُسْتَنْكَرِ، ثُمَّ لَمْ يَنْجُ مِمَّا هَرَبَ مِنْهُ، فَيُقَالُ لَهُ: زَعَمْتَ أَنْ تَأْوِيلَ قَوْلِهِ: {اسْتَوَى} [البقرة: ٢٩] أَقْبَلَ، أَفَكَانَ مُدْبِرًا عَنِ السَّمَاءِ فَأَقْبَلَ إِلَيْهَا؟ فَإِنْ زَعَمَ أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِإِقْبَالِ فِعْلٍ وَلَكِنَّهُ إِقْبَالُ تَدْبِيرٍ، قِيلَ لَهُ: فَكَذَلِكَ فَقُلْ: عَلَا عَلَيْهَا عُلُوَّ مُلْكٍ وَسُلْطَانٍ لَا عُلُوَّ انْتِقَالٍ وَزَوَالٍ، ثُمَّ لَنْ يَقُولَ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ قَوْلًا إِلَّا أُلْزِمَ فِي الْآخَرِ مِثْلَهُ"، وقال السمين في الدر المصون (١٧١/١) ان من معاني استوى: علا وارتفع واستشهد بقول الشافعي:

فَأَوْرَدْتُهُمْ مَاءً بِفَيْفاءَ قَفْرَةٍ ... وقد حَلَّقَ النجمُ اليمانيُّ فاسْتَوَى

وكذا قال القرطبي في تفسيره (٢٥٤/١) واختار هذا القول الربيع بن أنس كما حكاه أبو حيان في البحر المحيط (٢٨٠/١) وقدم هذا القول ابن عطية في تفسيره (٢٢٣/١)، والثعالبي في الجواهر (٥٨/١) والألوسي في تفسيره (٢١٥/١) .

٢- وضعف هذا النقل القرطبي في تفسيره (٢٥٤/١) وما هو بضعيف فقد نقله جمع كثير، وانظر: الوسيط للواحدي (١١٢/١)

٣- فيكون معنى الآية: ثم استوى إلى السماء، أي: على عرشه الذي هو فوق السماء، وإن كان هذا المعنى فيه شيء من النظر لأن الآيات الأخرى تدل على أنه تعالى استوى على العرش بعد خلق السموات والأرض،

القول الثاني: أن الاستواء هنا بمعنى القصد التام، وإلى هذا القول ذهب ابن كثير في تفسير سورة البقرة، والبغوي في تفسير سورة فصلت١

قال ابن كثير: (أي: قصد إلى السماء، والاستواء هاهنا ضُمِّنَ معنى القصد والإقبال، لأنه عدي بإلى) وقال البغوى: (أي: عمد إلى خلق السماء) وهذا القول ليس صرفا للكلام عن ظاهره، لأن الفعل {اسْتَوَى} اقترن بحرف يدل على الغاية والانتهاء٢، فانتقل إلى معنى يناسب الحرف المقترن به، ألا ترى إلى قوله تعالى: {عَيْناً يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ} [الإنسان: ٦] حيث كان معناها (يَروَى بها عِبَادُ اللَّهِ)٣ لأن الفعل

١- واختار هذا القول جمع من المفسرين منهم: السمين الحلبي (١/١٧٢)، والنسفي (١/٧٦) والخازن (١/٣٤)، وصديق حسن خان (١/١٢٠)، وابن الجوزي (١/٥٨) وانظر الأقوال الأخرى التي خالفت منهج السلف في: تفسير الرازي (١/١٤٣)، والبحر المحيط لأبي حيان (١/٢٨٠).

فيكون معنى الآية: أن الله تعالى لما خلق الأرض قصد وأراد إرادة تامة إلى خلق السماء.

٢- وهو حرف (إلى) وانظر الكلام عليه في: (الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي ص٣٨٥) (وحروف المعاني للزجاجي ص٦٥ وص٧٩) (ومغني اللبيب لابن هشام (١/٧٤) (وحاشية الدسوقي على مغنى اللبيب (١/٧٩) .

٣- ما ذكره المؤلف هو أحد الأقوال في المسألة، وفيها أقوال أخرى هي:

القول الثاني: أنها زائدة وهي بمنزلة يشربها، واختاره ابن عطية في تفسيره (١٥/٢٣٥)

القول الثالث: أن الباء للتعدية بمعنى الاتصاف، وضمن يشرب معنى يروى، فعدى بها كما في تفسير الآلوسي (٢٩/١٧٤) واختار هذا القول المؤلف.

القول الرابع: قيل بمعنى (من) التبعضية، والمعنى يشرب منها عباد الله، وهذا اختيار الأصمعي كما في تفسير الطاهر بن عاشور (٢٩/٣٨١) وفي المسألة أقوال أخرى، انظر: البحر المحيط (٨/٨٣٧) ، زاد المسير (٨/٤٣٠)، الدر المصون (٦/٤٤٠) .

{يَشْرَبُ} اقترن بالباء فانتقل إلى معنى يناسبها وهو يروى، فالفعل يُضَمَّن معنى يناسب معنى الحرف المتعلق به ليلتئم الكلام١

١- التضمن: لغة: مصدر تضمن الشيء: التزمه وغرمه، واصطلاحاً: "إشراب لفظ معنى لفظ آخر فيأخذ حكمه، أو كلمة تؤدي مؤدّى كلمتين"، والتضمين في العربية قال بتناوب حروف المعاني أغلبية نحاة الكوفة، وقال بالتضمين أغلبية نحاة البصرة كالخليل وسيبويه، ومن العلماء المتقدمين الذين عنوا بالتضمين ابن جني في الخصائص، والمرادي في الجنى الداني في حروف المعاني، وابن هشام في مغني اللبيب، والسيوطي في همع الهوامع

ومن أمثلة التضمين في القرآن الكريم:

- قوله تعالى {فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا} [الفرقان: ٥٩] أي: عنه، فضمنت الباء معنى المجاوزة في "عن" بدليل: {يَسْأَلُونَ عَنْ أَنْبَائِكُمْ} [الأحزاب: ٢٠]

- قوله تعالى: {رَدِفَ لَكُمْ} [النمل: ٧٢] أي: اقترب لكم، فليست اللام معترضة بين الفعل المتعدي ومفعوله، وإنما ضمن الفعل "ردف" معنى : اقترب، فهو مثل قوله تعالى {اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ} [الأنبياء: ١]

- قوله تعالى : {فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ} [النور: ٦٣] أي: يخرجون عن أمره

الغرض الظاهر من التضمين: هو التوسّع في المعنى دون الزيادة في اللفظ، وهذا من بديع البلاغة وسحر البيان، فإنّ إبدال حرف الجر بحرفِ جرٍّ آخر أضاف إلى معنى الفعل الأول معنى فعل ثاني، دون أن تزداد كلمات الجملة أو يُزاد في تركيبها، فيصبح الأمر كما قال الزمخشري «إعطاء مجموعِ معنيين»، أو كما قال غيره «أن تؤدّي كلمةٌ مؤدّى كلمتين»، بل إنّه يُضاف إلى معنى الفعلين أحيانًا معنًى زائدًا متحصّلاً من الجمع بينهما!

أمثلة:

- في قوله {وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ } [الأنبياء: ٧٧] أي: نصرناه عليهم، بأن منعناه منهم، فإنّهم لما أرادوا أن يكيدوا له منعه الله؛ فلم يحصل لهم مرادهم، فكان نصرًا عليهم بهذا الاعتبار.

=

المثال الخامس والسادس ١

قوله تعالى في سورة الحديد: {وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ} [الحديد: ٤] وقوله في سورة المجادلة: {وَلا أَدْنَى مِنْ ذَلِكَ وَلا أَكْثَرَ إِلاَّ هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا} [المجادلة: ٧]

والجواب: أن الكلام في هاتين الآيتين حق على حقيقته وظاهره، ولكن ما حقيقته وظاهره؟

هل يقال: إن ظاهره وحقيقته أن الله تعالى مع خلقه معية تقتضي أن يكون مختلطا بهم، أو حالاً في أمكنتهم؟

أو يقال: إن ظاهره وحقيقته أن الله تعالى مع خلقه معية تقتضي أن يكون محيطا بهم علما وقدرةً وسمعا وبصرًا وتدبيرًا وسلطانا، وغير ذلك من معاني ربوبيته، مع علوه على عرشه فوق جميع خلقه؟

ولا ريب أن القول الأول لا يقتضيه السياق، ولا يدل عليه بوجه من الوجوه، وذلك لأن المعية هنا أضيفت إلى الله عز وجل، وهو أعظم وأجل من أن يحيط به شيء من مخلوقاته، ولأن المعية في اللغة العربية التي نزل بها القرآن لا تستلزم الاختلاط أو المصاحبة في المكان، وإنما تدل على مطلق المصاحبة، ثم تفسر في كل موضع بحسبه ٢

= - وكذلك في قوله تعالى: {عَيْناً يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ} [الإنسان: ٦] فإنّه ضَمّن الشرب معنى الريّ كما قال ابن القيم، أو معنى التلذّذ، فصار معنى الآية: يشربون منها مُرتوين متلذّذين بها.

١- مراده ذكر آيتين وليس مثالين متغايرين (انظر: مجموع الفتاوى (٣/ ١٤٠، ٥/ ١٢١ - ١٣٦)، الرد على الزنادقة والجهمية (٢٩٦)، نقض الدارمي (١/ ٤٤٢).

٢- أطلق أئمة اللغة العربية على أن المراد من المعية الصحبة ثم يفسر في كل موضوع بحسبه، فتارة تقتضي اختلاطا كما لو قلت: "خلطت له لبنا مع ماء"، وتارة لا تقتضي اختلاطا كما لو قلت: "فلانة مع زوجها"، وهو في المشرق وهي في المغرب، =

وتفسير معية الله تعالى لخلقه بما يقتضي الحلول والاختلاط باطل من وجوه:

الأول: أنه مخالف لإجماع السلف، فما فسرها أحد منهم بذلك، بل كانوا مجمعين على إنكاره ١

الثاني: أنه مناف لعلو الله تعالى الثابت بالكتاب، والسنة، والعقل، والفطرة، وإجماع السلف، وما كان منافيا لما ثبت بدليل كان باطلاً بما ثبت به ذلك المنافي، وعلى هذا فيكون تفسير معية الله لخلقه بالحلول والاختلاط باطلاً بالكتاب والسنة والعقل والفطرة وإجماع السلف.

الثالث: أنه مستلزم للوازم باطلة لا تليق بالله سبحانه تعالى ٢

= ________________

(يراجع في ذلك: (الجوهري في الصحاح (١٢٨٦/٣)، وابن سيدة في المحكم (٥٥/١) وابن منظور في اللسان (١٤٤/١٣) والفيروز آبادي في المحيط ص٩٨٧، وشرحه للزبيدي (٥١٤/٥).

١- قد أجمع المفسرون على أن المراد بذلك العلم والقدرة أو الحراسة والحفظ ولم يقل أحد: إن الله معنا بذاته، قال الطبري في تفسيره (١٣/١٤): "هو فوق العرش وعلمه معهم"، (ارجع إلى تفاسير: النسفي (٤٤٧/٣)، وأبي حيان (٢١٧/٨) والرازي (١٨٧/٢٩)، وابن كثير (٩٨/٦) والخازن (٤/ ٢٤٦) وابن عاشور (٢٧/ ٣٦٤)، وابن الجوزي (١٦١/٨)، والماوردي (٤٧٠/٥) والآلوسي (٢٧/ ١٦٨)، والبغوي (٢٩٤/٤)، والثعالبي (٢٩٣/٣)، والقرطبي (٢٩٠/١٧)

وقال ابن عطية في تفسيره (٢٨٦/١٥): "إن الأمة أجمعت على هذا التأويل"، هـ، ولا يخفى ان كان مراده من التأويل هنا صرف اللفظ عن ظاهره، وهو أن يكون الله معنا بذاته، فلا شك أن هذا ليس ظاهراً، وقد سبق أن الظاهر هو ما يتبادر إلى الذهن وهو يختلف بحسب السياق، وان كان مراده بالتأويل التفسير فهذا حق.

٢- مثل: إذا كان الإنسان في مكان قذر، يلزم أن يكون الله تعالى في هذه الأماكن القذرة، والعياذ بالله.

ولا يمكن لمن عرف الله تعالى وقدره حق قدره، وعرف مدلول المعية في اللغة العربية التي نزل بها القرآن، أن يقول: إن حقيقة معية الله لخلقه تقتضي أن يكون مختلطا بهم أو حالاً في أمكنتهم، فضلاً عن أن تستلزم ذلك، ولا يقول ذلك إلا جاهل باللغة، جاهل بعظمة الرب جل وعلا.

فإذا تبين بطلان هذا القول تعين أن يكون الحق هو القول الثاني، وهو أن الله تعالى مع خلقه معية تقتضي أن يكون محيطا بهم علما وقدرة وسمعا وبصرًا وتدبيرًا وسلطانا، وغير ذلك مما تقتضيه ربوبيته مع علوه على عرشه فوق جميع خلقه، وهذا هو ظاهر الآيتين بلا ريب، لأنهما حق، ولا يكون ظاهر الحق إلا حقا، ولا يمكن أن يكون الباطل ظاهر القرآن أبدًا.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في "الفتوى الحموية" (ص ١٠٣، ج ٥) من "مجموع الفتاوى" لابن القاسم: (ثُمَّ هَذِهِ "الْمَعِيَّةُ" تَخْتَلِفُ أَحْكَامُهَا بِحَسَبِ الْمَوَارِدِ[١] فَلَمَّا قَالَ: {يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا} إلَى قَوْلِهِ: {وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ} [الحديد: ٤] دَلَّ ظَاهِرُ الْخِطَابِ عَلَى أَنَّ حُكْمَ هَذِهِ الْمَعِيَّةِ وَمُقْتَضَاهَا أَنَّهُ مُطَّلِعٌ عَلَيْكُمْ؛ شَهِيدٌ عَلَيْكُمْ وَمُهَيْمِنٌ عَالِمٌ بِكُمْ. وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِ السَّلَفِ: إنَّهُ مَعَهُمْ بِعِلْمِهِ[٢] وَهَذَا ظَاهِرُ الْخِطَابِ وَحَقِيقَتُهُ، وَكَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ: {مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ} إلَى قَوْلِهِ: {هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا} الْآيَةَ، وَلَمَّا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِصَاحِبِهِ فِي الْغَارِ: {لَا تَحْزَنْ إنَّ اللَّهَ مَعَنَا} كَانَ هَذَا أَيْضًا حَقًّا عَلَى ظَاهِرِهِ، وَدَلَّتْ الْحَالُ عَلَى أَنَّ حُكْمَ هَذِهِ الْمَعِيَّةِ هُنَا مَعِيَّةُ الِاطِّلَاعِ وَالنَّصْرِ وَالتَّأْيِيدِ) .

ثم قال: "فَلَفْظُ "الْمَعِيَّةِ" قَدْ اُسْتُعْمِلَ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ فِي مَوَاضِعَ يَقْتَضِي فِي كُلِّ مَوْضِعٍ أُمُورًا لَا يَقْتَضِيهَا فِي الْمَوْضِعِ الْآخَرِ؛ فَإِمَّا أَنْ تَخْتَلِفَ دَلَالَتُهَا بِحَسَبِ

١- أي: بحسب ما تضاف إليه.

٢- كان هذا معنى قول السلف: إنه معهم بعلمه، لأنه إذا كان معلوما أن الله تعالى معنا مع علوه، لم يبق إلا أن يكون مقتضى هذه المعية أنه تعالى عالم بنا، مطلع شهيد، مهيمن، لا أنه معنا بذاته في الأرض، قاله المؤلف.

الْمَوَاضِعِ أَوْ تَدُلَّ عَلَى قَدْرٍ مُشْتَرَكٍ بَيْنَ جَمِيعِ مَوَارِدِهَا -وَإِنْ امْتَازَ كُلُّ مَوْضِعٍ بِخَاصِّيَّةٍ- فَعَلَى التَّقْدِيرَيْنِ لَيْسَ مُقْتَضَاهَا أَنْ تَكُونَ ذَاتُ الرَّبِّ عَزَّ وَجَلَّ مُخْتَلِطَةً بِالْخَلْقِ حَتَّى يُقَالَ قَدْ صُرِفَتْ عَنْ ظَاهِرِهَا" اهـ.

ويدل على أنه ليس مقتضاها أن تكون ذات الرب عز وجل مختلطة بالخلق:

- أن الله تعالى ذكرها في آية المجادلة بين ذكر عموم علمه في أول الآية وآخرها، فقال: {أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلاثَةٍ إِلاَّ هُوَ رَابِعُهُمْ وَلا خَمْسَةٍ إِلاَّ هُوَ سَادِسُهُمْ وَلا أَدْنَى مِنْ ذَلِكَ وَلا أَكْثَرَ إِلاَّ هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا ثُمَّ يُنَبِّئُهُمْ بِمَا عَمِلُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ} [المجادلة: ٧] فيكون ظاهر الآية: أن مقتضى هذه المعية علمه بعباده، وأنه لا يخفى عليه شيء من أعمالهم، لا أنه سبحانه مختلط بهم، ولا أنه معهم في الأرض.

- أما في آية الحديد فقد ذكرها الله تعالى مسبوقة بذكر استوائه على عرشه، وعموم علمه متلوة ببيان أنه بصير بما يعمل العباد، فقال: {هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ} [الحديد: ٤] فيكون ظاهر الآية: أن مقتضى المعية علمه بعباده وبصره بأعمالهم مع علوه عليهم واستوائه على عرشه، لا أنه سبحانه مختلط بهم، ولا أنه معهم في الأرض، وإلا لكان آخر الآية مناقضا لأولها، الدال على علوه واستوائه على عرشه.

فإذا تبين ذلك علمنا أن مقتضى كونه تعالى مع عباده أنه يعلم أحوالهم، ويسمع أقوالهم، ويرى أفعالهم، ويدبر شؤونهم، فيحي ويميت، ويغني ويفقر، ويؤتي الملك من يشاء، وينزع الملك ممن يشاء، ويعز من يشاء، ويذل من يشاء، إلى غير ذلك مما تقتضيه ربوبيته وكمال سلطانه، لا يحجبه عن خلقه شيء، ومن كان هذا شأنه فهو مع خلقه حقيقة، ولو كان فوقهم على عرشه حقيقة ١

١- وقد سبق أن المعية في اللغة لا تستلزم الاختلاط أو المصاحبة في المكان، قاله المؤلف

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في "العقيدة الواسطية" (ص ١٤٢، ج ٣) من "مجموع الفتاوى" لابن قاسم، في فصل الكلام على المعية، قال: "وَكُلُّ هَذَا الْكَلَامِ الَّذِي ذَكَرَهُ اللَّهُ؛ مِنْ: أَنَّهُ فَوْقَ الْعَرْشِ، وَأَنَّهُ مَعَنَا؛ حَقٌّ عَلَى حَقِيقَتِهِ، لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَحْرِيفٍ، وَلَكِنْ يُصَانُ عَنِ الظُّنُونِ الْكَاذِبَةِ"اه ١

١- انظر شروح الواسطية على هذه الآية، وسئل الشيخ ابن عثيمين: هل أحد سبق شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم في أن المعية حقيقية تليق بالله يتره فيها الباري عن أن يكون مختلطاً بالخلق أو حالاً في أمكنتهم؟ وعن قول ابن القيم في الصواعق – مختصرها– "فهو قريب من المحسنين بذاته ورحمته" هل هو صحيح، وهل سبقه أحد من ذلك، **فأجاب فضيلته بقوله:** لا أعلم أحداً صرح بذلك لكن الذي يظهر أن الكلام فيها كغيرها من الصفات تفهم على حقيقتها مع تتريه الله تعالى عما لا يليق به كما يفهم الاستواء والترول وغيرهما، ولهذا لم يتكلم الصحابة فيما أعلم بلفظ الذات في الاستواء والترول، أي: لم يقولوا استوى على العرش بذاته أو يترل إلى السماء الدنيا بذاته، لأن ذلك مفهوم من اللفظ، فإن الفعل أضيف إلى الله تعالى، إما إلى الاسم الظاهر أو الضمير، فإذا أضيف إليه كان الأصل أن يراد به ذات الله –عز وجل– لكن لما حدث تحريف معنى الاستواء والترول احتاجوا إلى توكيد الحقيقة بذكر الذات، وكذلك لما حدث القول بالحلول وشَبَّه القائلون به بآيات المعية بَيَّن السلف بطلان تلبيسهم، وأنه لا يراد بها أنه معهم بذاته مختلطاً بهم كما فهم أولئك الحلولية، وأن المراد بها بيان إحاطته بالخلق علماً، وذكروا العلم لأنه أهم الصفات متعلقاً، ولأنها جاءت في سياقه.

والمهم أن هذه المسألة كغيرها من مسائل الصفات تجرى على ظاهرها على ما يليق بالله –عز وجل– وما ورد عن السلف فإنه داخل في معناها، لأنه من لوازمه واقتصروا عليه خوف المحذور، وإلا فلا يخفى أن حقيقة المعية أوسع من العلم وأبلغ، ولظهور هذه المسألة وأنها لم تخرج عن نظائرها لم يكن فيها كلام عن الصحابة رضي الله عنهم اللهم إلا ما ذكر عن ابن عباس رضي الله عنه ذكره ابن أبي حاتم في تفسيره عنه، قال: هو على العرش، وعلمه معهم، ثم اشتهر ذلك بين السلف حين انتشر تفسير الجهمية لها بالحلول" ا. هـ.

=

وقال في "الفتوى الحموية" (ص ١٠٢ ١٠٣، ج ٥) من المجموع المذكور: "وَجِمَاعُ الْأَمْرِ فِي ذَلِكَ: أَنَّ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ يَحْصُلُ مِنْهُمَا كَمَالُ الْهُدَى وَالنُّورِ لِمَنْ تَدَبَّرَ كِتَابَ اللَّهِ وَسُنَّةَ نَبِيِّهِ، وَقَصَدَ اتِّبَاعَ الْحَقِّ، وَأَعْرَضَ عَنْ تَحْرِيفِ الْكَلِمِ عَنْ مَوَاضِعِهِ وَالْإِلْحَادِ فِي أَسْمَاءِ اللَّهِ وَآيَاتِهِ.

وَلَا يَحْسَبُ الْحَاسِبُ أَنَّ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ يُنَاقِضُ بَعْضَهُ بَعْضًا أَلْبَتَّةَ؛ مِثْلُ أَنْ يَقُولَ الْقَائِلُ: مَا فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مِنْ أَنَّ اللَّهَ فَوْقَ الْعَرْشِ يُخَالِفُهُ الظَّاهِرُ مِنْ قَوْلِهِ: {وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ} [الحديد: ٤] وَقَوْلُهُ ﷺ "إِذْ قَامَ أَحَدُكُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَإِنَّ اللَّهَ قِبَلَ وَجْهِهِ"١ وَنَحْوُ ذَلِكَ، فَإِنَّ هَذَا غَلَطٌ.

وأما سؤالكم عن قول ابن القيم في الصواعق (مختصرها) فهو قريب من المحسنين بذاته ورحمته فهل يصح؟ وهل سبقه أحد في ذلك؟ فإن ابن القيم يرحمه الله تعالى قاله أخذاً بظاهر قوله تعالى: {وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ} [البقرة: ١٨٦] فهذه الضمائر (عبادي) (عني) (فإني) (قريب) (أجيب) (دعان) (لى) (بي) كلها تعود إلى الله -عز وجل- فكما أنه نفسه المعبود المسئول عنه المجيب لدعوة الداعي الواجب الإيمان به فهو القريب كذلك ولا يلزم من ذلك الحلول لأن الله تعالى ليس كمثله شيء في جميع صفاته فهو قريب في علوه.

وقد سبقه إلى مثل ذلك شيخه شيخ الإسلام ابن تيمية -يرحمه الله تعالى- حيث قال في شرح النزول ص (٥٠٨) جـــ ٥ من مجموع الفتاوى: "ولهذا لما ذكر الله سبحانه قربه من داعيه وعابديه قال {وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ} [البقرة: ١٨٦] فهنا هو نفسه سبحانه القريب الذي يجيب دعوة الداع" إلى أن قال ص (٥١٠): "وأما قرب الرب قربا يقوم به بفعله القائم بنفسه فهذا تنفيه الكلابية، ومن يمنع قيام الأفعال الاختيارية بذاته وأما السلف وأئمة الحديث والسنة فلا يمنعون ذلك، وكذلك كثير من أهل الكلام

١ – متفق عليه

وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ مَعَنَا حَقِيقَةً، وَهُوَ فَوْقَ الْعَرْشِ حَقِيقَةً كَمَا جَمَعَ اللَّهُ بَيْنَهُمَا فِي قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: {هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ} [الحديد: ٤] فَأَخْبَرَ أَنَّهُ فَوْقَ الْعَرْشِ يَعْلَمُ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ مَعَنَا أَيْنَمَا كُنَّا كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِي حَدِيثِ الْأَوْعَالِ[١]: "وَاللَّهُ فَوْقَ الْعَرْشِ، وَهُوَ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ" اهـ [٢]

١- الأوعال: جمع وعل: وهو تيس الجبل، وأراد بالأوعال: الأشراف والرؤوس شبههم بها لأنها تأوي إلى شعف الجبال، ومنه قول أبي هريرة ﷺ: لا تقوم الساعة حتى تعلو التحوت، وتهلك الوعول، قيل: وما التحوت؟ قال: سفول الرجال وأهل البيوت الغامضة، والوعول: أهل البيوت الصالحة ا. هـ من حاشية الحموية للتويجري ص٢٢١

٢- هذا الحديث المعروف بحديث "الأوعال" قد كثر الكلام حوله، وأخرجه الأئمة في دواوينهم ونصه: عن الأحنف بن قيس عن العباس بن عبد المطلب ﷺ قال: كنت في البطحاء في عصابة فيهم رسول الله ﷺ فمرت سحابة فنظر إليها فقال: "ما تسمون هذه؟ قالوا: السحاب، قال: "والمزن"، قالوا: والمزن، قال: "والعنان"، قالوا: "والعنان"، قال: "هل تدرون ما بعد ما بين السماء والأرض؟ قالوا: لا ندري، قال: "إن بعد ما بينهما إما واحدة أو اثنتان أو ثلاث وسبعون سنة ثم السماء فوقها كذلك "حتى عدد سبع سموات: "ثم فوق السابعة بحر بين أسفله وأعلاه مثل ما بين سماء إلى سماء ثم فوق ذلك ثمانية أوعال، بين أظلافهم وركبهم مثل ما بين سماء وسماء، ثم على ظهورهم العرش بين أسفله وأعلاه مثل ما بين سماء وسماء، ثم الله تبارك وتعالى فوق ذلك" (رواه داود (٩٣/٥) رقم ٤٧٢٣، والترمذي (٤٢٤/٥) رقم (٣٣٢)، وابن ماجه (٦٩/١) رقم ١٩٣، وأحمد (٢٠٦/١-٢٠٧) وابن أبي عاصم في "السنة" (٢٥٤/١) رقم ٥٧٨، والأجري في "الشريعة" ص٢٩٢، واللالكائي في: اعتقاد أهل السنة" (٣٩٠/٣) رقم ٦٥١، والحاكم في "المستدرك" (٢٨٧/٢، ٥٠٠): وقال: هذا حديث على شرط مسلم و لم يخرجاه"، قال ابن الجوزي في "العلل المتناهية" (٨/١): "هذا حديث لا يصح"، وقال الحافظ المنذري: وفي إسناده ابن أبي ثور ولا يحتج بحديثه ا. هـ مختصر سنن أبي داود =

واعلم أن تفسير المعية بظاهرها على الحقيقة اللائقة بالله تعالى لا يناقض ما ثبت من علو الله تعالى لذاته على عرشه، وذلك من وجوه ثلاثة:

الأول: أن الله تعالى جمع بينهما لنفسه في كتابه المبين المتره عن التناقض، وما جمع الله بينهما في كتابه فلا تناقض بينهما، وكل شيء في القرآن تظن فيه التناقض فيما يبدو لك فتدبره حتى يتبين لك لقوله تعالى: {أَفَلا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلافاً كَثِيراً} [النساء: ٨٢] فإن لم يتبين لك فعليك بطريق الراسخين في العلم، الذين يقولون: {آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا } [آل عمران: ٧] وكِلِ الأمر إلى مُنْزِلِه الذي يعلمه، واعلم أن القصور في علمك أو في فهمك وأن القرآن لا تناقض فيه١

وإلى هذا الوجه أشار شيخ الإسلام في قوله فيما سبق: (كما جمع الله بينهما) وكذلك ابن القيم كما في "مختصر الصواعق" لابن الموصلي (ص ٤١٠، ط الإمام) في سياق كلامه على المثال التاسع مما قيل إنه مجاز، قال: "وَقَدْ أَخْبَرَ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّهُ مَعَ خَلْقِهِ مَعَ كَوْنِهِ مُسْتَوِيًا عَلَى عَرْشِهِ، وَقَرَنَ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ كَمَا قَالَ تَعَالَى –وذكر آية سورة الحديد-: {هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ} [الحديد: ٤] ثم قال: "فَأَخْبَرَ أَنَّهُ =

(٧/ ٩٣) ورد شيخ الإسلام على من طعن في هذا الحديث (من حاشية الحموية للتويجرى ص ٢٢٤)

١- قال ابن القيم في مدارج السالكين (٢/ ٣٣٤): وهكذا الواقع في الحقيقة: أنه ما اهم أحد دليلا للدين إلا وكان المتهم هو الفاسد الذهن، المأفون في عقله وذهنه؛ فالآفة من الذهن العليل لا في نفس الدليل، وإذا رأيت من أدلة الدين ما يشكل عليك، وينبو فهمك عنه؛ فاعلم أنه لعظمته وشرفه استعصى عليك، وأن تحته كترًا من كنوز العلم و لم تؤت مفتاحه بعد –هذا في حق نفسك-، وأما بالنسبة إلى غيرك: فاهم آراء الرجال على نصوص الوحي، وليكن ردها أيسر شيء عليك للنصوص

خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ، وَأَنَّهُ اسْتَوَى عَلَى عَرْشِهِ، وَأَنَّهُ مَعَ خَلْقِهِ يُبْصِرُ أَعْمَالَهُمْ مِنْ فَوْقِ عَرْشِهِ كَمَا فِي حَدِيثِ الْأَوْعَالِ «وَاللَّهُ فَوْقَ عَرْشِهِ يَرَى مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ» فَعُلُوُّهُ لَا يُنَاقِضُ مَعِيَّتَهُ، وَمَعِيَّتُهُ لَا تُبْطِلُ عُلُوَّهُ، بَلْ كِلَاهُمَا حَقٌّ" اهـــ.

الوجه الثاني: أن حقيقة معنى المعية لا يناقض العلو، فالاجتماع بينهما ممكن في حق المخلوق، فإنه يقال: ما زلنا نسير والقمر معنا، ولا يعد ذلك تناقضا، ولا يفهم منه أحد أن القمر نزل في الأرض، فإذا كان هذا ممكنا في حق المخلوق، ففي حق الخالق المحيط بكل شيء مع علوه سبحانه من باب أولى، وذلك لأن حقيقة المعية لا تستلزم الاجتماع في المكان.

وإلى هذا الوجه أشار شيخ الإسلام ابن تيمية في "الفتوى الحموية" (ص ١٠٣ المجلد الخامس من "مجموع الفتاوى" لابن القاسم، حيث قال: (وَذَلِكَ أَنَّ كَلِمَةَ (مَعَ) فِي اللُّغَةِ إِذَا أُطْلِقَتْ فَلَيْسَ ظَاهِرُهَا فِي اللُّغَةِ إِلَّا الْمُقَارَنَةَ الْمُطْلَقَةَ؛ مِنْ غَيْرِ وُجُوبِ مُمَاسَّةٍ أَوْ مُحَاذَاةٍ عَنْ يَمِينٍ أَوْ شِمَالٍ؛ فَإِذَا قُيِّدَتْ بِمَعْنًى مِنْ الْمَعَانِي دَلَّتْ عَلَى الْمُقَارَنَةِ فِي ذَلِكَ الْمَعْنَى، فَإِنَّهُ يُقَالُ: "مَا زِلْنَا نَسِيرُ وَالْقَمَرَ مَعَنَا أَوْ وَالنَّجْمَ مَعَنَا"، وَيُقَالُ: "هَذَا الْمَتَاعُ مَعِي" لِمُجَامَعَتِهِ لَك؛ وَإِنْ كَانَ فَوْقَ رَأْسِك، فَاَللَّهُ مَعَ خَلْقِهِ حَقِيقَةً، وَهُوَ فَوْقَ عَرْشِهِ حَقِيقَةً) اهـــ، وصدق رحمه الله تعالى، فإن من كان عالما بك، مطلعا عليك، مهيمنا عليك، يسمع ما تقول، ويرى ما تفعل، ويدبر جميع أمورك؛ فهو معك حقيقة، وإن كان فوق عرشه حقيقة، لأن المعية لا تستلزم الاجتماع في المكان.

الوجه الثالث: أنه لو فرض امتناع اجتماع المعية والعلو في حق المخلوق، لم يلزم أن يكون ذلك ممتنعا في حق الخالق، الذي جمع لنفسه بينهما، لأن الله تعالى لا يماثله شيء من مخلوقاته، كما قال تعالى: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ} [الشورى: ١١]

وإلى هذا الوجه أشار شيخ الإسلام ابن تيميه في "العقيدة الواسطية" (ص ١٤٣، ج ٣) من "مجموع الفتاوى"، حيث قال: (وما ذكر في الكتاب والسنة من قربه

ومعيته لا ينافي ما ذكر من علوه وفوقيته، فإنه سبحانه ليس كمثله شيء في جميع نعوته، وهو عليٌّ في دنوه، قريب في علوه) اه.

***

تتمة

انقسم الناس في معية الله تعالى لخلقه ثلاثة أقسام:

القسم الأول: يقولون: إن معية الله تعالى لخلقه مقتضاها العلم والإحاطة في المعية العامة، ومع النصر والتأييد في المعية الخاصة، مع ثبوت علوه بذاته، واستوائه على عرشه، وهؤلاء هم السلف، ومذهبهم هو الحق، كما سبق تقريره ١

١- الفرق بين المعية العامة والمعية الخاصة

المعية العامة	المعية الخاصة
لجميع خَلقِه، للمؤمن والكافر.	جاءت في القرآن والأدلة على نوعين: أ- معية لأشخاص، ب- معية لأعمال وأوصافٍ قامت بعبادِ الله المؤمنين.
مثالها: - قوله تعالى {وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ} [الحديد: ٤] - وقوله تعالى { مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا أَدْنَى مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا ثُمَّ يُنَبِّئُهُمْ بِمَا عَمِلُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ} [المجادلة: ٧]	**مثالها:** - جاءت معيَّة الأشخاص في قولِه تعالى عن نبيِّنا محمد ﷺ وصاحبه في الغار وهو الصِّديق في قَوْلِهِ تعالى {لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا} [التوبة: ٤٠]، ولما بعث موسى وهارون إلى فرعون، فقال وَقَوْلِهِ { إِنَّنِي مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَى} [طه: ٤٦] - وجاءت لأوصافٍ عامة كمَعيَّة الله للصابرين وللمحسنين وللمتقين في قوله تعالى{وَاصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ} [الأنفال: ٤٦] وَقَوْلِهِ {إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا وَالَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ} [النحل: ١٢٨]

=

القسم الثاني: يقولون: إن معية الله لخلقه مقتضاها أن يكون معهم في الأرض، مع نفي علوه واستوائه على عرشه، وهؤلاء هم الحلولية من قدماء الجهمية وغيرهم، ومذهبهم باطل منكر، أجمع السلف على بطلانه وإنكاره، كما سبق.

القسم الثالث: يقولون: إن معية الله لخلقه مقتضاها أن يكون معهم في الأرض، مع ثبوت علوه فوق عرشه، ذكر هذا شيخ الإسلام ابن تيمية (ص ٢٢٩، ج ٥) من

=

المعية العامة مِن صفات الله الذاتيَّة بمعنى أنها متعلِّقة بذات الله، ليست متعلِّقةً بالمشيئة.	المعية الخاصة بنوعها: المعية لأشخاص اختصهم الله بذلك، أو المعية لأوصاف الصابرين والمحسنين والمتقين، من صفات الله الفعلية، التي تكون لمن شاء الله من خلقه؛ كرامة لهم، وجزاء لهم على إيمانهم، وتوحيدهم، وصدقهم.
المعية العامة تَقتضي إحاطتَه واطِّلاعه على خلقه، وأنه لا يَخْفى عليه منهم خافية، وتقتضي أيضا إحاطته بهم سمعا وبصرًا وقدرةً وتدبيرًا، ونحو ذلك من معاني ربوبيته.	المعية الخاصة تقتضي الحفظَ والتأييد والنصرة.
المعية الخاصة والعامة جاءت اللغة بإقرارِهما من غير أن تكون بممازجة، أو مخالطة؛ تقول: (سِرتُ والقمَرَ معنا)؛ فليس المعنى أن القمر نزل ومَشى معنا، وإنما المعنى أن القمر مُصاحبنا، وهو ظاهرٌ فوقنا، نوره يَبلُغنا، فإذا كان هذا في مخلوق -وهو القمر- مع مخلوق لم تَقتضِ المعيةُ الممازجةَ والمخالطةَ والحلول، فكيف بمعية الخالق مع خَلقه؟! المعنى أشملُ وآكَدُ وأعمُّ أنها لا تقتضي اتحادًا، ولا حلولاً، ولا ممازجةً	

"مجموع الفتاوى"١ وقد زعم هؤلاء أنهم أخذوا بظاهر النصوص في المعية والعلو، وكذبوا في ذلك فضلوا، فإن نصوص المعية لا تقضي ما ادعوه من الحلول، لأنه باطل، ولا يمكن أن يكون ظاهر كلام الله ورسوله ﷺ باطلاً٢

١- أي هذه الأقوال، وليس معنى ذلك أنه اختيار شيخ الإسلام، لأن هذا القول غلطه شيخ الإسلام كما في (٥/٢٣٠)

٢- بقى قسم رابع لم يذكره المؤلف، وهو قول المعطلة الجهمية ونفاهم وهم الذين يقولون: لا داخل العالم ولا خارجه ولا مباين ولا محايث (انظر: الروضة الندية ص٢٧٩) وفي نوازل العلمي (٣/٢٩٣) : وسئل سيدي أحمد بن جلال عن مسألة وهي: هل نقول المولى تبارك وتعالى لا داخل في العالم ولا خارج؟ قال السائل: هذا سمعته من بعض شيوخنا، واعترضه بأن هذا رفع للنقيضين، وقال بعض شيوخنا في هذه المسألة: هو الكل أي الذي قام به كل شيء، وزعم أنه للإمام الغزالي، وأجاب بعضهم بأن هذا السؤال معضل، ولا يجوز السؤال عنه، وزعم ان ابن مقلاش هكذا أجاب عنه في شرحه للرسالة.

فأجاب: بأنا نقول ذلك ونجزم به ونعتقد أنه لا داخل العالم ولا خارج عن العالم والعجز عن الإدراك إدراك لقيام الدلائل الواضحة على ذلك عقلاً ونقلاً، أما النقل: فالكتاب والسنة والإجماع أما الكتاب فقوله عز وجل: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ} [الشورى: ١١] فلو كان داخل العالم أو خارجا عنه لكان مماثلاً بيان الملازمة واضح، أما الأول: فلأنه إن كان فيه صار من جنسه فيجب له ما وجب له، وأما الثاني: فلأنه إن كان خارجاً لزم إما اتصاله وإما انفصاله، وانفصاله إما بمسافة متناهية أو غير متناهية، وذلك يؤدي إلى افتقاره إلى مخصص، وأما السنة فقوله ﷺ: "كان الله ولا شيء معه وهو الآن على ما كان عليه"، وأما الإجماع فأجمع أهل الحق قاطبة على أن الله تعالى لا جهة له ولا فوق ولا تحت ولا يمين ولا شمال ولا أمام، والاعتراض بأنه رفع للنقيضين ساقط، لأن التناقض إنما يعتبر حيث يتصف المحل بأحد النقيضين وتواردا عليه، وأما حيث لا يصح تواردهما على المحل ولا يمكن الاتصاف بأحدهما فلا تناقض، كما يقال مثلاً: الحائط لا أعمى ولا بصير فلا تناقض لصدق النفيين فيه لعدم قبوله لهما وكما =

تتمة

اعلم أن تفسير السلف لمعية الله تعالى لخلقه بأنه معهم بعلمه لا يقتضي الاقتصار على العلم، بل تقتضي أيضا إحاطته بهم سمعا وبصرًا وقدرةً وتدبيرًا، ونحو ذلك من معاني ربوبيته

***

تنبيه آخر

أشرت فيما سبق إلى أن علو الله تعالى ثابت بالكتاب والسنة والعقل والفطرة والإجماع:

أما الكتاب: فقد تنوعت دلالته على ذلك١فتارة بلفظ العلو والفوقية والاستواء على العرش، وكونه في السماء، كقوله تعالى: {وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ} [البقرة: ٢٥٥] {وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ} [الأنعام: ١٨] {الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى} [طه: ٥] {أَأَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمُ الأَرْضَ} [الملك: ١٦] وتارة بلفظ صعود الأشياء وعروجها ورفعها إليه، كقوله: {إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ} [فاطر: ١٠] {تَعْرُجُ الْمَلائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ} [المعارج: ٤] {إِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ} [آل عمران: ٥٥] وتارة بلفظ نزول الأشياء منه، ونحو ذلك، كقوله تعالى: {قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ} [النحل: ١٠٢] {يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الأَرْضِ} [السجدة: ٥]

وأما السنة: فقد دلت عليه بأنواعها القولية والفعلية والإقرارية في أحاديث كثيرة تبلغ حد التواتر، وعلى وجوه متنوعة، كقوله ﷺ في سجوده: "سبحان ربي

=

يقال الباري لا فوق ولا تحت وقس على ذلك ا. هـ، وهذه هي عقيدة متأخري الأشعرية، ولن يوصف المعدوم بوصف أبلغ من هذا الوصف الذي وصفوا به الخالق جل وعلا كما قال محمود بن سبكتكين ت في غزنة سنة ٤٢٢هـ.

١- انظر ذلك في الروضة الندية لزيد بن فياض ص١٣٧ وقد فصلها الإمام ابن القيم في النونية.

الأعلى"١ وقوله: "إن الله لَمَّا قَضَى اللَّهُ الْخَلْقَ كَتَبَ عِنْدَهُ فَوْقَ عَرْشِهِ إِنَّ رَحْمَتِي سَبَقَتْ غَضَبِي"٢ وقوله: " أَلَا تَأْمَنُونِي وَأَنَا أَمِينُ مَنْ فِي السَّمَاءِ؟ "٣ وثبت عنه أنه رفع يديه وهو على المنبر يوم الجمعة يقول: "اللَّهُمَّ أَغِثْنَا"٤ وأنه رفع يده إلى السماء وهو يخطب الناس يوم عرفة حين قالوا: نشهد أنك قد بلغت وأديت ونصحت، فقال: "اللَّهُمَّ اشْهَدْ"٥ وأنه قال ﷺ للجارية: "أَيْنَ اللَّهُ؟ قَالَتْ: فِي السَّمَاءِ، فأقرها، وقال لسيدها: أَعْتِقْهَا فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ" ٦

وأما العقل: فقد دل على وجوب صفة الكمال لله تعالى وتنزيهه عن النقص، والعلو صفة كمال، والسفل نقص، فوجب لله تعالى صفة العلو، وتنزيهه عن ضده.

وأما الفطرة: فقد دلت على علو الله تعالى دلالة ضرورية فطرية، فما من داع أو خائف فزع إلى ربه تعالى إلا وجد في قلبه ضرورة الاتجاه نحو العلو، لا يلتفت عن ذلك يمنة ولا يسرة، واسأل المصلين، يقول الواحد منهم في سجوده: "سبحان ربي الأعلى" أين تتجه قلوبهم حينذاك؟

وأما الإجماع: فقد أجمع الصحابة والتابعون والأئمة على أن الله تعالى فوق سماواته، مستوٍ على عرشه، وكلامهم مشهور في ذلك نصا وظاهرًا، قال الأوزاعي: (كُنَّا - وَالتَّابعُونَ مُتَوَافِرُونَ- نَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ -تعالى ذكره- فَوْقَ عَرْشِهِ وَنُؤْمِنُ بِمَا جاءت بِهِ السُّنَّةُ مِنْ الصِفَاتِ)٧، وقد نقل الإجماع على ذلك غير واحد من أهل العلم، ومحال

١- رواه مسلم في صحيحه المطبوع مع شرح النووي (٥/٦٣)

٢- متفق عليه.

٣- رواه البخاري المطبوع مع الفتح (٧/٦٦٦) .

٤- رواه مسلم في صحيحه مع شرح النووي (٧/١٩٢) .

٥- رواه البخاري مع الفتح (٢/٥٨٥) ، ومسلم مع شرح النووي (٨/١٨٤) .

٦- رواه مسلم مع شرح النووي (٥/٢٤) .

٧- رواه البيهقي في الأسماء والصفات (٢/١٥٠) والذهبي في السير (٧/١٢٠-١٢١) وذكره الذهبي في "العلو" ص١٠٢) وصححه شيخ الإسلام أيضاً في الحموية ص =

أن يقع في مثل ذلك خلاف، وقد تطابقت عليه هذه الأدلة العظيمة، التي لا يخالفها إلا مكابر طمس على قلبه، واجتالته الشياطين عن فطرته، نسأل الله تعالى السلامة والعافية.

فعلو الله تعالى بذاته وصفاته من أبين الأشياء وأظهرها دليلاً، وأحق الأشياء وأثبتها واقعا.

***

تنبيه ثالث

اعلم أيها القارئ الكريم أنه صدر مني كتابة لبعض الطلبة، تتضمن ما قلته في بعض المجالس في معية الله تعالى لخلقه، وذكرت فيها:

أن عقيدتنا: أن لله تعالى معية حقيقية ذاتية تليق به، وتقتضي إحاطته بكل شيء علما وقدرةً وسمعا وبصرًا وسلطانا وتدبيرًا، وأنه سبحانه منزه أن يكون مختلطا بالخلق أو حالاً في أمكنتهم، بل هو العلي بذاته وصفاته، وعلوه من صفاته الذاتية التي لا ينفك عنها، وأنه مستوٍ على عرشه كما يليق بجلاله، وأن ذلك لا ينافي معيته، لأنه تعالى {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ} [الشورى:١١] وأردت بقولي (ذاتية) توكيد حقيقة معيته تبارك تعالى.

وما أردت أنه مع خلقه سبحانه في الأرض١ كيف؟ وقد قلت في نفس هذه الكتابة كما ترى: أنه سبحانه منزه أن يكون مختلطا بالخلق أو حالاً في أمكنتهم، وأنه العلي

=

(٢٩٩) وانظر: درء تعارض العقل والنقل (٦/٢٦٢) وكذا ابن القيم في اجتماع الجيوش ص٣١، وذكره الحافظ في الفتح (١٣/٤٠٦) وجود إسناده ا. هـ من حاشية الحموية للتويجري.

١- وفي هذا رد صريح على ما قاله الشيخ على بن عبد الله الحواس في كتابه النقول الصحيحة الواضحة الجلية عن السلف الصالح في معنى المعية الألهية الحقيقية، وهو رد على من قال ان معية الله لخلقه معية ذاتية المطبوع سنة ١٤٠٤هـ وكان رداً على المؤلف، وقد قال في ص٦ إن هذا القول وصمة كبيرة وزلة خطيرة، وفي ص٧ أن هذا =

بذاته وصفاته، وأن علوه من صفاته الذاتية التي لا ينفك عنها، وقلت فيها أيضا ما نصه بالحرف الواحد: "ونرى أن من زعم أن الله بذاته في كل مكان فهو كافر أو ضال إن اعتقده، وكاذب إن نسبه إلى غيره من سلف الأمة أو أئمتها"اهـ.

ولا يمكن لعاقل عرف الله وقدره حق قدره أن يقول: إن الله مع خلقه في الأرض، ومازلت ولا أزال أنكر هذا القول في كل مجلس من مجالسي، جرى فيه ذكره، وأسأل الله تعالى أن يثبتني وإخواني المسلمين بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة.

هذا، وقد كتبت بعد ذلك مقالاً نشر في مجلة (الدعوة) التي تصدر في الرياض، نشر يوم الاثنين الرابع من شهر محرم، سنة ١٤٠٤ هـ أربع وأربعمائة وألف، برقم: ٩١١، قررت فيه ما قرره شيخ الإسلام ابن تيميه رحمه الله تعالى: من أن معية الله تعالى لخلقه حق على حقيقتها، وأن ذلك لا يقتضي الحلول والاختلاط بالخلق، فضلاً عن أن يستلزمه، ورأيت من الواجب استبعاد كلمة (ذاتية)١، وبينت أوجه الجمع بين علو الله تعالى وحقيقة المعية.

واعلم أن كل كلمة تستلزم كون الله تعالى في الأرض، أو اختلاطه بمخلوقاته، أو نفي علوه، أو نفي استوائه على عرشه، أو غير ذلك مما لا يليق به تعالى؛ فإنها كلمة باطلة، يجب إنكارها على قائلها كائنا من كان، وبأي لفظ كانت، وكل كلام يوهم ولو عند بعض الناس ما لا يليق بالله تعالى فإن الواجب تجنبه، لئلا يظن بالله تعالى ظن السوء، لكن ما أثبته الله تعالى لنفسه في كتابه أو على لسان رسوله ﷺ فالواجب إثباته، وبيان بطلان وهم من توهم فيه ما لا يليق بالله عز وجل.

***

= قول أهل البدع، وكذا قال في ص١٥، ولا أدري كيف اشتط به القلم مع أن كلام المؤلف صريح في إنكار ذلك، وهو ما قرره أيضاً في خاتمة كتاب التويجري (إثبات علو الله على خلقه) ص١٥٧

١- انظر سبب ذلك في المقال المنشور آخر هذا الكتاب.

المثال السابع والثامن ١

قوله تعالى {وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ} [ق: ١٦] وقوله: {وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ} [الواقعة: ٨٥]

حيث فسر القرب فيهما بقرب الملائكة ٢

١- من الأمثلة التي استشكلها المؤولة واتهموا أهل السنة بالتأويل فزعموا أن أهل السنة الذين أثبتوا صفات الله على ظاهرها يتناقضون فيؤولون أحياناً بعض النصوص

٢- اختلف المفسرون في هذه الآية:

القول الأول: أن المراد بذلك الملائكة، وهذا اختيار الطبري (٢٠٩/١٣) وابن كثير (٩١/٦)

القول الثاني: أن المراد به العلم أو القدرة، وهذا اختيار ابن عطية (٥٣٩/١٣) وصديق حسن خان (٣٨٧/١٣) والبيضاوي مع الشهاب (٥٧٤/٨) والآلوسي (٣٨٧/١٣)، وابن عاشور (٣٠٠/٢٦)، والشربيني (٨٣/٤) والثعالبي (٢٢٢/٣) والقرطبي (٩/١٧) وأبي حيان في البحر (١٢٣/٨) والنسفي (٣٦٤/٣) والماوردي (٣٤٧/٥)، والجمل (٢٦٢/٧).

وممن ذكر القولين في المسألة: ابن الجوزي في زاد المسير (١٥٥/٩)، محي الدين شيخ زادة على البيضاوي (٤٦٦/٤)، والخازن (٢٢٣/٤)، والبغوي (٢٩١/٤)، والثعالبي (٢٨٩/٣)، والشوكاني (٢٣٠/٥).

ملاحظة: لم يفسر أحد القرب في هذه الآية بالقرب الذاتي، لأن ذلك مستحيل في حق الله كما سيذكر المؤلف، وأما ما ذكره الشيخ عبد اللطيف كما في الدرر السنية في الأجوبة النجدية (٣٠٦/٣) أن هذا القرب لا ينافي علو الله فلم يقصد القرب الذاتي قطعاً بدليل قوله: إن القائل: إن الله بذاته في كل مكان هو جهمي ا. هـ، وقال شيخ الإسلام في الفتاوى (٥٠١/٥): "{الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى} يَعْلَمُ وَهُوَ كَذَلِكَ مَا تُوَسْوِسُ بِهِ أَنْفُسُنَا مِنَّا؛ وَهُوَ بِذَلِكَ أَقْرَبُ إِلَيْنَا مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ وَكَيْفَ لَا يَكُونُ كَذَلِكَ وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَا تُوَسْوِسُ بِهِ أَنْفُسُنَا مِنَّا فَكَيْفَ بِحَبْلِ الْوَرِيدِ؟! وَكَذَلِكَ قَالَ أَبُو عَمْرٍو الطلمنكي، قَالَ: وَمَنْ سَأَلَ عَنْ قَوْلِهِ: {وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ} فَاعْلَمْ أَنَّ =

= ذَلِكَ كُلَّهُ عَلَى مَعْنَى الْعِلْمِ بِهِ وَالْقُدْرَةِ عَلَيْهِ، وَالدَّلِيلُ مِنْ ذَلِكَ صَدْرُ الْآيَةِ؛ فَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: {وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِ نَفْسُهُ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ} [ق: ١٦] لِأَنَّ اللَّهَ لَمَّا كَانَ عَالِمًا بِوَسْوَسَتِهِ؛ كَانَ أَقْرَبَ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ، وَحَبْلُ الْوَرِيدِ لَا يَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِ النَّفْسُ، وَيَلْزَمُ الْمُلْحِدَ عَلَى اعْتِقَادِهِ أَنْ يَكُونَ مَعْبُودُهُ مُخَالِطًا لِدَمِ الْإِنْسَانِ وَلَحْمِهِ، وَأَنْ لَا يُجَرِّدَ الْإِنْسَانُ تَسْمِيَةَ الْمَخْلُوقِ حَتَّى يَقُولَ: خَالِقٌ وَمَخْلُوقٌ، لِأَنَّ مَعْبُودَهُ بِزَعْمِهِ دَاخِلُ حَبْلِ الْوَرِيدِ مِنَ الْإِنْسَانِ وَخَارِجَهُ فَهُوَ عَلَى قَوْلِهِ مُمْتَزِجٌ بِهِ غَيْرُ مُبَايِنٍ لَهُ

قَالَ: وَقَدْ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ عَلَى أَنَّ اللَّهَ عَلَى عَرْشِهِ بَائِنٌ مِنْ جَمِيعِ خَلْقِهِ وَتَعَالَى اللَّهُ عَنْ قَوْلِ أَهْلِ الزَّيْغِ وَعَمَّا يَقُولُ الظَّالِمُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا.

قَالَ: وَكَذَلِكَ الْجَوَابُ فِي قَوْلِهِ فِيمَنْ يَحْضُرُهُ الْمَوْتُ {وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ وَلَكِنْ لَا تُبْصِرُونَ } [الواقعة: ٨٥] أَيْ بِالْعِلْمِ بِهِ وَالْقُدْرَةِ عَلَيْهِ إِذْ لَا يَقْدِرُونَ لَهُ عَلَى حِيلَةٍ وَلَا يَدْفَعُونَ عَنْهُ الْمَوْتَ وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: { تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لَا يُفَرِّطُونَ} [الأنعام: ٦١] وَقَالَ تَعَالَى: {قُلْ يَتَوَفَّاكُمْ مَلَكُ الْمَوْتِ الَّذِي وُكِّلَ بِكُمْ} [السجدة: ١١]

قُلْت: وَهَكَذَا ذَكَرَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ الْمُفَسِّرِينَ، مِثْلَ: الثَّعْلَبِيِّ وَأَبِي الْفَرَجِ ابْنِ الْجَوْزِيِّ وَغَيْرِهِمَا فِي قَوْلِهِ: {وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ } [ق: ١٦]وَأَمَّا فِي قَوْلِهِ {وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ} [الواقعة: ٨٥] فَذَكَرَ أَبُو الْفَرَجِ الْقَوْلَيْنِ: إِنَّهُمْ الْمَلَائِكَةُ، وَذَكَرَهُ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَإِنَّهُ الْقُرْبُ بِالْعِلْمِ، وَهَؤُلَاءِ كُلُّهُمْ مَقْصُودُهُمْ أَنَّهُ لَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّ ذَاتَ الْبَارِي جَلَّ وَعَلَا قَرِيبَةٌ مِنْ وَرِيدِ الْعَبْدِ، وَمِنْ الْمَيِّتِ، وَلَمَّا ظَنُّوا أَنَّ الْمُرَادَ قُرْبُهُ وَحْدَهُ دُونَ قُرْبِ الْمَلَائِكَةِ فَسَّرُوا ذَلِكَ بِالْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ، كَمَا فِي لَفْظِ الْمَعِيَّةِ وَلَا حَاجَةَ إِلَى هَذَا؛ فَإِنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ: {وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ } [الواقعة: ٨٥] أَيْ: بِمَلَائِكَتِنَا فِي الْآيَتَيْنِ، وَهَذَا بِخِلَافِ لَفْظِ الْمَعِيَّةِ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَقُلْ: وَنَحْنُ مَعَهُ بَلْ جَعَلَ نَفْسَهُ هُوَ الَّذِي مَعَ الْعِبَادِ، وَأَخْبَرَ أَنَّهُ يُنَبِّئُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِمَا عَمِلُوا، وَهُوَ نَفْسُهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَهُوَ نَفْسُهُ الَّذِي اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ، فَلَا يُجْعَلُ لَفْظٌ مِثْلَ لَفْظٍ مَعَ تَفْرِيقِ الْقُرْآنِ بَيْنَهُمَا" ا. هـ

والجواب: أن تفسير القرب فيهما بقرب الملائكة ليس صرفا للكلام عن ظاهره لمن تدبره.

أما الآية الأولى: فإن القرب مقيد فيها بما يدل على ذلك١ حيث قال: {وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ (١٦) إِذْ يَتَلَقَّى الْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ (١٧) مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ} [ق: ١٦- ١٨] ففي قوله: {إِذْ يَتَلَقَّى} دليل على أن المراد به: قرب الملكين المتلقيين ٢

وأما الآية الثانية: فإن القرب فيها مقيد بحال الاحتضار، والذي يحضر الميت عند موته هم الملائكة، لقوله تعالى: {حَتَّى إِذَا جَاءَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لا يُفَرِّطُونَ}٣ [الأنعام: ٦١] ثم إن في قوله: {أَمْ أَنْتُمْ لا تُبْصِرُونَ} [الواقعة: ٨٥] دليلاً بينا على أنهم الملائكة، إذ يدل على أن هذا القريب في نفس المكان ولكن لا نبصره، وهذا يعين أن يكون المراد قرب الملائكة، لاستحالة ذلك في حق الله تعالى ٤

بقي أن يقال: فلماذا أضاف الله القرب إليه، وهل جاء نحو هذا التعبير مرادًا به الملائكة؟ ٥

فالجواب: أضاف الله تعالى قرب ملائكته إليه لأن قربهم بأمره، وهم جنوده ورسله٦، وقد جاء نحو هذا التعبير مرادًا به الملائكة، كقوله تعالى: {فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ

١- أي قرب الملائكة.

٢- لأنه قيد القرب بالظرف، أي: نحن أقرب إليه وقت تلقي الملكين.

٣- أي: الملائكة فهم الذين يحضرون الوفاة.

٤- أي: يستحيل أن يكون الله بذاته عند الميت

٥- هنا سؤالان يردان على من فسر القرب في الآية بقرب الملائكة: لماذا أضاف الله القرب إليه؟ هل ورد مثل هذا التعبير في القرآن؟

٦- وهو جار في اللغة العربية فإن الملك يأمر جنوده بالغزو، فإذا تم الانتصار يقول: (انتصرنا وهزمنا العدو) وهو لم يخرج من قصره، وكذلك يقول: (نحن عمرنا المساجد) والملك لم يباشر.

قُرْآنَهُ} [الواقعة: ٨٥] ١ فإن المراد به قراءة جبريل القرآن على رسول الله ﷺ مع أن الله تعالى أضاف القراءة إليه، لكن لما كان جبريل يقرؤه على النبي ﷺ بأمر الله تعالى صحت إضافة القراءة إليه تعالى، وكذلك جاء في قوله تعالى: {فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ الْبُشْرَى يُجَادِلُنَا فِي قَوْمِ لُوطٍ} [هود: ٧٤] وإبراهيم إنما كان يجادل الملائكة الذين هم رسل الله تعالى ٢

***

المثال التاسع والعاشر

قوله تعالى عن سفينة نوح: {تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا} [القمر: ١٤] وقوله لموسى: {وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي} [طه: ٣٩]

والجواب: أن المعنى في هاتين الآيتين على ظاهر الكلام وحقيقته، لكن ما ظاهر الكلام وحقيقته هنا؟ ٣

هل يقال: إن ظاهره وحقيقته أن السفينة تجري في عين الله، أو أن موسى ﷺ يُرَبَّى فوق عين الله تعالى؟ ٤

١- اختلف المفسرون في المراد من هذه الآية على ثلاثة أقوال:

القول الأول: فإذا بيناه فاعمل بما فيه.

القول الثاني: إذا أنزلناه فاستمع قرآنه.

القول الثالث: أن المراد قراءة الملك والرسول عنا وعليه أكثر المفسرين.

٢- بدائع الفوائد (٢/ ٣٩٩ - ٤٠٠) انظر: تفسير السعدي (٢/٣٧٩)، واختلفوا في الذي جادل به الملائكة على ثلاثة أقوال ذكرها الماوردي في تفسيره (٢/٤٨٦)

٣- لقد سبق أن العبرة في فهم ظاهر النص هو السياق والقرائن، فلابد أن يتتبع سبب النزول ثم القرائن والسياق

٤- هذا المعنى لا يتبادر أبداً لأي قارئ لكتاب الله تعالى، وصحيح أن (على) بمعنى العلو، لكنها تأتي في كل موطن بحسبه، فلو أنك قلت لشخص: أحضر لي هذا الشيء، فقال: على عيني، أو قال: على أنفي، فهل معناه: أنه يحضر الشيء على عينه؟ أو على =

أو يقال: إن ظاهره أن السفينة تجري وعين الله ترعاها وتكلؤها، وكذلك تربية موسى تكون على عين الله تعالى يرعاه ويكلؤه بها ١

ولا ريب أن القول الأول باطل من وجهين:

الأول: أنه لا يقتضيه الكلام بمقتضى الخطاب العربي، والقرآن إنما نزل بلغة العرب، قال الله تعالى: {إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآناً عَرَبِيّاً لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ} [يوسف:٢] وقال تعالى: {نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ (١٩٣) عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ (١٩٤) بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ} [الشعراء: ١٩٣ - ١٩٥] ولا أحد يفهم من قول القائل: فلان يسير بعيني، أن المعني: أنه يسير داخل عينه، ولا من قول القائل: "فلان تخرج على عيني"، أن تخرجه كان وهو راكب على عينه٢، ولو ادعى مدع أن هذا ظاهر اللفظ في هذا الخطاب لضحك منه السفهاء فضلاً عن العقلاء ٣

الثاني: أن هذا ممتنع غاية الامتناع، ولا يمكن لمن عرف الله وقدره حق قدره أن يفهمه في حق الله تعالى، لأن الله تعالى مستو على عرشه بائن٤ من خلقه، لا يحل فيه

= ـــــــــــــــ

أنفه؟؟!! لا، ولكن معناه: أنه مستعد غاية الاستعداد، فلو لم أجد ما أحمله إلا على عيني أو أنفي لحملته.

١- ذكر الماوردي في تفسيره (٤١٢/٥) أقوالا في قوله تعالى {تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا} [القمر: ١٤] وهي: أولا: بمرأى منا، ثانيا: بأمرنا، قاله الضحاك، ثالثا: بأعين أوليائنا من الملائكة الموكلين بحفظها، رابعا: بأعين الماء التي أتبعناها في قوله: {وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا} [القمر: ١٢] (وذكر هذه الأقوال أبو حيان في البحر المحيط (١٧٦/٨) والخازن (٢١٩/٤) ، والسيوطي (١٣٣/١٧) ، وصديق حسن خان (٢٩٣/١٣) .

٢- إلا إن كان حملهم على ذلك نوع من العجمة.

٣- وإنما يفهم منه أن عينيه تصحبه بالنظر والرعاية، لأن الباء هنا للمصاحبة، وليست للظرفية، وهذا هو بطلان كلامهم من الناحية اللفظية.

٤- لفظة (بائن) وإن لم ترد في الكتاب والسنة ولم تكن معروفة في عهد الصحابة إلا أنه لما ابتدع الجهم وأتباعه القول بأن الله في كل مكان اقتضى ضرورة البيان أن يتلفظ =

شيء من مخلوقاته، ولا هو حال في شيء من مخلوقاته، سبحانه وتعالى عن ذلك علوًا كبيرًا١

فإذا تبين بطلان هذا من الناحية اللفظية والمعنوية، تعين أن يكون ظاهر الكلام هو القول الثاني: أن السفينة تجري وعين الله ترعاها وتكلؤها، وكذلك تربية موسى تكون على عين الله يرعاه ويكلؤه بها، وهذا معنى قول بعض السلف: (بمرأى مني)٢، فإن الله تعالى إذا كان يكلؤه بعينه لزم من ذلك أن يراه، ولازم المعنى

= ــــــــــــ

الأئمة الأعلام بلفظ (بائن) دون أن ينكره أحد منهم، وممن نص على ذلك عبد الله بن أبي جعفر الرازي، وعالم الرى هشام وإسحاق بن راهويه عالم خراسان وذكره عن ابن المبارك وغير هؤلاء ممن ذكرهم الذهبي في مختصر العلو، ونقله الألباني في مقدمته ص١٨ (وانظر: أيضاً التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل للمعلمي (٢/٢٨٦) .

١- بطلان كلامهم من الناحية المعنوية: من المعلوم أن نوحاً ﷺ كان في الأرض، وأنه صنع السفينة في الأرض، وجرت على الماء في الأرض كما قال الله تعالى: {وَيَصْنَعُ الْفُلْكَ وَكُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ مَلَأٌ مِنْ قَوْمِهِ سَخِرُوا مِنْهُ} [هود: ٣٨] وقال: {فَدَعَا رَبَّهُ أَنِّي مَغْلُوبٌ فَانْتَصِرْ (١٠) فَفَتَحْنَا أَبْوَابَ السَّمَاءِ بِمَاءٍ مُنْهَمِرٍ (١١) وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا فَالْتَقَى الْمَاءُ عَلَى أَمْرٍ قَدْ قُدِرَ (١٢) وَحَمَلْنَاهُ عَلَى ذَاتِ أَلْوَاحٍ وَدُسُرٍ (١٣) تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا جَزَاءً لِمَنْ كَانَ كُفِرَ} [القمر: ١٠-١٤] ولا يمكن لأحد أن يدعي أن ظاهر اللفظ أن السفينة تجري في عين الله عز وجل، لأن ذلك ممتنع غاية الامتناع في حق الله تعالى، ولا يمكن لمن عرف الله وقدره حق قدره، وعلم أنه مستو على عرشه بائن من خلقه ليس حالاً في شيء من مخلوقاته ولا شيء من مخلوقاته حالاً فيه أن يفهم من هذا اللفظ هذا المعنى الفاسد.

٢- وقد نص على ذلك الطبري (١٣/٩٤)، والبغوي (٤/٢٦٠)، والثعالبي (٣/٢٦٥)، وابن كثير (٦/٤١) ونسب هذا المعنى إلى الجمهور الإمام ابن عطية في تفسيره (١٤/١٥١) وجرى على هذا القول أيضاً: ابن الجوزي (٩/٩٣) ، الرازي (٢٩/٣٦) ، والنسفي (٣/٤٠٤)، والسمين (٦/٢٢٧)، والبيضاوي مع محي الدين شيخ زادة (٤/٤٢١)، والشوكاني (٥/١٧٥) ، والآلوسي (٢٧/٨٣) .

الصحيح جزء منه، كما هو معلوم من دلالة اللفظ، حيث تكون بالمطابقة والتضمن والالتزام ١

***

المثال الحادي عشر

قوله تعالى في الحديث القدسي: "وَمَا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ، فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ: كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ، وَبَصَرَهُ الَّذِي يُبْصِرُ بِهِ، وَيَدَهُ الَّتِي يَبْطِشُ بِهَا، وَرِجْلَهُ الَّتِي يَمْشِي بِهَا، وَإِنْ سَأَلَنِي لَأُعْطِيَنَّهُ، وَلَئِنِ اسْتَعَاذَنِي لَأُعِيذَنَّهُ"

والجواب: أن هذا الحديث صحيح، رواه البخاري في باب التواضع، الثامن والثلاثين من كتاب الرقاق٢، وقد أخذ السلف أهل السنة والجماعة بظاهر الحديث، وأجروه على حقيقته، ولكن ما ظاهر هذا الحديث؟

---

١ – إثبات العين من كون أن الله يحفظه بعينه من دلالة التلازم وقد سبق معناه.

ملاحظة:

– يثبت المعطلة لازم المعنى وينفون الصفة، مثاله: ينفي الأشعرية صفة الرحمة، ويثبتون لازمها وهو الإنعام، وينفون صفة المحبة والغضب ويثبتون لازمها وهو الإحسان، والانتقام، فإثبات المعطل لازم الصفة لا يكفي، بل لابد أن يثبت الصفة، فإذا كان من يقول (بمرأى مني) ينفي صفة العين كما نقلنا عن الذي جرى على هذا القول، مع أن واقعهم لا يثبتون صفة العين من تفسيراتهم الأخرى، فإن هذا من قبيل من ينفى الرحمة ويثبت الإحسان.

– نستفيد من ذلك أن الذي يفسر آية باللازم لا يعني أنه معطل للصفة، فلا يقال لمن فسر الرحمة بالإحسان أنه معطل حتى نعلم: هل هو يثبت صفة الرحمة أم لا؟ وهكذا في بقية الصفات

٢– الحديث القدسي كلام الله لفظاً ومعنى كالقرآن، وهذا القول ذهب إليه كثير من العلماء، والقول الثاني في تعريف الحديث القدسي هو أن اللفظ من عند النبي ﷺ ومعناه =

- هل يقال: إن ظاهره أن الله تعالى يكون سَمْعَ الوَلِيّ وبصره ويده ورجله؟

- أو يقال: إن ظاهره أن الله تعالى يسدد الولي في سمعه وبصره ويده ورجله١ بحيث يكون إدراكه وعمله لله وبالله وفي الله؟ ٢

ولا ريب أن القول الأول ليس ظاهر الكلام، بل ولا يقتضيه الكلام لمن تدبر الحديث، فإن في الحديث ما يمنعه من وجهين:

الأول: أن الله تعالى قال: "وَمَا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ"، وقال: "وَلئن سَأَلَنِي لَأُعْطِيَنَّهُ، وَلَئِنِ اسْتَعَاذَنِي لَأُعِيذَنَّهُ"، فأثبت عبدًا ومعبودًا٣، ومتقربا ومتقربا إليه٤، ومحبا ومحبوبا، وسائلاً ومسئوولاً، ومعطيا ومعطى، ومستعيذًا ومستعاذًا به، ومعيذًا ومعاذًا، فسياق الحديث يدل على اثنين متباينين، كل واحد منهما غير الآخر، وهذا يمنع أن يكون أحدهما وصفا في الآخر أو جزءًا من أجزائه.

الوجه الثاني: أن سمع الولي وبصره ويده ورجله كلها أوصاف أو أجزاء في مخلوق٥ حادث بعد أن لم يكن، ولا يمكن لأي عاقل أن يفهم أن الخالق الأول الذي ليس

= من عند الله، وهذا التعريف جرى عليه بعض العلماء، ومنهم المؤلف حفظه الله في كتابه مصطلح الحديث ص٨، وقد مشى كثيرون على التعريف الثاني لأنهم لا يثبتون الكلام لله إلا معنى وليس منهم المؤلف قطعاً، وممن فصل في هذه المسألة واستفاض فيها القاسمي في قواعد التحديث ص٦٤، وأبو شهبة في الوسيط ص٢١٦

١- لم يقل أحد إن الله يكون رجلاً للعبد ويداً للعبد وسمعاً للعبد.

٢- الجواب الصحيح (٣/ ٣٣٤)، الروح (٢٣٨)، الداء والدواء (٤٣٠)، طريق الهجرتين (١/ ٤٥٣، ٢/ ٦٦٤)، مدارج السالكين (٢/ ٤١٣)، روضة المحبين (٤١٠).

٣- أي قال (عبدي) ففيه عبد ومعبود.

٤- لأنه قال: (يتقرب) أي أن هناك من يتقرب ومن يتقرب إليه وهكذا.

٥- كلام المؤلف يحتمل أمرين:

الأمر الأول: أن الأوصاف خاصة بالسمع والبصر، والأجزاء خاصة باليد والرجل، وأن فيها نشراً ولفاً مرتباً.

=

قبله شيء يكون سمعا وبصرًا ويدًا ورجلاً لمخلوق، بل إن هذا المعنى تشمئز منه النفس أن تتصوره، ويحسر اللسان أن ينطق به، ولو على سبيل الفرض والتقدير، فكيف يسوغ أن يقال: إنه ظاهر الحديث القدسي، وأنه قد صرف عن هذا الظاهر؟ سبحانك اللهم وبحمدك، لا نحصى ثناء عليك، أنت كما أثنيت على نفسك.

وإذا تبين بطلان القول الأول وامتناعه، تعين القول الثاني، وهو: أن الله تعالى يسدد هذا الولي في سمعه وبصره وعمله، بحيث يكون إدراكه بسمعه وبصره وعمله بيده ورجله كله لله تعالى إخلاصا، وبالله تعالى استعانةً، وفي الله تعالى شرعا واتباعا، فيتم له بذلك كمال الإخلاص والاستعانة والمتابعة، وهذا غاية التوفيق، وهذا ما فسره به السلف، وهو تفسير مطابق لظاهر اللفظ، موافق لحقيقته، متعين بسياقه، وليس فيه تأويل، ولا صرف للكلام عن ظاهره، ولله الحمد والمنة

***

المثال الثاني عشر

قوله ﷺ فيما يرويه عن الله تعالى أنه قال: "مَنْ تَقَرَّبَ مِنِّي شِبْرًا تَقَرَّبْت مِنْهُ ذِرَاعًا، وَمَنْ تَقَرَّبَ مِنِّي ذِرَاعًا تَقَرَّبْت مِنْهُ بَاعًا، وَمَنْ أَتَانِي يَمْشِي أَتَيْته هَرْوَلَةً"[١]

وهذا الحديث صحيح، رواه مسلم في كتاب الذكر والدعاء، من حديث أبي ذر رضي الله عنه وروى نحوه من حديث أبي هريرة أيضا، وكذلك روى البخاري نحوه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه في كتاب التوحيد، الباب الخامس عشر، وهذا الحديث كغيره من النصوص الدالة على قيام الأفعال الاختيارية بالله تعالى، وأن سبحانه فعال لما يريد، كما ثبت ذلك في الكتاب والسنة، مثل قوله تعالى: {وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ} [البقرة: ١٨٦] وقوله: {وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ

= **الأمر الثاني**: تحمل أن اليد والرجل أجزاء، أما السمع والبصر فيمكن أن تكون أوصافاً، ويمكن أن تكون أجزاء باعتبار الأذن والعين، والمعنى الأول أقرب.

١- الشاهد من الحديث إثبات صفة الإجابة لله وهي صفة فعلية، وكذلك فيها إثبات صفة القرب (انظر: الصفات في الكتاب والسنة للسقاف ص٤٠)

صَفّاً صَفّاً} [الفجر: ٢٢] وقوله: {هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ} [الأنعام: ١٥٨] وقوله: {الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى} [طه: ٥] وقوله ﷺ: "يَنْزِلُ رَبُّنَا إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا حين يبقى ثلث الليل الآخر"، وقوله ﷺ: "مَا تَصَدَّقَ أَحَدٌ بِصَدَقَةٍ مِنْ طَيِّبٍ، وَلَا يَقْبَلُ اللَّهُ إِلَّا الطَّيِّبَ، إِلَّا أَخَذَهَا الرَّحْمَنُ عَزَّ وَجَلَّ بِيَمِينِهِ"، إلى غير ذلك من الآيات والأحاديث الدالة على قيام الأفعال الاختيارية به تعالى، فقوله في هذا الحديث: "تَقَرَّبْت مِنْهُ وأَتَيْته هَرْوَلَةً"؛ من هذا الباب[1]

والسلف أهل السنة والجماعة يجرون هذه النصوص على ظاهرها، وحقيقة معناها اللائق بالله عز وجل، من غير تكييف ولا تمثيل، قال شيخ الإسلام ابن تيمية في شرح حديث النزول، (ص ٤٦٦، ج ٥) من "مجموع الفتاوى": "وَأَمَّا دُنُوُّهُ نَفْسُهُ وَتَقَرُّبُهُ مِنْ بَعْضِ عِبَادِهِ؛ فَهَذَا يُثْبِتُهُ مَنْ يُثْبِتُ قِيَامَ الْأَفْعَالِ الِاخْتِيَارِيَّةِ بِنَفْسِهِ وَمَجِيئِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَنُزُولِهِ وَاسْتِوَائِهِ عَلَى الْعَرْشِ، وَهَذَا مَذْهَبُ أَئِمَّةِ السَّلَفِ وَأَئِمَّةِ الْإِسْلَامِ الْمَشْهُورِينَ وَأَهْلِ الْحَدِيثِ وَالنَّقْلُ عَنْهُمْ بِذَلِكَ مُتَوَاتِرٌ"اهـ.

- فأي مانع يمنع من القول بأنه يقرب من عبده كيف يشاء مع علوه؟
- وأيّ مانع يمنع من إتيانه كيف يشاء بدون تكييف ولا تمثيل؟
- وهل هذا إلا من كماله أن يكون فعالاً لما يريد، على الوجه الذي به يليق؟

وذهب بعض الناس إلى أن قوله تعالى في هذا الحديث القدسي: "أَتَيْته هَرْوَلَةً" يراد به: سرعة قبول الله تعالى وإقباله على عبده المتقرب إليه، المتوجه بقلبه وجوارحه،

١- فنصف الله بالقرب والهرولة، ولا يلزم من ذلك قطع المسافة أو شيء من لوازم المخلوق.

فائدة: الشبر مسافة ما بين طرف الخنصر إلى طرف الإبهام عند مد اليد، والذراع مسافة ما بين طرف الأصبع الوسطى إلى عظم المرفق، وهذا هو الذي كان يقدر به سابقاً الشبر والذراع والباع، وما أشبه ذلك

وأن مجازاة الله للعامل له أكمل من عمل العامل١، **وعلل ما ذهب إليه بأن الله تعالى قال:** "وَمَنْ أَتَانِي يَمْشِي"، ومن المعلوم أن المتقرب إلى الله عز وجل، الطالب للوصول إليه، لا يتقرب ويطلب الوصول إلى الله تعالى بالمشي فقط، بل تارة يكون بالمشي كالسير إلى المساجد، ومشاعر الحج، والجهاد في سبيل الله، ونحوها، وتارة بالركوع والسجود ونحوهما، وقد ثبت عن النبي ﷺ "أن أَقْرَب مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ"٢، بل قد يكون التقرب إلى الله تعالى وطلب الوصول إليه والعبد مضطجع على جنبه، كما قال الله تعالى: {الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَى جُنُوبِهِمْ} [آل عمران: ١٩١] وقال النبي ﷺ لعِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ: "صَلِّ قَائِمًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِدًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبٍ"٣، قال: فإذا كان كذلك، صار المراد بالحديث بيان مجازاة الله تعالى العبد على عمله، وأن مَن صدق في الإقبال على ربه، وإن كان بطيئا جازاه الله تعالى بأكمل من عمله وأفضل٤، وصار هذا هو ظاهر اللفظ بالقرينة الشرعية المفهومة من سياقه٥، وإذا كان هذا ظاهر اللفظ بالقرينة الشرعية، لم يكن تفسيره به خروجا به عن ظاهره، ولا تأويلاً كتأويل أهل التعطيل،

١- وبهذا القول فسر بعض أهل العلم الحديث، كما قال الترمذي رحمه الله، وبهذا القول قال: القاضي عياض، والراغب الأصبهاني، والبيهقي، والخطابي، والكرماني، وأقره ابن حجر، فهذا ما ذكره أكثر شراح الحديث مثل: (القرطبي في المفهم (١٥/٧)، والعيني على البخاري (١٠١/٢٥) والسيوطي في التوشيح (٤٢٧٩/٩)، والقسطلاني على البخاري (٤٢٩/١٥)

٢- رواه مسلم كما في شرح النووي (٢٠٠/٤).

٣- انظر: فتح الباري (٦٨٤/٢)

٤- هذه القاعدة في ثواب الله عز وجل أنه يعطي أكثر مما فعل من أجله جاء في القرآن {مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا} [الأنعام: ١٦٠] {مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ} [البقرة: ٢٦١]

٥- القرينة الشرعية هي التي فهمت من السياق.

فلا يكون حجة لهم على أهل السنة، ولله الحمد، وما ذهب إليه هذا القائل له حظ من النظر.

لكن القول الأول أظهر وأسلم وأليق بمذهب السلف[١]، ويجاب عن من جعله قرينة من كون التقرب إلى الله تعالى، وطلب الوصول إليه لا يختص بالمشي: بأن الحديث خرج مخرج المثال لا الحصر، فيكون المعنى: من أتاني يمشي في عبادة تفتقر إلى المشي لتوقفها عليه، بكونه وسيلة لها كالمشي إلى المساجد للصلاة، أو من ماهيتها كالطواف والسعي، والله تعالى أعلم [٢]

***

المثال الثالث عشر [٣]

قوله تعالى: {أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَامًا} [يس: ٧١]

والجواب: أن يقال ما هو ظاهر هذه الآية وحقيقتها، حتى يقال: إنها صرفت عنه؟

– هل يقال: إن ظاهرها أن الله تعالى خلق الأنعام بيده، كما خلق آدم بيده؟ [٤]

١– في كلام المؤلف ما يدل على أن القول الثاني سليم لكن عدم التأويل أسلم، وأنه ظاهر ولائق، لكن تركه أولى وأسلم وأليق، لأن أفعل التفضيل يفيد المشاركة وزيادة.

٢– أي: أن الحديث خرج مخرج المثال من باب ضرب المثل، وإلا فلو تقرب العبد إلى الله واقفاً أو مضطجعاً كان كالمشي (انظر: جامع الترمذي (٥/ ٥٤٢)، الأربعين في التوحيد للهروي (ص ٧٩)، الأسماء والصفات للبيهقي (١/ ٥٢٦ و ٢/ ٣٨٤)، مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام (٥/٢٤٧)، فتح الباري (١٣/٥٢٢)، فتاوى اللجنة الدائمة (٣/١٤٢)، وللشيخ ابن عثيمين حفظه الله رسالة في إثبات هذه الصفة، والجواب عن أدلة القول الثاني، انظر: (مجموع رسائل وفتاوى الشيخ محمد بن عثيمين (١/١٨٣).

٣– من الأمثلة التي زعم المعطلة أن السلف يؤولون نصوص الصفات.

٤– هذا السؤال يوجه لمن يثبت اليد، أما الذي ينفي اليد، فإنه يناقش أولاً في إثبات اليد، فإن أبى وقال: أنا لا أثبت اليد، لكن ألزمك بالتأويل، لأنك في هذه الآية صرفتها عن ظاهرها فهنا نجيبه بما ذكره المؤلف.

- أو يقال: إن ظاهرها أن الله تعالى خلق الأنعام كما خلق غيرها، لم يخلقها بيده، لكن إضافة العمل إلى اليد والمراد صاحبها؛ معروف في اللغة العربية التي نزل بها القرآن.

أما القول الأول فليس هو ظاهر اللفظ لوجهين:

أحدهما: أن اللفظ لا يقتضيه بمقتضى اللسان العربي الذي نزل القرآن به، ألا ترى إلى قوله تعالى: {وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ} [الشورى: ٣٠]، وقوله: {ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ} [الروم: ٤١] وقوله: {ذَلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيكُمْ} [آل عمران: ١٨٢]، فإن المراد: ما كسبه الإنسان نفسه وما قدمه وإن عمله بغير يده، بخلاف ما إذا قال: عملته بيدي١ كما في قوله تعالى: {فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ} [البقرة: ٧٩]، فإنه يدل على مباشرة الشيء باليد ٢

الثاني: أنه لو كان المراد أن الله تعالى خلق هذه الأنعام بيده، لكان لفظ الآية: خلقنا لهم بأيدينا أنعاما٣، كما قال الله تعالى في آدم: {مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيّ} [ص: ٧٥]٤ لأن القرآن نزل بالبيان لا بالتعمية، لقوله تعالى: {وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَاناً لِكُلِّ شَيْءٍ} [النحل: ٨٩] .

١- فلو قال النجار: عملت هذا الكرسي بيدي، لكان المعنى أنه باشر العمل بيده.

٢- فمدار الأمر على حرف الباء، فإن عدى الفعل بالباء دل على مباشرة اليد، وإن لم يعد بالباء لم يدل على المباشرة (انظر: شرح التدمرية لفالح آل مهدي ص١٧٤).

٣- أي يضيف الفعل (خلق) لنفسه ثم يتعدى الفعل بالباء.

٤- و لم يعترض إبليس على الرب عز وجل، ولو كان المراد بذلك القدرة، لقال إبليس: (وأنا خلقتني بقدرتك).

وإذا ظهر بطلان القول الأول، تعين أن يكون الصواب هو القول الثاني، وهو: أن ظاهر اللفظ أن الله تعالى خلق الأنعام كما خلق غيرها١، و لم يخلقها بيده، لكن إضافة العمل إلى اليد كإضافته إلى النفس بمقتضى اللغة العربية، بخلاف ما إذا أضيف إلى النفس وعدي بالباء إلى اليد، فتنبه للفرق، فإن التنبه للفروق بين المتشابهات٢ من أجود أنواع العلم٣، وبه يزول كثير من الإشكالات ٤

***

المثال الرابع عشر

قوله تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ} [الفتح: ١٠]

والجواب: أن يقال: هذه الآية تضمنت جملتين:

الجملة الأولى: قوله تعالى {إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ} [الفتح: ١٠]

وقد أخذ السلف أهل السنة بظاهرها وحقيقتها، وهي صريحة في أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يبايعون النبي ﷺ نفسه، كما في قوله تعالى: {لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ

---

١ – أي بقدرته.

٢ – هذا من التشابه النسبي الذي يكون مشتبهاً على بعض الناس دون بعض، أما التشابه الحقيقي فلا يعلمه إلا الله ككيفية صفاته (انظر: تقريب التدمرية للمؤلف ص٩٤)

٣– وهو ليس خاصاً بالعقائد، بل في الفقه أيضاً علم الفروق بين المتشابه من المسائل، وقد صنف في كل مذهب وأشهره فروق القرافي.

٤ – قال شيخ الإسلام في التدمرية ص٧٣: "وَمِمَّا يُشْبِهُ هَذَا الْقَوْلَ أَنْ يُجْعَلَ اللَّفْظُ نَظِيرًا لِمَا لَيْسَ مِثْلَهُ كَمَا قِيلَ فِي قَوْلِهِ {مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ}؟ فَقِيلَ هُوَ مِثْلُ قَوْلِهِ: {أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَامًا}؟ فَهَذَا لَيْسَ مِثْلَ هَذَا؛ لِأَنَّهُ هُنَا أَضَافَ الْفِعْلَ إلَى الْأَيْدِي؛ فَصَارَ شَبِيهًا بِقَوْلِهِ: {فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ} وَهُنَا أَضَافَ الْفِعْلَ إلَيْهِ فَقَالَ: {لِمَا خَلَقْتُ} ثُمَّ قَالَ: {بِيَدَيَّ}"، **فالحاصل**: أنه يفرق في اللغة العربية بين إسناد الفعل إلى الأيدي، وإسناد الفعل إلى الفاعل وتعديته إلى اليد أو اليدين بالباء.

الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ} [الفتح:١٨]١ ولا يمكن لأحد أن يفهم من قوله تعالى: {إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ} [الفتح: ١٠] أنهم يبايعون الله نفسه٢ ولا أن يدّعي أن ذلك ظاهر اللفظ؛ لمنافاته٣ لأول الآية والواقع٤ واستحالته في حق الله تعالى٥ وإنما جعل الله تعالى مبايعة الرسول ﷺ مبايعة له لأنه رسوله، وقد بايع الصحابة على الجهاد في سبيل الله تعالى، ومبايعة الرسول على الجهاد في سبيل من أرسله مبايعة لمن أرسله، لأنه رسوله المبلغ عنه، كما أن طاعة الرسول طاعة لمن أرسله، لقوله تعالى {مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ} [النساء: ٨٠] وفي إضافة مبايعتهم الرسول ﷺ إلى الله تعالى من تشريف النبي ﷺ وتأييده، وتوكيد هذه المبايعة، وعظمها، ورفع شأن المبايعين؛ ما هو ظاهر لا يخفى على أحد.

الجملة الثانية: قوله تعالى: {يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ} [الفتح: ١٠] وهذه أيضا على ظاهرها وحقيقتها، فإن يد الله تعالى فوق أيدي المبايعين، لأن يده من صفاته، وهو سبحانه فوقهم على عرشه، فكانت يده فوق أيديهم٦ وهذا ظاهر اللفظ وحقيقته،

١- يعني بيعة الرضوان بالحديبية.

٢- أي: أن الله يريده لهم فيبايعونه مباشرة بدون واسطة الرسول ﷺ فإنه لا يمكن أن يفهم أحد هذا الفهم.

٣- أي: هذا الذي ادعوا أنه الظاهر.

٤- لأن الواقع أن المبايعة وقعت لرسول الله ﷺ

٥- لأن هذا ينافي علو الله وهو وصف ذاتي لله، وهو سبحانه لا يحل في شيء من مخلوقاته ولا يحل في الأرض، فهذا عقيدة الحلولية، وأما أهل السنة: فيقولون: إن الله بائن من خلقه.

٦- للمفسرين خمسة أقوال في الآية:

أحدها: يد الله في الوفاء فوق أيديهم.

والثاني: يد الله في الثواب فوق أيديهم.

والثالث: يد الله عليهم في المنة بالهداية فوق أيديهم بالطاعة، ذكر هذه الأقوال الزجاج. =

وهو لتوكيد كون مبايعة النبي ﷺ مبايعة لله عز وجل، ولا يلزم منها أن تكون يد الله جل وعلا مباشرة لأيديهم، ألا ترى أنه يقال: السماء فوقنا، مع أنها مباينة لنا بعيدة عنا، فيد الله عز وجل فوق أيدي المبايعين لرسوله ﷺ مع مباينته تعالى لخلقه، وعلوه عليهم.

ولا يمكن لأحد أن يفهم أن المراد بقوله: {يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ} [الفتح: ١٠] يد النبي ﷺ ولا أن يدعي أن ذلك ظاهر اللفظ، لأن الله تعالى أضاف اليد إلى نفسه، ووصفها بأنها فوق أيديهم، ويد النبي ﷺ عند مبايعة الصحابة لم تكن فوق أيديهم، بل كان يبسطها إليهم، فيمسك بأيديهم كالمصافح لهم، فيده مع أيديهم لا فوق أيديهم.

***

المثال الخامس عشر

قوله تعالى: في الحديث القدسي: "يَا ابْنَ آدَمَ، مَرِضْتُ فَلَمْ تَعُدْنِي" الحديث ١

وهذا الحديث رواه مسلم في باب فضل عيادة المريض، من كتاب البر والصلة والآداب، رقم: ٤٣ (ص ١٩٩٠) ترتيب: محمد فؤاد عبد الباقي، رواه مسلم عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: يَا ابْنَ آدَمَ مَرِضْتُ فَلَمْ تَعُدْنِي، قَالَ: يَا رَبِّ كَيْفَ أَعُودُكَ؟ وَأَنْتَ رَبُّ الْعَالَمِينَ، قَالَ: أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ عَبْدِي فُلَانًا مَرِضَ فَلَمْ تَعُدْهُ، أَمَا عَلِمْتَ أَنَّكَ لَوْ عُدْتَهُ لَوَجَدْتَنِي عِنْدَهُ؟ يَا =

والرابع: قوة الله ونصرته فوق قوتهم ونصرتهم، ذكره ابن جرير وابن كيسان لكن إذا كان هذا المعنى مع إثبات اليد، فإنه يكون من باب مرأى منا في الآية التي سبقت.

الخامس: ما اختاره المؤلف، وهو الذي عليه السلف. (انظر الأقوال في تفسير: ابن الجوزي (٤٢٧/٧)، الطبري (٧٦/١٣) ابن كثير (٥/ ٣٤٢) والآلوسي (٩٦/٢٦) وابن عطية (٤٤١/١٣) والثعالبي (١٩٩/٣)، والبغوي (١٩٠/٤)، وأبي حيان (٨/ ١٥٦) والشوكاني (٦٨/٥) والنسفي (٣٣٥/٣).

١- زعموا أن ظاهر الحديث أن الله يجوع ويعطش ويمرض، وأن السلف أولوا الحديث.

ابْنَ آدَمَ اسْتَطْعَمْتُكَ فَلَمْ تُطْعِمْنِي، قَالَ: يَا رَبِّ وَكَيْفَ أُطْعِمُكَ؟ وَأَنْتَ رَبُّ الْعَالَمِينَ، قَالَ: أَمَا عَلِمْتَ أَنَّهُ اسْتَطْعَمَكَ عَبْدِي فُلَانٌ، فَلَمْ تُطْعِمْهُ؟ أَمَا عَلِمْتَ أَنَّكَ لَوْ أَطْعَمْتَهُ لَوَجَدْتَ ذَلِكَ عِنْدِي، يَا ابْنَ آدَمَ اسْتَسْقَيْتُكَ، فَلَمْ تَسْقِنِي، قَالَ: يَا رَبِّ كَيْفَ أَسْقِيكَ؟ وَأَنْتَ رَبُّ الْعَالَمِينَ، قَالَ: اسْتَسْقَاكَ عَبْدِي فُلَانٌ فَلَمْ تَسْقِهِ، أَمَا إِنَّكَ لَوْ سَقَيْتَهُ وَجَدْتَ ذَلِكَ عِنْدِي"

والجواب: أن السلف أخذوا بهذا الحديث ولم يصرفوه عن ظاهره بتحريف يتخبطون فيه بأهوائهم، وإنما فسروه بما فسره به المتكلم به١

فقوله تعالى: مَرِضْتُ، واسْتَطْعَمْتُكَ، واسْتَسْقَيْتُكَ، بينه الله تعالى بنفسه، حيث قال: أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ عَبْدِي فُلَانًا مَرِضَ، وأنه اسْتَطْعَمَكَ عَبْدِي فُلَانٌ، واسْتَسْقَاكَ عَبْدِي فُلَانٌ، وهو صريح في أن المراد به مرض عبد من عباد الله، واستطعام عبد من عباد الله، واستسقاء عبد من عباد الله٢، والذي فسره بذلك هو الله المتكلم به، وهو أعلم بمراده، فإذا فسرنا المرض المضاف إلى الله، والاستطعام المضاف إليه، والاستسقاء المضاف إليه، بمرض العبد واستطعامه واستسقائه لم يكن في ذلك صرف للكلام عن ظاهره، لأن ذلك تفسير المتكلم به، فهو كما لو تكلم بهذا المعنى ابتداء، وإنما أضاف الله ذلك إلى نفسه أولاً للترغيب والحث، كقوله تعالى {مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ} [البقرة: ٢٤٥] {فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا} [العنكبوت: ١٤]

١- أشبه اللفظ العام إذا قرن به استثناء أو غاية أو صفة كقوله تعالى {فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا} [العنكبوت: ١٤] ونحو ذلك، فإن الناس متفقون على أنه حينئذ ليس ظاهره ألفاً كاملة (انظر: موقف المتكلمين للغصن (٨٢١/٢) .

٢- قال شيخ الإسلام في التدمرية ص٧٣: "وَهَذَا صَرِيحٌ فِي أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ لَمْ يَمْرَضْ وَلَا يَجُعْ وَلَكِنْ مَرِضَ عَبْدُهُ وَجَاعَ عَبْدُهُ فَجَعَلَ جُوعَهُ جُوعَهُ وَمَرَضَهُ مَرَضَهُ مُفَسِّرًا ذَلِكَ بِأَنَّك لَوْ أَطْعَمْته لَوَجَدْت ذَلِكَ عِنْدِي وَلَوْ عُدْته لَوَجَدْتني عِنْدَهُ؛ فَلَمْ يَبْقَ فِي الْحَدِيثِ لَفْظٌ يَحْتَاجُ إلَى تَأْوِيلٍ".

وهذا الحديث من أكبر الحجج الدامغة لأهل التأويل، الذين يحرفون نصوص الصفات عن ظاهرها بلا دليل من كتاب الله تعالى، ولا من سنة رسول الله ﷺ وإنما يحرفونها بشبه باطلة، هم فيها متناقضون مضطربون، إذ لو كان المراد خلاف ظاهرها كما يقولون لبينه الله تعالى ورسوله ﷺ ولو كان ظاهرها ممتنعا على الله كما زعموا لبينه الله ورسوله ﷺ كما في هذا الحديث، ولو كان ظاهرها اللائق بالله ممتنعا على الله لكان في الكتاب والسنة من وصف الله تعالى بما يمتنع عليه ما لا يحصى إلا بكلفة، وهذا من أكبر المحال.

ولنكتف بهذا القدر من الأمثلة لتكون نبراسا لغيرها، وإلا فالقاعدة عند أهل السنة والجماعة معروفة، وهي: إجراء آيات الصفات وأحاديثها على ظاهرها، من غير تحريف، ولا تعطيل، ولا تكييف، ولا تمثيل، قد تقدم الكلام على هذا مستوفى في قواعد نصوص الصفات، والحمد لله رب العالمين ١

١- ونزيد مثالين على ما ذكر المؤلف كما ورد في كتاب موقف المتكلمين لسليمان الغصن (٢/٨٢١) .

المثال الأول: قوله تعالى: {وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ} [البقرة: ١١٥] عند أهل السنة والجماعة قاعدة معروفة وهي إجراء آيات الصفات وأحاديثها على ظاهرها من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل، وقد تقدم الكلام على هذا مستوفى في قواعد نصوص الصفات والحمد لله رب العالمين.

فقد ورد عن مجاهد أنه قال في تفسير هذه الآية: "قبلة الله فأينما كنت في شرق أو غرب فلا توجهن إلا إليها"، وقد احتج النفاة بهذا على أن التأويل وارد عن السلف وذكروا ذلك في مناظرتهم لشيخ الإسلام ابن تيمية.

ورد عليهم شيخ الإسلام بأن هذا قد صح عن مجاهد والشافعي وهو حق لكن الآية ليست من آيات الصفات حتى يجعل النافية تفسيرها بغير الصفة حجة لهم في موارد النزاع، وبين أن من عدها في آيات الصفات فقد غلط، وإن كان فيها ذكر الوجه فالمقصود به في الآية القبلة، فإن الوجه في لغة العرب هو الجهة يقال: أي وجه تريد؟ =

=

أي: أي جهة؟ ويقال: قصدت هذا الوجه، وسافرت إلى هذا الوجه أي: إلى هذه الجهة كما قال تعالى: {وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا} [البقرة: ١٤٨] وسياق الكلام في الآية يدل على المراد فإنه قال: {وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ} والمشرق والمغرب جهات ثم قال: {فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ} [البقرة: ١١٥] و"أين" من الظروف، و "تُوَلُّوا" أي: تستقبلوا، فالمعنى: أي موضع استقبلتموه فهنالك وجه الله فقد جعل وجه الله في المكان الذي يستقبله وأخبر أن الجهات له فدل على أن الإضافة إضافة تخصيص وتشريف كأنه قال: جهة الله وقبلة الله.

والغرض أنه إذا قيل: "فثم قبلة الله" لم يكن هذا من التأويل المتنازع فيه الذي ينكره منكرو تأويل آيات الصفات ولا هو مما يستدل به على المثبتة، فإن هذا المعنى صحيح في نفسه والآية دالة عليه.

المثال الثاني: قوله تعالى: {يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ} [القلم: ٤٢] فقد ورد عن ابن عباس ﷺ أنه قال في هذه الآية: "هو الأمر الشديد المفضع من الهول يوم القيامة"، وعن عكرمة نحو هذا التفسير، وقد احتج بهذا نفاة الصفات من أهل التأويل وجعلوه من أدلتهم لتسويغ التأويل لآي الصفات.

والجواب عن ذلك أن يقال: إن هذه الآية ليست صريحة في إثبات الساق صفة لله عز وجل، ولذلك فسرها من فسرها من السلف بالكشف عن أمر شديد كما يقال (كشفت الحرب عن ساق)، فليس هذا التفسير من باب تأويل الصفات، ولذلك نجد السلف رحمهم الله يثبتون صفة الساق كما ورد في التصريح بها في حديث أبي سعيد في الصحيحين وفيه: "فيكشف عن ساقه"، يعني الرب سبحانه وتعالى وهذا يدل على أنهم لم يقصدوا تأويل الصفة، وإنما فسروا الآية بما ظهر من معناها، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٦/ ٣٩٤): "وَلَا رَيْبَ أَنَّ ظَاهِرَ الْقُرْآنِ لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذِهِ مِنْ الصِّفَات فَإِنَّهُ قَالَ: {يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ} [القلم: ٤٢] نَكِرَةٌ فِي الْإِثْبَاتِ لَمْ يُضِفْهَا إلَى اللَّهِ وَلَمْ يَقُلْ (عَنْ سَاقِهِ) فَمَعَ عَدَمِ التَّعْرِيفِ بِالْإِضَافَةِ لَا يَظْهَرُ أَنَّهُ مِنْ الصِّفَاتِ إلَّا بِدَلِيلِ آخرَ، وَمِثْلُ هَذَا لَيْسَ بِتَأْوِيلِ، إنَّمَا التَّأْوِيلُ صَرْفُ الْآيَةِ عَنْ مَدْلُولِهَا وَمَفْهُومِهَا وَمَعْنَاهَا الْمَعْرُوفِ".

=

=

وبهذا يتبين لنا أنه لا حجة لنفاة الصفات من أهل التأويل فيما زعموه من أن السلف تأولوا بعض نصوص الصفات.

تنبيهات وإيضاحات حول دعاوى التأويل الوارد عن السلف

قال الشيخ فيصل بن قزاز الجاسم في كتابه "الأشاعرة في ميزان أهل السنة" ص٥٤٩: "لما كانت دعوى الأشعريين في جواز تأويل الصفات، بل وتحتُّمه، عريضة، لم يكن بد من الاستدلال عليها من كلام السلف، فإن كلام المتأخرين إن لم يكن له أثارة من السلف الماضين، فإنه لا يسمن ولا يغني من جوع، وقد حاول المؤلفان جمع ما أمكن من أقوال الصحابة والسلف من التابعين وأتباعهم، ليستدلوا به على أن ثبوت تأويل الصفات عن السلف، فوقعا في أخطاء جسيمة، هي كالتالي:

الخطأ الأول: أنهما لم ينقلا عن السلف من الكتب المسندة في الآثار، وإنما نقلا من كتب المتأخرين، بلا إسناد، ولا عزو لمصادرها.

الخطأ الثاني: أنهما لم يتحققا من صحة وثبوت ما نسباه عن السلف، واكتفيا بالدعاوى المجردة.

الخطأ الثالث: أنهما ينقلان ما يوافق هواهما من كلام بعض السلف، من غير أن يجمعا كل كلامه في المسألة ليتبين معنى كلامه ومراده، ومن المعلوم أنه لا بد من جمع كلام الإمام، أو الصاحب، في الباب، حتى يمكن التحقق من رأيه، كما يفعله أتباع الأئمة الفقهاء من جمع كلام أئمتهم كله في كل باب.

الخطأ الرابع: أنهما ربما نقلا كلاماً لبعض السلف في غير موضعه، كأن ينقلا بعض كلامهم في غير آيات الصفات، أو في آية مختلف على كونها من آيات الصفات.

وهذه الأخطاء تفقد الباب قيمته، بل تجعله كلا شيء، وتبين بعد كاتبه عن أصول التحقيق والبحث العلمي... وبالنظر إلى ما استدل به الأشعريان من كلام السلف مما زعما أنه يدل على صحة ورود التأويل عن السلف، يتبين أنه لا يخرج عن أحد أمرين:

الأول: عدم ثبوته عمن نقلا عنه، إما لكونه لا أصل له، أو لضعف سنده، أو لمعارضته لما هو أصح وأشهر من كلامه.

الثاني: أنه في غير موضعه، كأن يكون في غير آيات الصفات، أو مختلفاً فيه...

=

= ______

بيان دعاوى التأويل الوارد عن السلف:

قال الشيخ فيصل بن قزاز الجاسم في كتابه "الأشاعرة في ميزان أهل السنة" ص٥٤٩:

أولاً: دعوى تأويل ابن عباس ﷺ للكرسي، استدلا عليه بما رواه الطبري من طريق جعفر بن أبي المغيرة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ﷺ أنه قال: "(وسع كرسيه) البقرة/٢٥٥: كرسيه: علمه" اهـ، وهذا لا يصح عن ابن عباس ﷺ لأمور:

أولاً: أن مداره على جعفر بن أبي المغيرة، وفيه لين، فقد لخص الحافظ ابن حجر الحكم فيه فقال: (صدوق يهم) [تقريب التهذيب (ص٢٠١)]...

ثانياً: أن جعفر بن أبي المغيرة قد خالف فيه من هو أوثق منه في سعيد بن جبير، فقد رواه مسلم البطين عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ﷺ أنه قال: (كرسيه موضع قدميه، والعرش لا يقدر قدره) اهـ. [رواه عبد الرزاق في تفسيره (٢٥١/٣) ...

ثالثاً: أن المحدثين والأئمة قد صححوا رواية القدمين، وضعفوا رواية المغيرة في "العلم" كـ (أبي زرعة، والدارقطني والدارمي...)

رابعاً: أن تفسير الكرسي بموضع القدمين، هو الموافق لما صح عن النبي ﷺ ولأقاويل الصحابة ﷺ ... وبهذا يتبين عدم صحة هذا الأثر عن ابن عباس ﷺ وشذوذه، وخطأ من استدل به.

ثانياً: دعوى تأويل ابن عباس ﷺ لمجيء الرب عز وجل معتمدين على ما ذكره النسفي في تفسيره عند قوله تعالى {وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ} [الفجر: ٢٢] ما نصه: (وعن ابن عباس: أمره وقضاؤه) اهـ ومثله ما نقلاه عن الحسن، وليس لهذا أصل ولا إسناد، لا عن ابن عباس ولا عن الحسن البصري، ولا ذكره أحد من المصنفين من أهل الرواية.

ثالثاً: دعوى تأويل ابن عباس ﷺ للفظ (الأعين): قال تعالى: {وَاصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا} [هود: ٣٧] قال ابن عباس ﷺ بمرأى منا) **والجواب أن يقال:**

أولاً: أن هذا الأثر ليس بثابت عن ابن عباس ﷺ فإن البغوي ذكره بغير إسناد، والثابت عن ابن عباس ﷺ أنه قال في قوله: {وَاصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا} [هود: ٣٧] بعين الله (رواه =

=

ابن أبي حاتم (٦/ ٢٠٢٦) وابن جرير (١٢/ ٣٤) والبيهقي في الأسماء والصفات (ص٣٩٦) وهذا صريح منه في إثبات العينين لله تعالى، وهذا هو المعروف عن السلف، فقد صح مثله عن أبي عمران الجوني، وقتادة، ومطرف، وخالد بن معدان، وأبو نهيك، وغيرهم.

ثانياً: أن هذا الأثر -على فرض ثبوته- ليس من التأويل في شيء، وإنما هو من التفسير باللازم، إذ إنه من المعلوم أن الله تبارك وتعالى يبصر ويرى ما يصنعه نوح عليه السلام، وما يكيده به قومه، فقال له مسلياً: إنك تحت نظرنا، وبمرأى منا، فلا تخف، وليس هذا من تأويل العينين في شيء، ولا من صرف اللفظ عن ظاهره، إنما يصح التأويل الذي يزعمانه إذا لم يُثْبتْ لله تعالى عينا، ومعلوم لكل عاقل أن نوحاً عليه السلام لم يكن في نفس عين الله تعالى، فذات الله ليست محلاً للمخلوقات، تعالى الله عن ذلك، وإنما المراد الحفظ والكلاءة، بل ثبوت اللازم فرع عن ثبوت الملزوم. كما لو قال قائل في قوله تعالى {إِنَّنِي مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَى} [طه: ٤٦] أي: أنتما في حفظي ورعايتي، لكان صحيحاً، وليس هذا تأويلا للرؤية أو السماع، بل هو إثبات لهما لثبوت لازمهما.

رابعا: دعوى تأويل ابن عباس ﷺ للفظ (الأيد) قال تعالى: {وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ} [الذاريات: ٤٧] قال ﷺ: بقوة وقدرة (القرطبي) والجواب: أن لفظ "الأيد" هنا ليس جمع اليد، بل أصله "أيد"، قال ابن منظور في اللسان باب "أيد": (أيد: الأَيْدُ، والآدُ ، جميعاً: القوة ... وفي خطبة علي ﷺ: وأَمسكها من أَن تمور بأَيدِه، أَي بقوّته، وقوله عز وجل: {وَاذْكُرْ عَبْدَنَا دَاوُودَ ذَا الْأَيْدِ} [ص: ١٧] أَي: ذا القوة... وقد أَيَّدَه على الأَمر. أَبو زيد: آد يَئِيد أَيْداً، إِذا اشتد وقوي، والتأْييد: مصدر أَيَّدته، أَي قوّيته، قال الله تعالى: {إِذْ أَيَّدْتُكَ بِرُوحِ الْقُدُسِ } [المائدة: ١١٠] وقرىء: (إِذ آيَدْتُك) أَي قوّيتك) اه (لسان العرب مادة "أيد")، وقال صاحب مختار الصحاح في باب "يدي": (وقال الله تعالى: {وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ} [الذاريات: ٤٧] قلت: قوله تعالى (بِأَيْد) أي: بقوة، وهو مصدر آد يئيد ، إذا قوي، وليس جمعاً ليد ليذكر هنا، بل موضعه باب الدال، وقد نص الأزهري على هذه الآية في الأيد بمعنى المصدر، ولا أعرف أحداً من أئمة اللغة أو التفسير ذهب إلى ما ذهب إليه الجوهري من أنها جمع يد) اهـ

=

= ـــــــــــــــــــــ
(مختار الصحاح باب "يدي"، وقد أجاب عن استدلالهما هذا إمامهم أبو الحسن الأشعري حيث قال في الإبانة" في رده على الجهمية والمعتزلة الذين تأولوا صفة اليد لله تعالى: مسألة: وقد اعتل معتل بقول الله تعالى: {وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ} [الذاريات: ٤٧] قالوا: الأيد القوة، فوجب أن يكون معنى قوله تعالى: (بيدي) ص٧٥، بقدرتي؟

قيل لهم: هذا التأويل فاسد من وجوه:

أحدها: أن "الأيد" ليس بجمع لليد؛ لأن جمع "يد" أيدي، وجمع "اليد" التي هي نعمة أيادي، وإنما قال تعالى: (لما خلقت بيدي) ص٧٥، فبطل بذلك أن يكون معنى قوله: (بيدي) ص٧٥، معنى قوله: {بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ}اهـــ. [الإبانة للأشعري ص١٠٨) وقال ابن خزيمة في التوحيد: (وزعم بعض الجهمية: أن معنى قوله :خلق الله آدم بيديه أي بقوته، فزعم أن اليد هي القوة، وهذا من التبديل أيضا، وهو جهل بلغة العرب، والقوة إنما تسمى الأيد بلغة العرب، لا اليد، فمن لا يفرق بين اليد، والأيد؛ فهو إلى التعليم، والتسليم إلى الكتاتيب: أحوج منه إلى الترؤس والمناظرة) [التوحيد (ص٨٧)

سادساً: دعوى تأويل ابن عباس رضي الله عنه لنصوص (الوجه) بأنه: الوجه عبارة عنه، **والجواب**: أن هذا الذي ذكره القرطبي ليس له أصل عن ابن عباس رضي الله عنه والثابت عن ابن عباس رضي الله عنه إثبات الوجه لله تعالى ، فقد قال رضي الله عنه في قوله تعالى: (للذين أحسنوا الحسنى وزيادة) يونس٢٦: (الزيادة: النظر إلى وجه الله) (اللالكائي (٣/ ٤٥٩) والبيهقي في الأسماء والصفات (ص١٣٣) وقال رضي الله عنه في قوله تعالى: (إلى ربها ناظرة) القيامة٢٣: (نظرت إلى خالقها). (رواه الآجري في الشريعة (ص٢٧٠) وعزاه السيوطي في الدر المنثور لابن المنذر)

سابعاً: دعوى تأويل ابن عباس رضي الله عنه للفظ (الساق) بأنه الكرب الشديد) **والجواب أن يُقال:**

أولاً: أن الصحابة متنازعون في هذه الآية، فابن عباس وطائفة يفسرون الآية بالشدة، وأبو سعيد وابن مسعود وطائفة يعدونها من الصفات، وليس هذا تنازعاً في إثبات الصفة، وإنما تنازع في كونها من آيات الصفات؟

=

________________ =

ولا ريب أن ظاهر الآية لا يدل على أنها من الصفات، لأن الساق فيها جاءت نكرة في سياق الإثبات، لم يضفها سبحانه لنفسه، فلم يقل (ساقه)، فلما لم يعرّفها بالإضافة، لم تكن دالة على صفة لله، ولذلك لم يعدها ابن عباس من آيات الصفات.

والذين جعلوها من آيات الصفات، إنما عدوها للحديث الذي في الصحيحين، لا لظاهر الآية، ومثل هذا ليس بتأويل، إنما التأويل صرف الآية عن مدلولها ومفهومها ومعناها المعروف، وعلى هذا: فلا يصح أن يقال إن ابن عباس تأول الآية!

ثانياً: أن صفة الساق لله تعالى ثابتة في السنة، فعن أبي سعيد ﵁ قال: سمعت النبي ﷺ يقول: "يكشف ربنا عن ساقه، فيسجد له كل مؤمن ومؤمنة، ويبقى كل من كان يسجد في الدنيا رياء وسمعة فيذهب ليسجد فيعود ظهره طبقاً واحداً) (رواه البخاري (٤/ ١٨٧١) واللفظ له، ومسلم (١٨٣)" انتهى من "الأشاعرة في ميزان أهل السنة"، باختصار يسير، وننصح بمراجعة هذا الكتاب، ففيه الرد المفصل على دعوى التأويل المنسوب إلى السلف، مع فوائد كثيرة جمة، وتجده على المكتبة الشاملة.

وقد ظهر مما سبق أن تفسيرات السلف لهذه النصوص موافقة لظواهرها اللائقة بالله تعالى، وأن تفسيراتهم هذه قد دلت عليها القرائن الصحيحة المتصلة بالنص أو المنفصلة عنه، وقد عرفنا فيما مضى أن كلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ "إذا كان مجملاً وظاهراً"، وقد فسر معناه وبينه كلام آخر متصل به أو منفصل عنه، فتفسيره بهذا الكلام الآخر ليس فيه خروج عن كلام الله ورسوله ولا عيب في ذلك ولا نقص"، وليس هو من التأويل المذموم الذي هو مدار التزاع بين أهل السنة ومخالفيهم من أهل التأويل، فإن أهل التأويل المذموم يجعلون ظواهر كثير من الألفاظ الشرعية دالة على ما ليست بمدلولة له من الكفر والإلحاد ثم يريدون صرفها عنه فوقعوا في محذورين:

أحدهما: ظنهم الباطل في ظواهر النصوص الشرعية.

والثاني: تحريفهم لمعاني النصوص الحقيقية.

والمقصود: أن التأويل ليس كله باطلاً بل منه ما هو باطل ومنه ما هو حق وهو ما توافرت فيه شروط التأويل الصحيح سواء سمى تأويلاً أو تفسيراً أو غير ذلك.

=

= ________________

ومن أمثلته: قوله تعالى: {الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ} [الأنعام: ٨٢] فالتأويل الصحيح للظلم هنا هو الشرك كما يدل عليه قوله تعالى حكاية عن لقمان: {يَابُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ } [لقمان: ١٣] وكما في الصحيح عن عبد الله بن مسعود ﵁ قال: لما نزلت: {وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ} [الأنعام: ٨٢] قال الصحابة: "يعنى أصحاب النبي ﷺ وأينا لم يظلم؟ فنزلت: {إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ} [لقمان: ١٣]

ومن هنا: نعلم أن النصوص الشرعية يجوز تأويلها، وذلك بتخصيص عمومها، وتقييد مطلقها، وبيان مجملها إذا توافرت في النص شروط التأويل الصحيح، واعتمد على أدلة سليمة.

الفصل الخامس

الخاتمة

إذا قال قائل: قد عرفنا بطلان مذهب أهل التأويل في باب الصفات، ومن المعلوم أن الأشاعرة من أهل التأويل لأكثر الصفات، فكيف يكون مذهبهم باطلاً، وقد قيل:

- إنهم يمثلون اليوم خمسة وتسعين بالمائة من المسلمين؟
- وكيف يكون باطلاً وقدوتهم في ذلك أبو الحسن الأشعري؟
- وكيف يكون باطلاً وفيهم فلان وفلان من العلماء المعروفين بالنصيحة لله ولكتابه ولرسوله ﷺ ولأئمة المسلمين وعامتهم؟

قلنا: الجواب عن السؤال الأول: أننا لا نسلم أن تكون نسبة الأشاعرة بهذا القدر بالنسبة لسائر فرق المسلمين، فإن هذه دعوى تحتاج إلى إثبات عن طريق الإحصاء الدقيق.

ثم لو سلمنا أنهم بهذا القدر أو أكثر، فإنه لا يقتضي عصمتهم من الخطأ، لأن العصمة في إجماع المسلمين لا في الأكثر.

ثم نقول: إن إجماع المسلمين قديما ثابت على خلاف ما كان عليه أهل التأويل، فإن السلف الصالح من صدر هذه الأمة، وهم الصحابة الذين هم خير القرون والتابعون لهم بإحسان وأئمة الهدى من بعدهم، كانوا مجمعين على إثبات ما أثبته الله لنفسه، أو أثبته له رسوله ﷺ من الأسماء والصفات، وإجراء النصوص على ظاهرها اللائق بالله تعالى، من غير تحريف، ولا تعطيل، ولا تكييف، ولا تمثيل، وهم خير القرون بنص الرسول ﷺ وإجماعهم حجة ملزمة، لأنه مقتضى الكتاب والسنة، وقد سبق نقل الإجماع عنهم في القاعدة الرابعة من قواعد نصوص الصفات.

والجواب عن السؤال الثاني: أن أبا الحسن الأشعري وغيره من أئمة المسلمين لا يدعون لأنفسهم العصمة من الخطأ، بل لم ينالوا الإمامة في الدين إلا حين عرفوا قدر أنفسهم، ونزّلوها مترلتها، وكان في قلوبهم من تعظيم الكتاب والسنة ما استحقوا به

أن يكونوا أئمة، قال الله تعالى: {وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ } [السجدة: ٢٤] وقال عن إبراهيم: {إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ (١٢٠) شَاكِرًا لِأَنْعُمِهِ اجْتَبَاهُ وَهَدَاهُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ} [النحل: ١٢٠، ١٢١]

ثم إن هؤلاء المتأخرين الذين ينتسبون إليه لم يقتدوا به الإقتداء الذي ينبغي أن يكونوا عليه، وذلك أن أبا الحسن كان له مراحل ثلاث في العقيدة:

المرحلة الأولى: مرحلة الاعتزال، اعتنق مذهب المعتزلة أربعين عاما، يقرره، ويناظر عليه، ثم رجع عنه، وصرح بتضليل المعتزلة، وبالغ في الرد عليهم ١

المرحلة الثانية: مرحلة بين الاعتزال المحض والسنة المحضة، سلك فيها طريق أبي محمد عبد الله بن سعيد بن كلاب٢، قال شيخ الإسلام ابن تيمية (ص ٤٧١) من المجلد السادس عشر من "مجموع الفتاوى" لابن قاسم: "وَالْأَشْعَرِيُّ وَأَمْثَالُهُ بَرْزَخٌ بَيْنَ السَّلَفِ وَالْجَهْمِيَّة، أَخَذُوا مِنْ هَؤُلَاءِ كَلَامًا صَحِيحًا، وَمِنْ هَؤُلَاءِ أُصُولًا عَقْلِيَّةً ظَنُّوهَا صَحِيحَةً وَهِيَ فَاسِدَةٌ" اه.

المرحلة الثالثة: مرحلة اعتناق مذهب أهل السنة والحديث، مقتديا بالإمام أحمد بن حنبل رحمه الله، كما قرره في كتابه: "الإبانة عن أصول الديانة"، وهو من آخر

١- (مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية ٤/٧٢)، انظر: (تبيين كذب المفتري لابن عساكر ص٣٤)

٢- مجموع الفتاوى: (ص ٥٥٦، جـ ٥) الكلابية فرقة تنتسب إلى أبي محمد عبد الله بن سعيد بن كلاب القطان البصري، ولقب كلابا لأنه كان يجتذب الخصم إليه بقوته في المناظرة، كما يجتذب الكلاب الشيء إليه، وكان رأس المتكلمين بالبصرة في زمنه، وكان يرد على المعتزلة والجهمية، وكانت له معهم مناظرات ومجادلات، وهو الذي دمَّر المعتزلة في مجلس الخليفة المأمون وفضهحم ببيانه، وأما تلامذته فقد ذكر منهم الذهبي: داود الظاهري والحارث المحاسبي.

كتبه أو آخرها١، قال في مقدمته: "جاءنا يعني النبي ﷺ بكتاب عزيز، لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تتريل من حكيم حميد، جمع فيه علم الأولين، وأكمل به الفرائض والدين، فهو صراط الله المستقيم، وحبله المتين، من تمسك به نجا، ومن خالفه ضل وغوى، وفي الجهل تردى، وحث الله في كتابه على التمسك بسنة رسوله ﷺ فقال عز وجل: {وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا} [الحشر: ٧] إلى أن قال: "فأمرهم بطاعة رسوله ﷺ كما أمرهم بطاعته، ودعاهم إلى التمسك بسنة نبيه ﷺ كما أمرهم بالعمل بكتابه، فنبذ كثير ممن غلبت شقوته، واستحوذ عليهم الشيطان، سنن نبي الله ﷺ وراء ظهورهم، وعدلوا إلى أسلاف لهم قلدوهم بدينهم، ودانوا بديانتهم، وأبطلوا سنن رسول الله ﷺ ورفضوها، وأنكروها وجحدوها افتراء منهم على الله، قد ضلوا وما كانوا مهتدين"
ثم ذكر رحمه الله أصولاً من أصول المبتدعة، وأشار إلى بطلانها، ثم قال: فإن قال قائل: قد أنكرتم قول المعتزلة والجهمية والحرورية والرافضة والمرجئة، فعرفونا قولكم الذي به تقولون، وديانتكم التي بها تدينون.

قيل له: قولنا الذي نقول به، وديانتنا التي ندين بها: التمسك بكتاب ربنا عز وجل، وبسنة نبينا ﷺ وما روى عن الصحابة والتابعين وأئمة الحديث، ونحن بذلك معتصمون، وبما كان يقول به أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل نضر الله وجهه، ورفع درجته، وأجزل مثوبته قائلون، ولمن خالف قوله مجانبون، لأنه الإمام الفاضل، والرئيس الكامل) ثم أثنى عليه بما أظهر الله على يده من الحق، وذكر ثبوت الصفات، ومسائل في القدر والشفاعة، وبعض السمعيات، وقرر ذلك بالأدلة النقلية والعقلية.

١- وينكر بعض الأشعرية نسبة الكتاب جميعه إلى الإمام أبي الحسن (انظر: نظرة علمية في نسبة الإبانة جميعه لأبي الحسن لوهبي غاوجي، وانظر: ما كتبه الإمام الأشعري في رسالته المسماه برسالة الثغر بتحقيق كل من الدكتور محمد الجلينيد، وعبد الله الجنيدي، وتقسيم المؤلف أطوار أبي الحسن فيه خلاف بين الباحثين، فانظر الكلام عليه في موقف ابن تيمية من الأشاعرة للدكتور المحمود (٣٦١/١)

والمتأخرون الذين ينتسبون إليه أخذوا بالمرحلة الثانية من مراحل عقيدته، والتزموا طريق التأويل في عامة الصفات، ولم يثبتوا إلا الصفات السبع المذكورة في هذا البيت:

حي عليم قدير والكلام له ... إرادة وكذلك السمع والبصر

على خلاف بينهم وبين أهل السنة في كيفية إثباتها، ولما ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية ما قيل في شأن الأشعرية (ص ٣٥٩) من المجلد السادس من "مجموع الفتاوى" لابن قاسم قال: "وَمُرَادُهُمْ الْأَشْعَرِيَّةُ الَّذِينَ يَنْفُونَ الصِّفَاتِ الْخَبَرِيَّةَ١، وَأَمَّا مَنْ قَالَ مِنْهُمْ بِكِتَابِ "الْإِبَانَةِ" الَّذِي صَنَّفَهُ الْأَشْعَرِيُّ فِي آخِرِ عُمْرِهِ، وَلَمْ يُظْهِرْ مَقَالَةً تُنَاقِضُ ذَلِكَ، فَهَذَا يُعَدُّ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ"، وقال قبل ذلك في (ص ٣١٠): "وَأَمَّا "الْأَشْعَرِيَّةُ" فَعَكْسُ هَؤُلَاءِ، وَقَوْلُهُمْ يَسْتَلْزِمُ التَّعْطِيلَ، وَأَنَّهُ لَا دَاخِلَ الْعَالَمِ وَلَا خَارِجَهُ٢، وَكَلَامُهُ مَعْنًى وَاحِدٌ، وَمَعْنَى آيَةِ الْكُرْسِيِّ وَآيَةِ الدَّيْنِ وَالتَّوْرَاةِ وَالْإِنْجِيلِ وَاحِدٌ، وَهَذَا مَعْلُومُ الْفَسَادِ بِالضَّرُورَةِ٣" اهـ. وقال تلميذه ابن القيم في "النونية" (ص ٣١٢) من شرح الهراس، ط الإمام:

وَاعْلَمْ بِأنّ طَرِيقَهُم عَكْسُ الطّرِيـ ... ـق المسْتَقِيمِ لَمنْ لَهُ عَيْنَانِ

إلى أن قال:

فاعْجَبْ لِعُمْيَانِ البَصَائرِ أبْصَرُوا ... كَوْنَ المقَلّدِ صَاحِبَ البُرْهَانِ

وَرَأَوْهُ بالتّقْييد أوْلَى مِنْ سِوَا ... هُ بِغَيْرِ مَا بُرْهَانِ

وَعَمُوا عَنِ الوَحْيَيْنِ إذْ لَمْ يَفْهَمُوا ... مَعْنَاهُمَا عَجَبًا لِذِي الحِرْمَانِ

١- كالوجه واليدين والعينين.

٢- يقولون: لا نقول: إن الله في مكان، وليس فوق الخلق بذاته، فيلزم من قولهم ذلك: أنه لا داخل العالم ولا خارجه، وهذا هو التعطيل المحض.

٣- تقول الأشاعرة في القرآن: إنه معنى واحد لا يتجزأ، هو الأمر بكل مأمور، والنهي عن كل منهي عنه، والخبر عن كل مخبر عنه، إن عبر عنه بالعربية كان قرآنا، وإن عبر عنه بالعبرانية كان توراة، وإن عبر عنه بالسريانية كان إنجيلا".

وقال الشيخ **محمد أمين الشنقيطي** في تفسيره "أضواء البيان" (ص ٣١٩، ج ٢) على تفسير آية استواء الله تعالى على عرشه، التي في سورة الأعراف: (اعْلَمْ أَوَّلًا: أَنَّهُ غَلِطَ فِي هَذَا خَلْقٌ لَا يُحْصَى كَثْرَةً مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ، فَزَعَمُوا أَنَّ الظَّاهِرَ الْمُتَبَادِرَ السَّابِقَ إِلَى الْفَهْمِ مِنْ مَعْنَى الِاسْتِوَاءِ وَالْيَدِ مَثَلًا فِي الْآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ -هُوَ مُشَابَهَةُ صِفَاتِ الْحَوَادِثِ، وَقَالُوا: يَجِبُ عَلَيْنَا أَنْ نَصْرِفَهُ عَنْ ظَاهِرِهِ إِجْمَاعًا" قال: "وَلَا يَخْفَى عَلَى أَدْنَى عَاقِلٍ أَنَّ حَقِيقَةَ مَعْنَى هَذَا الْقَوْلِ: أَنَّ اللَّهَ وَصَفَ نَفْسَهُ فِي كِتَابِهِ بِمَا ظَاهِرُهُ الْمُتَبَادِرُ مِنْهُ السَّابِقُ إِلَى الْفَهْمِ الْكُفْرُ بِاللَّهِ وَالْقَوْلُ فِيهِ بِمَا لَا يَلِيقُ بِهِ جَلَّ وَعَلَا، وَالنَّبِيُّ ﷺ الَّذِي قِيلَ لَهُ: {وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ} [النحل: ٤٤]، لَمْ يُبَيِّنْ حَرْفًا وَاحِدًا مِنْ ذَلِكَ مَعَ إِجْمَاعِ مَنْ يُعْتَدُّ بِهِ مِنَ الْعُلَمَاءِ، عَلَى أَنَّهُ ﷺ: لَا يَجُوزُ فِي حَقِّهِ تَأْخِيرُ الْبَيَانِ عَنْ وَقْتِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ، وَأَحْرَى فِي الْعَقَائِدِ وَلَا سِيَّمَا مَا ظَاهِرُهُ الْمُتَبَادِرُ مِنْهُ الْكُفْرُ وَالضَّلَالُ الْمُبِينُ، حَتَّى جَاءَ هَؤُلَاءِ الْجَهَلَةُ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ، فَزَعَمُوا أَنَّ اللَّهَ أَطْلَقَ عَلَى نَفْسِهِ الْوَصْفَ بِمَا ظَاهِرُهُ الْمُتَبَادِرُ مِنْهُ لَا يَلِيقُ، وَالنَّبِيُّ ﷺ كَتَمَ أَنَّ ذَلِكَ الظَّاهِرَ الْمُتَبَادِرَ كُفْرٌ وَضَلَالٌ يَجِبُ صَرْفُ اللَّفْظِ عَنْهُ، وَكُلُّ هَذَا مِنْ تِلْقَاءِ أَنْفُسِهِمْ مِنْ غَيْرِ اعْتِمَادٍ عَلَى كِتَابٍ أَوْ سُنَّةٍ، سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ.

وَلَا يَخْفَى أَنَّ هَذَا الْقَوْلَ مِنْ أَكْبَرِ الضَّلَالِ وَمِنْ أَعْظَمِ الِافْتِرَاءِ عَلَى اللَّهِ جَلَّ وَعَلَا وَرَسُولِهِ ﷺ وَالْحَقُّ الَّذِي لَا يَشُكُّ فِيهِ أَدْنَى عَاقِلٍ أَنَّ كُلَّ وَصْفٍ وَصَفَ اللَّهُ بِهِ نَفْسَهُ، أَوْ وَصَفَهُ بِهِ رَسُولُهُ ﷺ فَظَاهِرُهُ الْمُتَبَادِرُ مِنْهُ السَّابِقُ إِلَى فَهْمِ مَنْ فِي قَلْبِهِ شَيْءٌ مِنَ الْإِيمَانِ، هُوَ التَّنْزِيهُ التَّامُّ عَنْ مُشَابَهَةِ شَيْءٍ مِنْ صِفَاتِ الْحَوَادِثِ"

قال: "وهل ينكر عاقل، أن السابق إلى الْفَهْم الْمُتَبَادِر لِكُلِّ عَاقِلٍ: هُوَ مُنَافَاةُ الْخَالِقِ لِلْمَخْلُوقِ فِي ذَاتِهِ، وَجَمِيعِ صِفَاتِهِ، لَا وَاللَّهِ لَا يُنْكِرُ ذَلِكَ إِلَّا مُكَابِرٌ، وَالْجَاهِلُ الْمُفْتَرِي الَّذِي يَزْعُمُ أَنَّ ظَاهِرَ آيَاتِ الصِّفَاتِ لَا يَلِيقُ بِاللَّهِ لِأَنَّهُ كُفْرٌ وَتَشْبِيهٌ -إِنَّمَا جَرَّ إِلَيْهِ ذَلِكَ تَنْجِيسُ قَلْبِهِ، بِقَذَرِ التَّشْبِيهِ بَيْنَ الْخَالِقِ وَالْمَخْلُوقِ، فَأَدَّاهُ شُؤْمُ التَّشْبِيهِ إِلَى نَفْيِ صِفَاتِ اللَّهِ جَلَّ وَعَلَا، وَعَدَمِ الْإِيمَانِ بِهَا، مَعَ أَنَّهُ جَلَّ وَعَلَا، هُوَ الَّذِي وَصَفَ

بِهَا نَفْسَهُ، فَكَانَ هَذَا الْجَاهِلُ مُشَبِّهًا أَوَّلًا، وَمُعَطِّلًا ثَانِيًا، فَارْتَكَبَ مَا لَا يَلِيقُ بِاللَّهِ ابْتِدَاءً وَانْتِهَاءً، وَلَوْ كَانَ قَلْبُهُ عَارِفًا بِاللَّهِ كَمَا يَنْبَغِي، مُعَظِّمًا لِلَّهِ كَمَا يَنْبَغِي، طَاهِرًا مِنْ أَقْذَارِ التَّشْبِيهِ- لَكَانَ الْمُتَبَادِرُ عِنْدَهُ السَّابِقُ إِلَى فَهْمِهِ: أَنَّ وَصْفَ اللَّهِ جَلَّ وَعَلَا، بَالِغٌ مِنَ الْكَمَالِ، وَالْجَلَالِ مَا يَقْطَعُ أَوْهَامَ عَلَائِقِ الْمُشَابَهَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ صِفَاتِ الْمَخْلُوقِينَ، فَيَكُونُ قَلْبُهُ مُسْتَعِدًّا لِلْإِيمَانِ بِصِفَاتِ الْكَمَالِ وَالْجَلَالِ الثَّابِتَةِ لِلَّهِ فِي الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ الصَّحِيحَةِ، مَعَ التَّنْزِيهِ التَّامِّ عَنْ مُشَابَهَةِ صِفَاتِ الْخَلْقِ عَلَى نَحْوِ قَوْلِهِ: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ} [الشورى:١١]" انتهى كلامه رحمه الله.

والأشعري أبو الحسن رحمه الله كان في آخر عمره على مذهب أهل السنة والحديث، وهو إثبات ما أثبته الله تعالى لنفسه في كتابه أو على لسان رسوله ﷺ من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل، ومذهب الإنسان ما قاله أخيرًا إذا صرح بحصر قوله فيه، كما هي الحال في أبي الحسن، كما يعلم من كلامه في "الإبانة" [١]

١- إذا وجد للإنسان قولان مختلفان، وعلم المتأخر، فله حالان:

الحال الأولى: أن يصرح بقوله الأخير بالرجوع عن القول الأول، فإن الأخير يكون مذهباً له، وهذا مراد المؤلف من قوله (إذا صرح بحصر قوله فيه)، وظاهر كلام الأصوليين أن هذا لا خلاف فيه.

الحال الثانية: ألا يصرح بالرجوع، فجمهور العلماء على أن القول الأخير هو مذهبه، وذهب بعض الحنابلة والشافعية إلى أن الأول هو مذهبه ما دام أنه لم يصرح بالرجوع (انظر: إتحاف ذوي البصائر د. النملة (١٦٢/٨)

وقال الطوفي في شرح البلبل (٦٢٥/٣): إذا أطلق المجتهد قولين في وقتين، فإن علم آخر القولين فهو مذهبه دون الأول، فلا يجوز بعد رجوعه عنه أن يفتى به، ولا يقلد فيه، ولا يعد من الشريعة كالناسخ والمنسوخ في كلام الشارع، ويبقى العمل على الناسخ المتأخر، ويترك المنسوخ المتقدم من جهة العمل به، لأن نصوص الأئمة بالإضافة إلى مقلديهم كنصوص الشارع بالإضافة إلى الأئمة.

=

وعلى هذا: فتمام تقليده اتباع ما كان عليه أخيرًا، وهو التزام مذهب أهل الحديث والسنة، لأنه المذهب الصحيح الواجب الاتباع، الذي التزم به أبو الحسن نفسه

والجواب عن السؤال الثالث من وجهين:

الأول: أن الحق لا يوزن بالرجال، وإنما يوزن الرجال بالحق، هذا هو الميزان الصحيح، وإن كان لمقام الرجال ومراتبهم أثر في قبول أقوالهم، كما نقبل خبر العدل، ونتوقف في خبر الفاسق، لكن ليس هذا هو الميزان في كل حال، فإن الإنسان بشر، يفوته من كمال العلم وقوة الفهم ما يفوته، فقد يكون الرجل دينا وذا خلق، ولكن يكون ناقص العلم أو ضعيف الفهم، فيفوته من الصواب بقدر ما حصل له من النقص والضعف، أو يكون قد نشأ على طريق معين، أو مذهب معين، لا يكاد يعرف غيره، فيظن أن الصواب منحصر فيه، ونحو ذلك.

الثاني: أننا إذا قابلنا الرجال الذين على طريق الأشاعرة بالرجال الذين هم على طريق السلف، وجدنا في هذه الطريق من هم أجل وأعظم وأهدى وأقوم من الذين على طريق الأشاعرة.

- فالأئمة الأربعة أصحاب المذهب المتبوعة ليسوا على طريق الأشاعرة.

= **فإن قيل:** إذا كان القول القديم المرجوع عنه لا يعد من الشريعة بعد الرجوع إليه، فما الفائدة في تدوين الفقهاء للأقوال القديمة عن أئمتهم؟ حتى ربما نقل عن أحدهم في المسألة الواحدة القولان والثلاثة والأربعة.

قيل: قد كان القياس أن لا تدون تلك الأقوال، وهو أقرب إلى ضبط الشرع إذ ما لا عمل عليه لا حاجة إليه، فتدوينه تعب محض لكنها دونت لفائدة أخرى وهي التنبيه على مدارك الأحكام واختلاف القرائح والآراء، وأن تلك الأقوال قد أدى إليها اجتهاد المجتهدين في وقت من الأوقات، وذلك مؤثر في تقريب الترقي إلى رتبة الاجتهاد المطلق أو المقيد، فإن المتأخر إذا نظر إلى مآخذ المتقدمين نظر فيها وقابل بينها، فاستخرج منها فوائد، وربما ظهر له من مجموعها ترجيح بعضها، وذلك من المطالب المهمة، فهذه فائدة تدوين الأقوال القديمة عن الأئمة ا. هـ

○ وإذا ارتقيت إلى من فوقهم من التابعين لم تجدهم على طريق الأشاعرة.

○ وإذا علوت إلى عصر الصحابة والخلفاء الأربعة الراشدين لم تجد فيهم من حذا حذو الأشاعرة في أسماء الله تعالى وصفاته، وغيرهما مما خرج به الأشاعرة عن طريق السلف.

ونحن لا ننكر أن لبعض العلماء المنتسبين إلى الأشعري قدم صدق في الإسلام١ والذب عنه، والعناية بكتاب الله تعالى وبسنة رسوله ﷺ رواية ودراية، والحرص على نفع المسلمين وهدايتهم، ولكن هذا لا يستلزم عصمتهم من الخطأ فيما أخطئوا فيه، ولا قبول قولهم في كل ما قالوه، ولا يمنع من بيان خطئهم ورده، لما في ذلك من بيان الحق وهداية الخلق.

ولا ننكر أيضا أن لبعضهم قصدًا حسنا فيما ذهب إليه، وخفي عليه الحق فيه، ولكن لا يكفي لقبول القول حسن قصد قائله، بل لا بد أن يكون موافقا لشريعة الله عز وجل، فإن كان مخالفا لها وجب رده على قائله كائنا من كان، لقول النبي ﷺ: "مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ".

ثم إن كان قائله معروفا بالنصيحة والصدق في طلب الحق، اعتذر عنه في هذه المخالفة، وإلا عومل بما يستحقه بسوء قصده ومخالفته ٢

١- كالنووي، وانظر: كتاب الردود والتعقبات على ما وقع للإمام النووي في شرح صحيح مسلم من التأويل في الصفات تأليف مشهور آل سلمان.

٢- كيف يكون المذهب الأشعري بدعيا، وأكثر علماء الأمة عليه؟ يجاب على ذلك بما يلي:

أولا: لو سلمنا بالمقدمة المذكورة، لما أفادت سوغان المذهب فضلا عن صحته، فطريق تصحيح الأقوال والمذاهب هو الاحتجاج بالبرهان والدليل، والكثرة والقلة لا تفيد شيئا في هذا الباب

ثانيا: لو سلمنا أيضا بأن أكثر علماء الأمة عليه، فلابد من النظر إلى التأثير السياسي كعامل من عوامل انتشاره، ومن دلائل ذلك:

=

=

- قال المقريزي في الخطط (١٦٧/٤): "وأما العقائد فإن السلطان صلاح الدين حمل الكافة على عقيدة الشيخ أبي الحسن عليّ بن إسماعيل الأشعريّ، تلميذ أبي علي الجبائيّ، وشرط ذلك في أوقافه التي بديار مصر:

- ○ كالمدرسة الناصرية بجوار قبر الإمام الشافعيّ من القرافة
- ○ والمدرسة الناصرية التي عرفت بالشريفية بجوار جامع عمرو بن العاص بمصر
- ○ والمدرسة المعروفة بالقمحية بمصر
- ○ وخانكاه سعيد السعداء بالقاهرة.

فاستمرّ الحال على عقيدة الأشعريّ بديار مصر وبلاد الشام وأرض الحجاز واليمن وبلاد المغرب أيضا، لإدخال محمد بن تومرت رأي الأشعريّ إليها، حتى أنه صار هذا الاعتقاد بسائر هذه البلاد، بحيث أن من خالفه ضرب عنقه، والأمر على ذلك إلى اليوم".

- وقد بلغ التعصب الأشعري أوجه في زمن ابن تيمية وما بعده، حتى وصل الأمر بأن "نودي بدمشق من اعتقد عقيدة ابن تيمية حل دمه وماله، وخصوصا الحنابلة" (الدرر الكامنة لابن حجر ١٤٧/١)

- وكان بعض العلماء السلفيين لا يجرؤ على كتابة اسمه على كتبه المتضمنة للعقيدة السلفية، كما فعل شارح الطحاوية ابن أبي العز، وكذلك لما قام الشيخ محمود شكري الألوسي بكتابة رده على النبهاني الذي كتب كتابا يجوز فيه الاستغاثة بالرسول ﷺ سماه (شواهد الحق في الاستغاثة بسيد الخلق) كتب الألوسي كتابا سماه (غاية الأماني في الرد على النبهاني) وكتب اسما مستعارا (أبا المعالي الحسيني السلامي الشافعي) وحتى صاحب المطبعة فرج الله زكي أشار لاسمه (ف، ج، ز) خوفا على نفسه من الدولة العثمانية والسلطان عبدالحميد، وكانوا للأسف في عداء مع العقيدة السلفية.

- وأما ابن تومرت فقد أحل دماء المخالفين للأشاعرة، وسماهم مجسمة، وأسس دولته على ذلك في بلاد المغرب.

فهذا التأثير السياسي لا يمكن تجاهله، وإذا كانت المعتزلة لما استولت على الدولة في زمن المأمون والمعتصم والواثق حملت العلماء كافة على التزام مذهبهم وعدم الجهر بما يخالفها

=

= ـــــــــــــــــــــــــــ

حتى صارت العقيدة السلفية غائبة، لولا أن قيض الله المتوكل لرفع هذه المحنة فرفع أهل السنة رؤوسهم.

ثانيا: هذا لو سلمنا بأن أكثر الأمة على مذهبهم، ولكننا لا نسلم بذلك، بل نقطع ببطلان هذه الدعوى:

- فمذهب السلف من الصحابة والتابعين وتابعيهم وهم القرون المفضلة، ليسوا على مذهب الأشاعرة في أركان اعتقادهم، كتأويل الصفات، وإخراج العمل من الإيمان، والقول بخلق الحرف والصوت وبدعة الكلام النفسي القديم، وقولهم بالكسب في القدر، واشتغالهم بالكلام المذموم الذي أجمع السلف على ذمه وتحريمه وبالغوا في ذلك، وكل هؤلاء كانوا قبل أن يولد الأشعري أصلا، ومخالفة مذهب الأشاعرة لما قرره هؤلاء السلف واضح وضوح الشمس، يكفي الاطلاع على :

- كتاب العلو للذهبي،
- واجتماع الجيوش الإسلامية لابن القيم
- والفتوى الحموية

وغيرها من كتب السنة والاعتقاد التي دونت مذاهب هؤلاء السادة، وذمهم الشديد لتاويلات المعتزلة والتي لا تفترق كثيرا عن تأويلات الأشاعرة.

ثالثا: مذهب الأشعري نفسه وقدماء الأشاعرة مخالف لما عليه الأشاعرة المتاخرون والمعاصرون، بل يذمون التأويل ويثبتون الصفات الخبرية، ولم يوغلوا في التأويل كما فعل المتأخرون الذين اقتربوا من مذهب الاعتزال جدا.

رابعا: ذكر ابن المبرد (ت ٩٠٩هـ) في كتابه (جمع الجيوش والدساكر على ابن عساكر (ص: ١٥١) أكثر من أربعمائة عالم من بين محدث وفقيه وعابد وإمام، كلهم مجانبون للأشاعرة ذامون لهم، بدءًا من عصر الأشعري وحتى وقته، صدرهم بأبي الحسن البربهاري، وختمهم بجمال الدين يوسف بن محمد المرداوي صاحب كتاب (الإنصاف)، ثم قال بعد ذلك: "وَوَاللَّهِ ثُمَّ وَاللَّهِ لَمَا تَرَكْنَا أَكْثَرُ مِمَّنْ ذَكَرْنَا، وَلَوْ ذَهَبْنَا نَسْتَقْصِي وَنَتَتَبَّعُ كُلَّ مَنْ جَانَبَهُمْ مِنْ يَوْمِهِمْ إِلَى الآنَ لَزَادُوا عَلَى عَشَرَةِ آلافِ نَفْسٍ".

=

=

بل إن ابن عساكر (ت ٥٧١هـ) وهو من خدم الأشعرية بكتابه (تبيين كذب المفتري) قد اعترف بأن أكثر الناس في زمانه وقبل ذلك على غير ما عليه الأشعرية...فقد قال في تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الأشعري (ص: ٣٣١): "فَإِن قيل: إِن الجم الْغَفِير فِي سَائِر الْأَزْمَان وَأَكْثر الْعَامَّة فِي جَمِيع الْبلدَانِ لَا يقتدون بالأشعري وَلَا يقلدونه وَلَا يرَوْنَ مذْهبه وَلَا يعتقدونه، وهم السوَاد الْأَعْظَم وسبيلهم السَّبِيل الأقوم"، وقد قال ابن المبرد معلقًا على كلامه هنا: "وهذا الكلام يدل على صحة ما قلنا، وأنه في ذلك العصر وما قبله كانت الغلبة عليهم، وبعد لم يظهر شأنهم".

خامسا: ذم المذهب الأشعري كان مشهورا عند طوائف كبيرة من أهل العلم، ويمكن مراجعة رسالة ابن قدامة المقدسي في ذم علم الكلام والتي كتبها في نقض مسلك ابن عقيل الذي كان قد تأثر ببعض تأويلات الأشاعرة، وكيف اشتد به النكير حتى أعلن توبته في مجمع من الناس عن هذه العقيدة.

سادسا: ينتاب البعض ما يشبه الهوس في نسبة بعض العلماء للأشاعرة، مع أن بعضهم قد يكون وافق بعض الأشاعرة أو تأثر بهم وبمقالاتهم، وخالفهم في أصول أخرى، كابن حجر الذي قرر مذهب السلف في الإيمان وحجية حديث الآحاد ومذهبه إلى أهل الحديث أقرب من نسبته للاشاعرة، وبعض هؤلاء العلماء لا يكون مجتهدا في باب الأصول والاعتقاد بل يكون مقلدا فيه مع علو كعبه في باب التفسير أو الحديث والفقه.

سابعا: هذا كله لو أريد بالكثرة العلماء، أما لو أريد بهم العامة، فلا يخفى على أحد أن عامة المسلمين لا ينتسبون للأشعري، لا اسما ولا مذهبا، ولا يتحققون بمذهبه ولو بلا انتساب، فالعامة على مذهب السلف في الصفات والإيمان والقدر وغيرها، لأنها أقرب للفطرة، بخلاف بدعة الكلام التي تحتاج لتلقين ولا تعلم إلا بتعليم.

ثامنا: العبرة في سوغان القول من عدمه هو مصادمته للبينات الشرعية من الكتاب والسنة والإجماع القديم، وهو ما يتحقق في بدعة الكلام الأشعري الذي أطبق السلف على ذمه وتحريمه، ونلتمس العذر لمن وافق بعض أصول المبتدعة، ونقول: إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث، ولا نسوي بين من له قدم صدق في الإسلام ومن لا يعرف عنه إلا نصرة البدعة ومنابذة السنة، فليسوا سواء. (منقول بتصرف من أ/ شريف طه)

حكم أهل التأويل ١

فإن قال قائل: هل تكفرون أهل التأويل أو تفسقونهم؟

قلنا: الحكم بالتفكير والتفسيق ليس إلينا، بل هو إلى الله تعالى ورسوله ﷺ فهو من الأحكام الشرعية التي مردها إلى الكتاب والسنة، فيجب التثبت فيه غاية التثبت، فلا يكفر ولا يفسق إلا من دل الكتاب والسنة على كفره أو فسقه.

١- التعطيل نوعان:

الأول: تعطيل تكذيب وجحد، وهذا كفر، ومثاله: رجل قال إن الله لم يستو على العرش، فهذا جحود وتكذيب، لأن الله تعالى يقول {الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى} [طه: ٥] ومن كذب خبر الله فهو كافر، أو مثل أن يقول ليس لله يد، فهو كافر بإجماع المسلمين، لأن تكذيب خبر الله ورسوله كفر مخرج عن الملة.

الثاني: تعطيل تأويل، وهو أن لا يجحدها ولكن يؤولها، وهذا هو معترك الخلاف بين العلماء، هل يحكم على من عطل تأويلاً بالكفر أو لا؟ وهو في الحقيقة نوعان:

الأول: أن يكون لهذا التأويل مسوغ في اللغة العربية، فهذا لا يوجب الكفر، مثل أن يقول في قوله تعالى { بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ} [المائدة: ٦٤] أن المراد باليد النعمة أو القوة فلا يكفر، لأن اليد في اللغة تطلق بمعنى النعمة، قال الشاعر:

وكم لظلام الليل عندك من يد ... تحدث أن المانوية تكذب

من "يد" أي: من نعمة، لأن المانوية يقولون: إن الظلمة لا تحدث الخير، وإنما تحدث الشر.

الثاني: أن لا يكون له مسوغ في اللغة العربية، فهذا موجب للكفر، لأنه إذا لم يكن له مسوغ صار تكذيباً، مثل إن يقول: ليس لله يد حقيقة، ولا معنى النعمة، أو القوة، فهذا كافر، لأنه نفاها نفياً مطلقاً فهو مكذب حقيقة، ولو قال في قوله تعالى {بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ} [المائدة: ٦٤] المراد بيديه السماوات والأرض فهو كافر لأنه لا يصح في اللغة العربية، ولا هو مقتضى الحقيقة الشرعية، فهو منكر مكذب، والله أعلم

والأصل في المسلم الظاهر العدالة بقاء إسلامه وبقاء عدالته، حتى يتحقق زوال ذلك عنه بمقتضى الدليل الشرعي، ولا يجوز التساهل في تكفيره أو تفسيقه، **لأن في ذلك محذورين عظيمين:**

أحدهما: افتراء الكذب على الله تعالى في الحكم وعلى المحكوم عليه في الوصف الذي نبزه به.

الثاني: الوقوع فيما نبز به أخاه إن كان سالما منه، ففي صحيح مسلم عن عبد الله بن عمر ﵄ أن النبي ﷺ قال: "إِذَا كَفَّرَ الرَّجُلُ أَخَاهَ فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا"، وفي رواية: "إِنْ كَانَ كَمَا قَالَ وَإِلَّا رَجَعَتْ عَلَيْهِ"، وفيه عن أبي ذر ﵁ عن النبي ﷺ: «وَمَنْ دَعَا رَجُلاً بِالْكُفْرِ أَوْ قَالَ عَدُوَّ اللَّهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ إِلاَّ حَارَ عَلَيْهِ» ١

١- **في شرح النووي على مسلم:** "هَذَا الْحَدِيث مِمَّا عَدَّهُ بَعْض الْعُلَمَاء مِنْ الْمُشْكِلَات مِنْ حَيْثُ إِنَّ ظَاهِرَهُ غَيْرُ مُرَاد؛ وَذَلِكَ أَنَّ مَذْهَب أَهْل الْحَقّ أَنَّهُ لَا يَكْفُر الْمُسْلِم بِالْمَعَاصِي كَالْقَتْلِ وَالزِّنَا، وَإِذَا عُرِفَ مَا ذَكَرْنَاهُ فَقِيلَ فِي تَأْوِيل الْحَدِيث أَوْجُه:

أَحَدُهَا: أَنَّهُ مَحْمُول عَلَى الْمُسْتَحِلّ لِذَلِكَ، وَهَذَا يُكَفَّر، فَعَلَى هَذَا مَعْنَى (بَاءَ بِهَا) أَيْ بِكَلِمَةِ الْكُفْر، وَكَذَا حَارَ عَلَيْهِ، وَهُوَ مَعْنَى رَجَعَتْ عَلَيْهِ أَيْ: رَجَعَ عَلَيْهِ الْكُفْر، فَبَاءَ وَحَارَ وَرَجَعَ بِمَعْنًى وَاحِد.

وَالْوَجْهُ الثَّانِي: مَعْنَاهُ رَجَعَتْ عَلَيْهِ نَقِيصَته لِأَخِيهِ وَمَعْصِيَة تَكْفِيره.

وَالثَّالِث: أَنَّهُ مَحْمُول عَلَى الْخَوَارِج الْمُكَفِّرِينَ لِلْمُؤْمِنِينَ، وَهَذَا الْوَجْهُ نَقَلَهُ الْقَاضِي عِيَاض -رَحِمَهُ اللَّه- عَنْ الْإِمَام مَالِك بْن أَنَس، وَهُوَ ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّ الْمَذْهَب الصَّحِيحَ الْمُخْتَارَ الَّذِي قَالَهُ الْأَكْثَرُونَ وَالْمُحَقِّقُونَ: أَنَّ الْخَوَارِجَ لَا يُكَفَّرُونَ كَسَائِرِ أَهْل الْبِدَع.

وَالْوَجْه الرَّابِع: مَعْنَاهُ أَنَّ ذَلِكَ يَئُول بِهِ إِلَى الْكُفْر؛ وَذَلِكَ أَنَّ الْمَعَاصِيَ، كَمَا قَالُوا، بَرِيد الْكُفْر، وَيُخَاف عَلَى الْمُكْثِر مِنْهَا أَنْ يَكُون عَاقِبَة شُؤْمهَا الْمَصِير إِلَى الْكُفْر...

وَالْوَجْه الْخَامِس: مَعْنَاهُ فَقَدْ رَجَعَ عَلَيْهِ تَكْفِيره؛ فَلَيْسَ الرَّاجِعُ حَقِيقَة الْكُفْر بَلْ التَّكْفِير؛ لِكَوْنِهِ جَعَلَ أَخَاهُ الْمُؤْمِن كَافِرًا؛ فَكَأَنَّهُ كَفَّرَ نَفْسه؛ إِمَّا لِأَنَّهُ كَفَّرَ مَنْ هُوَ مِثْله، وَإِمَّا لِأَنَّهُ كَفَّرَ مَنْ لَا يُكَفِّرُهُ إِلَّا كَافِر يَعْتَقِد بُطْلَانَ دِين الْإِسْلَام، وَاللَّه أَعْلَم.

=

وعلى هذا: فيجب قبل الحكم على المسلم بكفر أو فسق أن ينظر في أمرين:

أحدهما: دلالة الكتاب أو السنة على أن هذا القول أو الفعل موجب للكفر أو الفسق.

الثاني: انطباق هذا الحكم على القائل المعين أو الفاعل المعين، بحيث تتم شروط التكفير أو التفسيق في حقه، وتنتفي الموانع.

ومن أهم الشروط: أن يكون عالما بمخالفته١ التي أوجبت أن يكون كافرا أو فاسقا، لقوله تعالى: {وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيراً} [النساء: ١١٥] وقوله: {وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَاهُمْ حَتَّى يُبَيِّنَ لَهُمْ مَا يَتَّقُونَ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ (١١٥) إِنَّ اللَّهَ لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يُحْيِي وَيُمِيتُ وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ} [التوبة: ١١٥، ١١٦] ولهذا قال أهل العلم: لا يكفر جاحد الفرائض إذا كان حديث عهد بإسلام حتى يبين له.

ومن الموانع: أن يقع ما يوجب الكفر أو الفسق بغير إرادة منه، ولذلك صور٢:

منها: أن يكره على ذلك، فيفعله لداعي الإكراه لا اطمئنانا به، فلا يكفر حينئذ، لقوله تعالى: {مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلاَّ مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالأِيمَانِ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْراً فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ} [النحل: ١٠٦]

ومنها: أن يغلق عليه فكره، فلا يدري ما يقول لشدة فرح أو حزن أو خوف أو نحو ذلك، ودليله: ما ثبت في صحيح مسلم عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله

= **قال القرطبي:** "والحاصل أن المقولة له، إن كان كافراً كفراً شرعياً فقد صدق القائل، وذهب بها المقول له، وإن لم يكن رجعت للقائل معرة ذلك القول وإثمه".

١- وأن يقصد المعين بكلامه المعنى المكفر، وأن تقوم عليه الحجة (انظر: منهج ابن تيمية ومسألة التكفير (١/٢٠٧) .

٢- ومن الموانع: الخطأ، الجهل، العجز، الإكراه كما قال المؤلف (انظر: منهج ابن تيمية في التكفير (١/ ٢٢٩)

ﷺ: "لَلَّهُ أَشَدُّ فَرَحًا بِتَوْبَةِ عَبْدِهِ حِينَ يَتُوبُ إِلَيْهِ، مِنْ أَحَدِكُمْ كَانَ عَلَى رَاحِلَتِهِ بِأَرْضِ فَلَاةٍ، فَانْفَلَتَتْ مِنْهُ وَعَلَيْهَا طَعَامُهُ وَشَرَابُهُ، فَأَيِسَ مِنْهَا، فَأَتَى شَجَرَةً، فَاضْطَجَعَ فِي ظِلِّهَا، قَدْ أَيِسَ مِنْ رَاحِلَتِهِ، فَبَيْنَا هُوَ كَذَلِكَ إِذَا هُوَ بِهَا، قَائِمَةً عِنْدَهُ، فَأَخَذَ بِخِطَامِهَا، ثُمَّ قَالَ مِنْ شِدَّةِ الْفَرَحِ: اللهُمَّ أَنْتَ عَبْدِي وَأَنَا رَبُّكَ، أَخْطَأَ مِنْ شِدَّةِ الْفَرَحِ"، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله (ص ١٨٠، ج ١٢) "مجموع الفتاوى" لابن قاسم: " وَأَمَّا "التَّكْفِيرُ": فَالصَّوَابُ أَنَّهُ مَنْ اجْتَهَدَ مِنْ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ وَقَصَدَ الْحَقَّ فَأَخْطَأَ: لَمْ يُكَفَّرْ؛ بَلْ يُغْفَرُ لَهُ خَطَؤُهُ، وَمَنْ تَبَيَّنَ لَهُ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ فَشَاقَّ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَاتَّبَعَ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ: فَهُوَ كَافِرٌ، وَمَنْ اتَّبَعَ هَوَاهُ وَقَصَّرَ فِي طَلَبِ الْحَقِّ وَتَكَلَّمَ بِلَا علمٍ: فَهُوَ عَاصٍ مُذْنِبٌ، ثُمَّ قَدْ يَكُونُ فَاسِقًا وَقَدْ تَكُونُ لَهُ حَسَنَاتٌ تَرْجَحُ عَلَى سَيِّئَاتِهِ" اهـــ.

وقال في (ص ٢٢٩، ج ٣) من المجموع المذكور في كلام له: "هَذَا مَعَ أَنِّي دَائِمًا وَمَنْ جَالَسَنِي يَعْلَمُ ذَلِكَ مِنِّي[١]: أَنِّي مِنْ أَعْظَمِ النَّاسِ نَهْيًا عَنْ أَنْ يُنْسَبَ مُعَيَّنٌ إلَى تَكْفِيرٍ وَتَفْسِيقٍ وَمَعْصِيَةٍ، إلَّا إذَا عُلِمَ أَنَّهُ قَدْ قَامَتْ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ الرسالية الَّتِي مَنْ خَالَفَهَا كَانَ كَافِرًا تَارَةً وَفَاسِقًا أُخْرَى وَعَاصِيًا أُخْرَى، وَإِنِّي أُقَرِّرُ أَنَّ اللَّهَ قَدْ غَفَرَ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ خَطَأَهَا: وَذَلِكَ يَعُمُّ الْخَطَأَ فِي الْمَسَائِلِ الْخَبَرِيَّةِ الْقَوْلِيَّةِ[٢] وَالْمَسَائِلِ الْعَمَلِيَّةِ[٣]، وَمَا زَالَ السَّلَفُ يَتَنَازَعُونَ فِي كَثِيرٍ مِنْ هَذِهِ الْمَسَائِلِ وَلَمْ يَشْهَدْ أَحَدٌ مِنْهُمْ عَلَى أَحَدٍ لَا بِكُفْرِ وَلَا بِفِسْقٍ وَلَا مَعْصِيَةٍ" وذكر أمثلة، ثم قال: "وكنت أبين أن ما نقل عن السلف والأئمة من إطلاق القول بتكفير من يقول كذا وكذا، فهو أيضا حق، لكن يجب التفريق بين الإطلاق والتعيين" إلى أن قال: "وَالتَّكْفِيرُ هُوَ مِنْ الْوَعِيدِ، فَإِنَّهُ وَإِنْ كَانَ الْقَوْلُ تَكْذِيبًا لِمَا قَالَهُ الرَّسُولُ ﷺ لَكِنْ قَدْ يَكُونُ الرَّجُلُ حَدِيثَ عَهْدٍ بِإِسْلَامِ أَوْ نَشَأَ بِبَادِيَةِ بَعِيدَةٍ، وَمِثْلُ هَذَا لَا يَكْفُرُ بِجَحْدِ مَا يَجْحَدُهُ حَتَّى

١- هذه جملة معترضة

٢- وهي العقائد

٣- وهي الفروع أي الفقه

تَقُومَ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ. وَقَدْ يَكُونُ الرَّجُلُ لَا يَسْمَعُ تِلْكَ النُّصُوصَ أَوْ سَمِعَهَا وَلَمْ تَثْبُتْ عِنْدَهُ أَوْ عَارَضَهَا عِنْدَهُ مُعَارِضٌ آخَرُ أَوْجَبَ تَأْوِيلَهَا، وَإِنْ كَانَ مُخْطِئًا، وَكُنْت دَائِمًا أَذْكُرُ الْحَدِيثَ الَّذِي فِي الصَّحِيحَيْنِ فِي الرَّجُلِ الَّذِي قَالَ: "{إذَا أَنَا مُتُّ فَأَحْرِقُونِي ثُمَّ اسْحَقُونِي، ثُمَّ ذرونِي فِي الْيَمِّ فَوَاَللَّهِ لَئِنْ قَدَرَ اللَّهُ عَلَيَّ لَيُعَذِّبَنِي عَذَابًا مَا عَذَّبَهُ أَحَدًا مِنْ الْعَالَمِينَ، فَفَعَلُوا بِهِ ذَلِكَ فَقَالَ اللَّهُ لَهُ: مَا حَمَلَك عَلَى مَا فَعَلْت، قَالَ خَشْيَتُك: فَغَفَرَ لَهُ}"، فَهَذَا رَجُلٌ شَكَّ فِي قُدْرَةِ اللَّهِ وَفِي إعَادَتِهِ إذَا ذُرِّيَ، بَلْ اعْتَقَدَ أَنَّهُ لَا يُعَادُ، وَهَذَا كُفْرٌ بِاتِّفَاقِ الْمُسْلِمِينَ، لَكِنْ كَانَ جَاهِلًا لَا يَعْلَمُ ذَلِكَ وَكَانَ مُؤْمِنًا يَخَافُ اللَّهَ أَنْ يُعَاقِبَهُ فَغَفَرَ لَهُ بِذَلِكَ، وَالْمُتَأَوِّلُ مِنْ أَهْلِ الِاجْتِهَادِ الْحَرِيصُ عَلَى مُتَابَعَةِ الرَّسُولِ أَوْلَى بِالْمَغْفِرَةِ مِنْ مِثْلِ هَذَا" اهـــ.

وبهذا علم الفرق بين القول والقائل، وبين الفعل والفاعل، فليس كل قول أو فعل يكون فسقا أوكفرًا يحكم على قائله أو فاعله بذلك، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله (ص ١٦٥، ج ٣٥) "مجموع الفتاوى": "وَأَصْلُ ذَلِكَ أَنَّ الْمَقَالَةَ الَّتِي هِيَ كُفْرٌ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ، يُقَالُ هِيَ كُفْرٌ قَوْلًا يُطْلَقُ كَمَا دَلَّ عَلَى ذَلِكَ الدَّلَائِلُ الشَّرْعِيَّةُ؛ فَإِنَّ "الْإِيمَانَ" مِنْ الْأَحْكَامِ الْمُتَلَقَّاةِ عَنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﷺ لَيْسَ ذَلِكَ مِمَّا يَحْكُمُ فِيهِ النَّاسُ بِظُنُونِهِمْ وَأَهْوَائِهِمْ، وَلَا يَجِبُ أَنْ يُحْكَمَ فِي كُلِّ شَخْصٍ قَالَ ذَلِكَ بِأَنَّهُ كَافِرٌ حَتَّى يَثْبُتَ فِي حَقِّهِ شُرُوطُ التَّكْفِيرِ وَتَنْتَفِي مَوَانِعُهُ، مِثْلُ مَنْ قَالَ: إنَّ الْخَمْرَ أَوْ الرِّبَا حَلَالٌ؛ لِقُرْبِ عَهْدِهِ بِالْإِسْلَامِ؛ أَوْ لِنُشُوئِهِ فِي بَادِيَةٍ بَعِيدَةٍ أَوْ سَمِعَ كَلَامًا أَنْكَرَهُ وَلَمْ يَعْتَقِدْ أَنَّهُ مِنْ الْقُرْآنِ وَلَا أَنَّهُ مِنْ أَحَادِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَمَا كَانَ بَعْضُ السَّلَفِ يُنْكِرُ أَشْيَاءَ حَتَّى يَثْبُتَ عِنْدَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَهَا) إلى أن قال: (فَإِنَّ هَؤُلَاءِ لَا يُكَفَّرُونَ حَتَّى تَقُومَ عَلَيْهِمْ الْحُجَّةُ بِالرِّسَالَةِ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: {لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ} [النساء: ١٦٥] وَقَدْ عَفَا اللَّه لِهَذِهِ الْأُمَّةِ عَنْ الْخَطَأِ وَالنِّسْيَانِ" اه كلامه.

وبهذا علم أن المقالة أو الفعلة قد تكون كفرًا أو فسقا، ولا يلزم من ذلك أن يكون القائم بها كافرًا أو فاسقا، إما لانتفاء شرط التكفير أو التفسيق أو وجود مانع

شرعي يمنع منه، ومن تبين له الحق فأصر على مخالفته تبعا لاعتقاد كان يعتقده، أو متبوع كان يعظمه، أو دنيا كان يؤثرها، فإنه يستحق ما تقتضيه تلك المخالفة من كفر أو فسوق ١

١- ما يكفر فيه المخالف نوعا وعينا أو نوعا لا عينا، أو يبدع دون أن يكفر:

النوعُ الأولُ: ما يكفر فيه المخالف نوعا وعينا، فالأصول الإجمالية المجمع عليها كالإيمان بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، والقدر معلومة بالضرورة بلا خلاف بين أهل الإسلام، والمخالف فيها ليس معدودا ضمن أهل القبلة، بل خروجه من الملة مجمع عليه عند أهل العلم كالفرق الآتية:

المثالُ الأولُ: غلاةُ النفي والتعطيل في أسماء الله وصفاته، كالباطنية بأنواعها المختلفة كـــ"العبيديين المعروفين في التاريخ بالفاطميين، والدروز، والنصيرية، والإسماعيلية.

المثالُ الثاني: الفلاسفة المنكرون لذات الرب -سبحانه- ولخلق العالم وحقيقة البعث للأجساد، وقال بهذا الكلام ابن سينا، وكفره الغزالي (تهافت الفلاسفة ص ١٨)

المثالُ الثالثُ: غلاة الجهمية المكذبون لصريح القرآن كمن يقول: "لم يكلم الله موسى تكليما، ولم يتخذ إبراهيم خليلا"، وهم ينفون كل أسماء الرب وصفاته"

المثالُ الرابعُ: الحلولية والاتحادية، المصرحون بأن ذات الرب -سبحانه- هي في ذوات المخلوقين، أو هي عين ذواتهم، حتى الكلاب والخنازير والأصنام، ولا خلاف في كفر هؤلاء.

المثالُ الخامسُ: من يعتقدون بآلهة مدبرة للعالم مع الله تعالى في الضر والنفع، والإحياء والإماتة، والشقاء والسعادة، والشفاء، والرزق، والأمر والنهي والتشريع، ويَصْرِفُ العبادة لها كغلاة الصوفية الذين يصرحون أن الأولياء هم الذين يدبرون الكون فجعلوهم آلهة.

المثالُ السادسُ: غلاة القدرية الأوائل، نفاة العلم الإلهي الذين يقولون: "إن الله لا يعلم الأشياء حتى تقع".

المثالُ السابعُ: من يعتقد بمساواة الملل وعدم كفر اليهود والنصارى وغيرهم

=

= ______

هذه المسائل مما لا يختلف أهل السنة في تكفير المخالف للحق فيها، إلا أن ضابط الفرق في تكفير النوع والعين عندهم هو انتشار الأمر واستفاضة العلم به بين العامة والخاصة، وهو ما يسمى بالمعلوم من الدين بالضرورة، فمن خالف ما انتشر علمه بين كل المسلمين في مكان معين وزمان معين كفر بعينه؛ لقيام الحجة به على كل أحد إلا أن تدل القرائن على حداثته في الإسلام أو عدم علمه لأي سبب آخر، وأما ما لم ينتشر علمه بين عموم المسلمين في مكان ما ولو كان من هذه المسائل فلا يكفر حتى تقام عليه الحجة التي يكفر المخالف لها، فيفرق في هذا النوع من المسائل بين كفر النوع وكفر العين، بخلاف ما انتشر علمه فلا فرق، بل يكفر نوعا وعينا.

ومن هنا يتبين لك: أن تكفير الغلاة من أهل البدع كغلاة الروافض وغلاة الجهمية والفلاسفة ونحوهم ممن ذكرنا هو بالعموم بلا فرق بين النوع والعين، لأن العلم قد انتشر.

وما ذكرناه من الأمثلة في كفر هذه الطوائف نوعا وعينا إنما هو بحسب استقراء الواقع الذي نشاهده في زماننا ومكاننا، وهو كذلك في الأغلب الأعم عبر العصور والبلاد المختلفة، إلا أن ذلك لا يعني أنه إن وجد من يحتمل جهله بشيء منها في بعض الأقطار فلا بد من تكفيره بعينه، بل ربما وجد في بعض هذه المسائل احتمال في كثير من البلاد، مثل: مسألة عدم كفر اليهود والنصارى، فإن الشبهة فيها تقوى لدى كثيرين من جراء ما يضلل به المجرمون الزنادقة، وما يموه به مشايخ الضلال أتباعهم من المحبة والمودة والمساواة بين هذه الملل، وإن كان الأمر لا يزال -بحمد الله- لدى الأكثرية من المسلمين من المسائل الواضحة البينة، فهم يعتقدون بلا شك -حتى الفساق منهم- أن الإسلام هو الدين الحق وما سواه باطل.

النوعُ الثاني: ما يبدع فيه المخالف بالاتفاق ويختلف على تكفيره بالعين، وهم المقرون بأصول الإيمان إجمالا المخالفون لفهم أهل السنة في أصل كلي من أصول الاعتقاد كالأسماء والصفات، والقدر، والإيمان، والوعد والإيمان، والاعتقاد في الصحابة، **ومن أمثلة هذا النوع**:

=

=

المثالُ الأولُ: المعتزلةُ، الذين يثبتون الأسماء وينفون الصفات، وهؤلاء قد انقرضوا إلا بعض العقلانيين المتأثرين بهم في بعض الجامعات (راجع: مجموع الفتاوى ١٤/٣٤٩، وكتاب المعتزلة وأصولهم الخمسة لعواد المعتق ص٢١)

المثالُ الثاني: الخوارجُ، الذين يكفرون الصحابة ﷺ ويكفرون مرتكب الكبيرة ويخلدونه في النار، وهؤلاء مثل: الإباضية المنتشرين بعمان وليبيا، وكفرق التكفير المعاصرة كجماعة شكري مصطفى وأمثالها.

المثالُ الثالثُ: الرافضةُ، الذين يسبون الصحابة ﷺ وربما كفروا بعضهم ويسبون أبا بكر وعمر ﷺ ويعتقدون أن أول الخلفاء علي ﷺ وهم الإمامية الاثنا عشرية، وهم المنتشرون بالعراق وإيران وبعض الجمهوريات الإسلامية في آسيا (راجع: أصول مذهب الشيعة للدكتور ناصر الفقاري)

المثالُ الرابعُ: القدريةُ، الذين يثبتون علم الله وكتابة المقادير وينفون مشيئته وخلقه لأفعال العباد

والصحيح في هذا النوع من الخلاف أن هذه الأقوال البدعية أقوال كفرية، ولكن لكثرة الجهل وانتشار البدع وعدم تميز أصحاب العقائد الكفرية عن غيرهم من أهل البدع غير المكفرة لم يمكن إطلاق الكفر على عمومهم وعوامهم قبل إقامة الحجة على أعيانهم، فمثلاً: الدروز طائفة كافرة بأعيان أفرادها، وهي متميزة بالعقيدة الكفرية المخالفة للمعلوم بالضرورة كما سبق في النوع الأول، وكذا الإسماعيلية والبهرة والقاديانية والبهائية.

أما الروافض فما في كتبهم كالكافي وغيره كفر فلا نزاع، ولكن كثيرا منهم بل جل عوامهم لا يعرفون شيئاً عنها ولا عن غيرها، وإنما هم مقلدون لأئمتهم في الضلال، ولا يثبت أن الحجة قد قامت على أعيانهم في سب أبي بكر وعمر مثلاً، لذا: فالراجح عدم تكفير عوامهم أو عدم تكفيرهم بالعموم، وهكذا الصوفية؛ فلا شك في كفر كثير من أقوالهم، ولكن يوجد فيهم من لا يعتقدها، ويوجد فيمن يعتقدها من يتأول الأدلة تأولاً لا يصل في حقه إلى أن يكون مخالفاً للمستفيض المعلوم بالضرورة ١

=

فعلى المؤمن: أن يبني معتقده وعمله على كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ فيجعلهما إماما له، يستضيء بنورهما ويسير على منهاجهما، فإن ذلك هو الصراط المستقيم الذي أمر الله تعالى به، في قوله: {وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ} [الأنعام: ١٥٣]

وليحذر ما يسلكه بعض الناس من كونه يبني معتقده أو عمله على مذهب معين، فإذا رأى نصوص الكتاب والسنة على خلافه حاول صرف هذه النصوص إلى ما يوافق ذلك المذهب على وجوه متعسفة، فيجعل الكتاب والسنة تابعين لا متبوعين، وما سواهما إماما لا تابعا، وهذه طريق من طرق أصحاب الهوى، لا أتباع الهدى، وقد ذم الله هذه الطريق في قوله: {وَلَوِ اتَّبَعَ الْحَقُّ أَهْوَاءَهُمْ لَفَسَدَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ بَلْ أَتَيْنَاهُمْ بِذِكْرِهِمْ فَهُمْ عَنْ ذِكْرِهِمْ مُعْرِضُونَ} [المؤمنون: ٧١]

والناظر في مسالك الناس في هذا الباب يرى العجب العجاب، ويعرف شدة افتقاره إلى اللجوء إلى ربه في سؤال الهداية والثبات على الحق، والاستعاذة من الضلال

= **النوعُ الثالثُ: ما يُبدع فيه المخالف مع الاتفاق على عدم تكفيره، ومن أمثلة هذا النوع:**

المثالُ الأولُ: قول أحمد لا يختلف على عدم تكفير الشيعة المفضلة (وهم الزيدية الذين يقرون بخلافة أبي بكر وعمر وعثمان، ويفضلون علياً عليهم رضي الله عنهم)

المثالُ الثاني: وكذا المرجئة (مجموع الفتاوى (١٢١/٤٨٠، ٤٨٦)

المثالُ الثالثُ: الأشاعرة والماتريدية الذين يؤولون بعض الصفات دون بعض، وهؤلاء لا نعلم أحداً من أهل العلم يقول بتكفيرهم"

المثالُ الرابعُ: التوسل البدعي، بطلب الدعاء من الأموات والغائبين كقولهم: يا سيدي فلان ادع الله لي هذا شرك أصغر لأنه ذريعة إلى الشرك الأكبر ولا يُكفَّر صاحبه، لأنه لم يصرف العبادة لغير الله، وإنما خاطب الميت بما لا يشرع (نقلا من فقه الخلاف بتصرف)

والانحراف، ومن سأل الله تعالى بصدق وافتقار إليه، عالما بغنى ربه عنه وافتقاره هو إلى ربه فهو حري أن يستجيب الله تعالى سُؤْلَه، يقول الله تعالى: {وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ} [البقرة: ١٨٦] فنسأل الله تعالى أن يجعلنا ممن رأى الحق حقا واتبعه، ورأى الباطل باطلاً واجتنبه، وأن يجعلنا هداة مهتدين، وصلحاء مصلحين، وأن لا يزيغ قلوبنا بعد إذ هدانا، ويهب لنا منه رحمة، إنه هو الوهاب.

والحمد لله رب العالمين الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على نبي الرحمة، وهادي الأمة إلى صراط العزيز الحميد بإذن ربهم، وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

تم في اليوم الخامس عشر من شهر شوال سنة ١٤٠٤ هـ.

بقلم مؤلفه: الفقير إلى الله

محمد بن صالح العثيمين



تعقيب

معية الله تعالى لخلقه [١]

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونتوب إليه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه، ومن تبعهم بإحسان وسلم تسليما.

أما بعد:

فقد كنا تكلمنا في بعض مجالسنا على معنى معية الله تعالى لخلقه، ففهم بعض الناس من ذلك ما ليس بمقصود لنا ولا معتقد لنا، فكثر سؤال الناس وتساؤلهم ماذا يقال في معية الله لخلقه؟ وإننا:

أ- لئلا يعتقد مخطئ أو خاطئ في معية الله ما لا يليق به.

ب- ولئلا يتقول علينا متقول ما لم نقله أو يتوهم واهم فيما نقوله ما لم نقصده.

ج- ولبيان معنى هذه الصفة العظيمة التي وصف الله بها نفسه في عدة آيات من القرآن ووصفه بها نبيه محمد ﷺ نقرر ما يأتي:

أولاً: معية الله تعالى لخلقه ثابتة بالكتاب والسنة وإجماع السلف، قال الله تعالى: {وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ} [الحديد: ٤] وقال تعالى {إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا وَالَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ} [النحل: ١٢٨] وقال تعالى لموسى وهارون حين أرسلهما إلى فرعون: {قَالَ لا تَخَافَا إِنَّنِي مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَى} [طه: ٤٦]، وقال عن رسوله محمد ﷺ: {إِلاّ تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا} [التوبة: ٤٠] وقال النبي ﷺ: "أفضل

١- نص الكلمة التي نشرناها في مجلة الدعوة في عدد: (٩١١) ، الصادر يوم الاثنين، الموافق: ١٤٠٤/١/٤ هـ

الإيمان أن تعلم أن الله معك حيثما كنت"١ حسّنه شيخ الإسلام ابن تيميه في العقيدة الواسطية، وضعفه بعض أهل العلم، وسبق قريبا ما قاله الله تعالى عن نبيه ﷺ من إثبات المعية له، وقد أجمع السلف على إثبات معية الله تعالى لخلقه.

ثانيا: هذه المعية حق على حقيقتها، لكنها معية تليق بالله تعالى، ولا تشبه معية أي مخلوق لمخلوق، لقوله تعالى عن نفسه: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ} [الشورى: ١١] وقوله: {هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيّاً} [مريم: ٦٥] وقوله: {وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ} [الإخلاص: ٤]وكسائر صفاته الثابتة له حقيقة على وجه يليق به ولا تشبه صفات المخلوقين، قال ابن عبد البر: "أهل السنة مجمعون على الصفات الواردة كلها في القرآن والسنة، والإيمان بها، وحملها على الحقيقة لا على المجاز، إلا أنهم لا يكيفون شيئا من ذلك، ولا يحدون فيه صفة محدودة"اه. نقله عنه شيخ الإسلام ابن تيميه في "الفتوى الحموية" (ص ٨٧) من المجلد الخامس من مجموع الفتاوى لابن قاسم، وقال شيخ الإسلام في هذه الفتوى (ص ١٠٢) من المجلد المذكور: "ولا يحسب الحاسب أن شيئا من ذلك يعني مما جاء في الكتاب والسنة يناقض بعضه بعضا البتة، مثل أن يقول القائل: ما في الكتاب والسنة من أن الله فوق العرش يخالفه الظاهر، من قوله: {وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ} [الحديد: ٤] وقوله ﷺ: "إذا قام أحدكم إلى الصلاة فإن الله قبل وجهه" ونحو ذلك، فإن هذا غلط، وذلك أن الله معنا حقيقة، وهو فوق العرش حقيقة، كما جمع الله بينهما في قوله: {هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ وَاللَّهُ بِمَا

١- رواه أبو نعيم في الحلية (١٢٤/٦) وقال: غريب من حديث عروة لم نكتبه إلا من حديث محمد بن مهاجر، والبيهقي في الأربعين الصغرى ص١٢٠، وعزاه الهيثمي في المجمع (٦٥/١) : إلى الطبراني في المجمع الأوسط والكبير وقال: تفرد به عثمان بن كثير قلت: ولم أره من ذكره بثقة ولا جرح ا. هـــ وضعفه الألباني في ضعيف الجامع ص١٤٢ حديث رقم ١٠٠٢.

تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ} [الحديد: ٤]فأخبر أنه فوق العرش، يعلم كل شيء وهو معنا أينما كنا، كما قال ﷺ في حديث الأوعال: "والله فوق العرش، وهو يعلم ما أنتم عليه". وذلك أن كلمة "مع" في اللغة إذا أطلقت فليس ظاهرها في اللغة إلا المقارنة المطلقة، من غير وجوب مماسة أو محاذاة عن يمين أو شمال، فإذا قيدت بمعنى من المعاني دلت على المقارنة في ذلك المعنى، فإنه يقال: ما زلنا والقمر معنا، أو والنجم معنا، ويقال: هذا المتاع معي لمجامعته لك، وإن كان فوق رأسك فالله مع خلقه حقيقة وهو فوق عرشه حقيقة" اه كلامه.

ثالثا: هذه المعية تقتضي الإحاطة بالخلق علما وقدرةً وسمعا وبصرًا وسلطانا وتدبيرًا، وغير ذلك من معاني ربوبيته إن كانت المعية عامة لم تخص بشخص أو وصف، كقوله تعالى {وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ} [الحديد: ٤] وقوله: {مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلا أَدْنَى مِنْ ذَلِكَ وَلا أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا} [الحديد: ٤] فإن خصت بشخص أو وصف اقتضت مع ذلك النصر والتأييد والتوفيق والتسديد.

مثال المخصوصة بشخص: قوله تعالى لموسى وهارون: {إِنَّنِي مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَى} [طه: ٤٦] وقوله عن النبي ﷺ: {إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا} [التوبة: ٤٠]

ومثال المخصوصة بوصف: قوله تعالى: {وَاصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ} [الأنفال: ٤٦] وأمثالها في القرآن كثيرة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتوى الحموية (ص ١٠٣) من المجلد الخامس من مجموع الفتاوى لابن قاسم قال: "ثم هذه المعية تختلف أحكامها بحسب الموارد، فلما قال: {يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا} [الحديد: ٤]إلى قوله: {وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ} [الحديد: ٤] دل ظاهر الخطاب على أن حكم هذه المعية ومقتضاها أنه مطلع عليكم شهيد عليكم، ومهيمن عالم بكم. وهذا معنى ﷺ لصاحبه في الغار: {لا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا} [التوبة: ٤٠] كان هذا أيضا حقا على ظاهره،

ودلت الحال على أن حكم هذه المعية هنا معية الإطلاع والنصر والتأييد، وكذلك قوله: {إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا وَالَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ} [النحل: ١٢٨] وكذلك قوله لموسى وهارون: {إِنَّنِي مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَى} [طه: ٤٦] هنا المعية على ظاهرها، وحكمها في هذه المواطن النصر والتأييد"، إلى أن قال: "ففرق بين معنى المعية ومقتضاها، وربما صار مقتضاها من معناها فيختلف باختلاف المواضع"اه.

وقال محمد بن الموصلي في كتاب "استعجال الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة" لابن القيم في المثال التاسع (ص ٤٠٩) ط الإمام: "وغاية ما تدل عليه "مع" المصاحبة والموافقة والمقارنة في أمر من الأمور، وهذا الاقتران في كل موضع بحسبه، ويلزمه لوازم بحسب متعلقه، فإذا قيل: الله مع خلقه بطريق العموم، كان من لوازم ذلك علمه بهم وتدبيره لهم وقدرته عليهم، وإذا كان ذلك خاصا كقوله: {إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا وَالَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ} [النحل: ١٢٨] كان من لوازم ذلك معيته لهم بالنصرة والتأييد والمعونة، فمعية الله تعالى مع عبده نوعان: عامة وخاصة. وقد اشتمل القرآن على النوعين، وليس ذلك بطريق الاشتراك اللفظي، بل حقيقتها ما تقدم من الصحبة اللائقة" اهـ.

وذكر ذلك ابن رجب في شرح الحديث التاسع والعشرين من الأربعين النووية: "أن المعية الخاصة تقتضي النصر والتأييد والحفظ والإعانة، وأن العامة تقتضي علمه وإطلاعه ومراقبته لأعمالهم".

وقال ابن كثير في تفسير آية المعية في سورة المجادلة: "ولهذا حكى غير واحد الإجماع على أن المراد بهذه المعية معية علمه" قال: "ولا شك في إرادة ذلك، ولكن سمعه أيضا مع علمه بهم وبصره نافذ فيهم، فهو سبحانه مطلع على خلقه، لا يغيب عنه من أمورهم شيء"اه.

رابعا: هذه المعية لا تقتضي أن يكون الله تعالى مختلطا بالخلق أو حالاً في أمكنتهم، ولا تدل على ذلك بوجه من الوجوه، لأن هذا معنى باطل مستحيل على الله عز وجل، ولا يمكن أن يكون معنى كلام الله ورسوله ﷺ شيئا مستحيلاً باطلاً، قال

شيخ الإسلام ابن تيمية في العقيدة الواسطية (ص ١١٥) ط ثالثة، من شرح محمد خليل الهراس: (وليس معنى قوله {وَهُوَ مَعَكُمْ} [الحديد: ٤] أنه مختلط بالخلق، فإن هذا لا توجبه اللغة، بل القمر آية من آيات الله تعالى من أصغر مخلوقاته، وهو موضوع في السماء، وهو مع المسافر وغير المسافر أينما كان"اه.

و لم يذهب إلى هذا المعنى الباطل إلا الحلولية من قدماء الجهمية وغيرهم، الذين قالوا: إن الله بذاته في كل مكان. تعالى الله عن قولهم علوًا كبيرًا، وكبرت كلمة تخرج من أفواههم إن يقولون إلا كذبا.

وقد أنكر قولهم هذا من أدركه من السلف والأئمة، لما يلزم عليه من اللوازم الباطلة، المتضمنة لوصفه بالنقائص، وإنكار علوه على خلقه.

وكيف يمكن أن يقول قائل: إن الله تعالى بذاته في كل مكان، أو أنه مختلط بالخلق، وهو سبحانه قد {وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ} [البقرة: ٢٥٥] {وَالْأَرْضُ جَمِيعاً قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ} [الزمر: ٦٧] ؟.

خامسا: هذه المعية لا تناقض ما ثبت لله تعالى من علوه على خلقه واستوائه على عرشه، فإن الله تعالى قد ثبت له العلو المطلق: علو الذات وعلو الصفة، قال الله تعالى: {وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ} [البقرة: ٢٥٥] وقال تعالى: {سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الأَعْلَى} [الأعلى: ١] وقال تعالى: {وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الأَعْلَى وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ} [النحل: ٦٠]

وقد تضافرت الأدلة من الكتاب والسنة والإجماع والعقل والفطرة على علو الله تعالى:

أما أدلة الكتاب والسنة فلا تكاد تحصر، مثل قوله تعالى: {فَالْحُكْمُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْكَبِيرِ} [غافر: ١٢] وقوله تعالى: {وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ} [الأنعام: ١٨] وقوله: {أَمْ أَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِباً} [الملك: ١٧] وقوله: {تَعْرُجُ الْمَلائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ} [المعارج: ٤] وقوله: {قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ} [النحل: ١٠٢] إلى غير ذلك من الآيات الكثيرة، ومثل قوله ﷺ: "ألا تأمنوني وأنا

أمين من في السماء"، وقوله ﷺ: "والعرش فوق الماء والله فوق العرش"١ وقوله: "ولا يصعد إلى الله إلا الطيب"٢ ومثل إشارته إلى السماء يوم عرفه يقول: "اللهم اشهد" يعني: على الصحابة حين أقروا أنه بلّغ، ومثل إقراره الجارية حين سألها: "أين الله؟"، قالت: في السماء، قال: "أعتقها فإنها مؤمنة" إلى غير ذلك من الأحاديث الكثيرة.

وأما الإجماع: فقد نقل إجماع السلف على علو الله تعالى غير واحد من أهل العلم.

وأما دلالة العقل على علو الله تعالى: فلأن العلو صفة كمال، والسفول صفة نقص، والله تعالى موصوف بالكمال، متره عن النقص.

وأما دلالة الفطرة على علو الله تعالى: فإنه ما من داع يدعو ربه إلا وجد من قلبه ضرورة بالاتجاه إلى العلو، من غير دراسة كتاب ولا تعليم معلم.

وهذا العلو الثابت لله تعالى بهذه الأدلة القطعية لا يناقض حقيقة المعية وذلك من وجوه:

الأول: أن الله تعالى جمع بينهما لنفسه في كتابه المبين المتره عن التناقض، ولو كانا متناقضين لم يجمع القرآن بينهما، وكل شيء في كتاب الله تعالى تظن فيه التعارض فيما يبدو لك فأعد النظر فيه مرة بعد أخرى حتى يتبين لك. قال الله تعالى: {أَفَلا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلافاً كَثِيراً} [النساء: ٨٢]

١- رواه الطبراني في الكبير (٢٠٢/٩) وقال في المجمع (٩١/١) رجاله رجال الصحيح ا. هـــ، ورواه أيضاً البيهقي في الأسماء والصفات ص٥٠٧ والدرامي في رده على المريسى ص٩٠، واللالكائي (٣٩٥/٣)، وأبو الشيخ في العظمة ص١٠٧، وابن عبد البر في التمهيد (١٣٩/٧) ، وابن خزيمة في التوحيد (٢٤٣/١)، وابن قدامة في العلو ص١٥٢، والذهبي في مختصر العلو ص١٠٣ وقال الألباني: إسناده صحيح ا. هـــ

٢- هو جزء من حديث أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: " من تصدق بعدل تمرة من كسب طيب، ولا يصعد إلى الله إلا طيباً ..."الحديث وقد تقدم.

الثاني: أن اجتماع المعية والعلو ممكن في حق المخلوق، فإنه يقال: ما زلنا نسير والقمر معنا، ولا يعد ذلك تناقضا، ومن المعلوم أن السائرين في الأرض والقمر في السماء، فإذا كان هذا ممكنا في حق المخلوق فما بالك بالخالق المحيط بكل شيء، قال الشيخ محمد خليل الهراس (ص ١١٥) في شرح العقيدة الواسطية عند قول المؤلف: "بل القمر آية من آيات الله تعالى من أصغر مخلوقاته، وهو مع المسافر وغير المسافر أينما كان"قال: "وضرب لذلك مثلا بالقمر الذي هو موضوع في السماء، وهو مع المسافر وغيره أينما كان" قال: "فإذا جاز هذا في القمر وهو من أصغر مخلوقات الله تعالى، أفلا يجوز بالنسبة إلى اللطيف الخبير الذي أحاط بعباده علما وقدرة، والذي هو شهيد مطلع عليهم، يسمعهم ويراهم، ويعلم سرهم ونجواهم، بل العالم كله سمواته وأرضه من العرش إلى الفرش بين يديه كأنه بندقة في يد أحدنا، أفلا يجوز لم هذا شأنه أن يقال: إنه مع خلقه مع كونه عاليا عليهم، بائنا منهم، فوق عرشه؟ "اهـ.

الوجه الثالث: أن اجتماع العلو والمعية لو فرض أنه ممتنع في حق المخلوق، لم يلزم أن يكون ممتنعا في حق الخالق، فإن الله لا يماثله شيء من خلقه {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ} [الشورى: ١١] قال شيخ الإسلام ابن تيمية في العقيدة الواسطية (ص ١١٦) ط ثالثة، من شرح الهراس: "وما ذكر في الكتاب والسنة من قربه ومعيته لا ينافي ما ذكر من علوه وفوقيته، فإنه سبحانه ليس كمثله شيء في جميع نعوته، وهو عليٌّ في دنوه، قريب في علوه"اهـ.

وخلاصة القول في هذا الموضوع كما يلي:

١- أن معية الله تعالى لخلقه ثابتة بالكتاب والسنة وإجماع السلف.

٢- أنها حق على حقيقتها على ما يليق بالله تعالى، من غير أن تشبه معية المخلوق للمخلوق.

٣- أنها تقتضي إحاطة الله تعالى بالخلق علما وقدرة وسمعا وبصرًا وسلطانا وتدبيرًا، وغير ذلك من معاني ربوبيته، إن كانت المعية عامة، وتقتضي مع ذلك نصرًا وتأييدًا وتوفيقا وتسديدًا إن كانت خاصة.

٤- أنها لا تقتضي أن الله تعالى مختلطا بالخلق أو حالاً في أمكنتهم، ولا تدل على ذلك بوجه من الوجوه.

٥- إذا تدبرنا ما سبق علمنا أنه لا منافاة بين كون الله تعالى مع خلقه حقيقة وكونه في السماء على عرشه حقيقة. سبحانه وبحمده لا نحصي ثناء عليه هو كما أثنى على نفسه.

وصلى الله وسلم على عبده ورسوله محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

حرره الفقير إلى الله تعالى

محمد الصالح العثيمين في ٢٧/ ١١/ ١٤١٣ هـ



أسئلة شاملة على الرسالة [١]

أجب عن الأسئلة الآتية:

١- كيف اعتنى السلف الصالح بالعقيدة؟

٢- ما طرق استنباط الأسماء الحسنى عند أهل السنة والجماعة وأهل الكلام؟

٣- اذكر أنواع الإلحاد في أسماء الله تعالى، وحكمه.

٤- التعطيل نوعان، ما هما؟

٥- ما حكم تسمية البشر بأسماء الله؟

٦- التشبيه الذي ضل فيه الناس على نوعين، ماهما؟

٧- لدلالة الكتاب والسنة على ثبوت الصفة ثلاثة أوجه، اذكرها، ممثلا

٨- ما حكم إطلاق هذه الألفاظ على الله تعالى: (الجهة) - (الجسم)؟

٩- التأويل قسمان، اذكرهما، ممثلا

١٠- الظاهر يختلف بحسب عدة أمور، ماهي؟ ممثلا.

١١- ظاهر نصوص الصفات ما يتبادر منها إلى الذهن من المعاني، وقد انقسم الناس فيه إلى ثلاثة أقسام، اذكرها، مناقشا ومدللا وممثلا.

١٢- اذكر سبعة أمثلة لما يكفر فيه المخالف نوعا وعينا.

١٣- اذكر خمسة أمثلة لما يبدع فيه المخالف بالاتفاق ويختلف على تكفيره بالعين.

١٤- اذكر أربعة أمثلة لما يُبدع فيه المخالف مع الاتفاق على عدم تكفيره

١٥- تفسير المعية بظاهرها على الحقيقة اللائقة بالله تعالى لا يناقض ما ثبت من علو الله تعالى لذاته على عرشه، وذلك من وجوه ثلاثة، بين ذلك.

١٦- انقسم الناس في معية الله تعالى لخلقه ثلاثة أقسام، وضح ممثلا ومناقشا.

١٧- اذكر أدلة علو الله تعالى.

١٨- أبو الحسن كان له مراحل ثلاث في العقيدة، اذكرها.

١٩- إذا وجد للإنسان قولان مختلفان، وعلم المتأخر، فله حالان، ما هما؟

---

[١]- من وضع صاحب التعليقات.

٢٠- كيف يكون المذهب الأشعري بدعيا، وأكثر علماء الأمة عليه؟

٢١- ما حكم أهل التأويل؟

٢٢- هل الأفضل دعاء المسألة أم دعاء العبادة

٢٣- الصفات التي تتضمنها أسماء الله تعالى أربعة أنواع، ما هي، ممثلا.

٢٤- كَيْفَ يَصِحُّ القَولُ بِأَنَّ ابْنَ آدَمَ يُؤْذِي اللهَ تَعَالَى؛ مَعَ أَنَّهُ هُوَ رَبُّ العَالَمِيْنَ سُبْحَانَهُ؟

٢٥- سب الدهر ينقسم إلى ثلاثة أقسام، ماهي؟

٢٦- ينقسم الفعل باعتبار معناه إلى متعد ولازم، وضح ممثلا.

٢٧- هل لازم المذهب مذهب؟

٢٨- أسماء الله سبحانه وتعالى المتعدية وغير المتعدية تدل على ثلاثة أمور، ماهي؟

٢٩- تنقسم الدلالة إلى ثلاثة أقسام، بين ذلك.

٣٠- اللازم من قول أحد سوى قول الله ورسوله ﷺ له ثلاث حالات، وضحها، ممثلا

٣١- ناقش الجمل الآتية:

- الأسماء المشتقة من صفة واحدة لا تعد كلها اسماً واحداً
- الأسماء المقترنة، التي لا يصح فيها إطلاق اسم منها دون الآخر تعد اسمين
- خان الله من يخون
- كل معطل ممثل، وكل ممثل معطل
- ما يكفر فيه المخالف نوعا وعينا أو نوعا لا عينا، أو يبدع دون أن يكفر
- كل دعاء مسألة يتضمن دعاء عبادة
- الأسماء الجامدة التي لا تدل على معان ليست من أسماء الله سبحانه وتعالى
- الذات إذا لم تتصف بالمصدر فلا يصح الاشتقاق لها منه
- الوجود صفة لله
- كل أسماء الله لابد أن يكون لها أثر إيماني وسلوكي على الإنسان

○ حدوث الفعل لا يلزم منه حدوث الفاعل

٣٢- ما الفرق بين:

❖ توحيد الربوبية والألوهية

❖ الولي والمولى

❖ الملك والمليك

❖ الشاكر والشكور

❖ الخالِقِ والخَلَّاق

❖ الإرادة الكونية والإرادة الشرعية

❖ المعية العامة والمعية الخاصة

❖ الاسم والصفة والخبر

٣٣- اذكر أدلة القواعد الآتية:

١- أسماء الله تعالى كلها حسنى

٢- أسماء الله تعالى أعلام وأوصاف

٣- أسماء الله تعالى إن دلت على وصف متعدٍّ تضمنت ثلاثة أمور

٤- دلالة أسماء الله تعالى على ذاته وصفاته تكون بالمطابقة، وبالتضمن، وبالالتزام

٥- أسماء الله تعالى توقيفية لا مجال للعقل فيها

٦- أسماء الله تعالى غير محصورة بعدد معين

٧- صفات الله كلها صفات كمال لا نقص فيها بوجه من الوجوه

٨- باب الصفات أوسع من باب الأسماء

٩- صفات الله تعالى تنقسم إلى قسمين: ثبوتية، وسلبية

١٠- الصفات الثبوتية صفات مدح وكمال

١١- الصفات الثبوتية تنقسم إلى قسمين: ذاتية، وفعلية

١٢- يلزم في إثبات الصفات التخلي عن محذورين عظيمين: أحدهما: التمثيل، والثاني: التكييف

١٣- الأدلة التي تثبت بها أسماء الله تعالى وصفاته هي: كتاب الله تعالى، وسنة رسوله ﷺ فلا تثبت أسماء الله وصفاته بغيرهما

١٤- الواجب في نصوص القرآن والسنة إجراؤها على ظاهرها دون تحريف، لا سيما نصوص الصفات، حيث لا مجال للرأي فيها

١٥- ظواهر نصوص الصفات معلومة لنا باعتبار، ومجهولة لنا باعتبار آخر، فباعتبار المعنى: هي معلومة، وباعتبار الكيفية: التي هي عليها مجهولة

١٦- ظاهر النصوص ما يتبادر منها إلى الذهن من المعاني، وهو يختلف بحسب السياق، وما يضاف إليه الكلام

٣٤- استدل أهل التعطيل بأمثلة من الكتاب والسنة على حمل الصفات على غير الظاهر المتبادر، ناقشها بالتفصيل

١- الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ يَمِينُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ

٢- "قُلُوبُ الْعِبَادِ بَيْنَ أُصْبُعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ

٣- إِنِي أَجِدُ نَفَسَ الرَّحْمَنِ مِنْ قِبَلِ الْيَمَنِ

٤- قوله: تعالى {ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ} [البقرة: ٢٩]

٥- قوله تعالى في سورة الحديد: {وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ}[الحديد: ٤] وقوله في سورة المجادلة: {وَلا أَدْنَى مِنْ ذَلِكَ وَلا أَكْثَرَ إِلاّ هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا} [المجادلة: ٧]

٦- قوله تعالى {وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ} [ق: ١٦] وقوله: {وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ} [الواقعة: ٨٥]

٧- قوله تعالى عن سفينة نوح: {تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا} [القمر: ١٤] وقوله لموسى: {وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي} [طه: ٣٩]

٨- قوله تعالى في الحديث القدسي: "وَمَا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ..."

٩- قوله ﷺ فيما يرويه عن الله تعالى أنه قال: "مَنْ تَقَرَّبَ مِنِّي شِبْرًا تَقَرَّبْت مِنْهُ ذِرَاعًا، وَمَنْ تَقَرَّبَ مِنِّي ذِرَاعًا تَقَرَّبْت مِنْهُ بَاعًا، وَمَنْ أَتَانِي يَمْشِي أَتَيْته هَرْوَلَةً"

١٠- قوله تعالى: {أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَامًا} [يس: ٧١]

١١- قوله تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ } [الفتح: ١٠]

١٢- قوله تعالى: في الحديث القدسي: "يَا ابْنَ آدَمَ، مَرِضْتُ فَلَمْ تَعُدْنِي" الحديث

***

هذا وما كان من توفيق فمن الله وحده، وما كان من خطأ أو زلل أو نسيان، فمني ومن الشيطان والله ورسوله منه براء، وأرجو من كل مطلع على هذه التعليقات أن يتفضل فيدعو لنا بالخير، وأن يزودنا بملاحظاته واستدراكاته، فإن الدين النصيحة، والمؤمنون بخير ما تناصحوا، والله أسأل تعالى أن يرزقنا الإخلاص في القول والعمل، والحمد لله رب العالمين

الْفَقِيرُ إِلَى عَفْوِ رَبِّهِ وَرِضْوَانِهِ

أَبُو عُمَرَ/ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ نَبِيلِ بْنِ مُحَمَّدِ شَمْسِ الدِّينِ

شِبِينُ الكَوْمِ - الْمَنُوفِيَّةِ — مصر



المحتويات


تم بحمد الله